DP

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

DP/1999/13
17 May 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان

الدورة السنوية لعام ١٩٩٩
١٤-٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٩، نيويورك
البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير عن الدورة العادية الثانية

نيويورك، ١٢-١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩

المحتويات

	الصفحة
أولا - المسائل التنظيمية	٣
الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان	
ثانيا - التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي	٤
ثالثا - الأماكن والخدمات المشتركة	١٤
رابعا - بيانات بشأن الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان	١٧
الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان	
خامسا - البرامج القطرية والأمور ذات الصلة	٢١
سادسا - خدمات الدعم التقني	٢١
سابعا - النهج القطاعية الشاملة	٢٥
ثامنا - المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥	٣١
تاسعا - تعبئة الموارد	٣٤
عاشرا - المساعدة في حالات الطوارئ	٤٤

100999 040899 99-18024

المحتويات (تابع)

الصفحة

حادي عشر - شؤون المالية والميزانية والإدارة ٥٥

ثاني عشر - البرنامج الإنمائي: أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة ٥٦

ثالث عشر - مسائل أخرى ٦٠

مرفق - المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان: الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩: جلسة التمويل الأولى ٨٨

المقررات المتخذة

٤/٩٩ - صندوق الأمم المتحدة للسكان والنهج القطاعية الشاملة ٣٠

٥/٩٩ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: وضع إطار تخطيطي وإداري وتمويلي متعدد السنوات ٤٣

٦/٩٩ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان للصحة الإنجابية في حالات الطوارئ ٥٣

٧/٩٩ - استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٩ . . . . . ٦٥

أولا - المسائل التنظيمية

١ - افتتح الاجتماع الرئيس، سعادة السيد أسدا جاياناما (تايلند). ولأنه لم يكن حاضرا في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩ للمجلس التنفيذي، فقد شكر أعضاء المكتب الذين ترأسوا الاجتماعات بدلا منه. وأعرب عن تطلعه إلى المناقشات المتعمقة التي سيجريها المجلس حول إطاري التمويل المتعدد السنوات سواء لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وكذلك لعملية الإصلاح في الأمم المتحدة والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد خمس سنوات (+ ٥)، والعلاقات مع مؤسسات بريتون وودز وميزانيات فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ لكلتا المنظمتين.

٢ - وذكر الرئيس أنه يعول على المجلس التنفيذي في أدائه لمهامه بروح من المشاركة ومن خلال حوار مفتوح وشفاف فضلا عن استخدام الوقت بصورة تجمع بين الكفاءة والفعالية. وسوف تبدأ الاجتماعات في موعدها وينبغي قصر البيانات المدلى بها على النقاط الرئيسية. ثم أعرب عن أمله في توثيق العمل مع أعضاء المجلس وكذلك مع مدير البرنامج والمديرة التنفيذية.

٣ - وأبلغ الرئيس أعضاء المجلس أن نائب الرئيس الذي يمثل المجموعة الأفريقية، السيد أبو بكر ديون (غينيا) قد عُين سفيرا لبلاده لدى ليبيا ولسوف يغادر نيويورك في القريب العاجل. وعليه فقد وافق المجلس على ترشيح السيد كوابينا أوسيدانكوا (غانا) للحلول محل السيد ديون بوصفه نائبا للرئيس وممثلا للمجموعة الأفريقية. وقد طلب أحد الوفود الكلمة لتهنئة السيد ديون على عمله كنائب للرئيس.

جدول الأعمال وخطة العمل

٤ - قدمت أمينة المجلس التنفيذي معلومات فيما يتعلق بجدول الأعمال المؤقت وشروحاته وقائمة الوثائق وخطة العمل للدورة (DP/1999/L.2 و Corr.1). ولاحظت أن جميع الوثائق متاحة بجميع اللغات فيما عدا الوثيقة DP/1999/CRP.6 التي سوف يتم توزيعها فور توافرها. وفي معرض استعراضها خطة العمل، أبلغت الأمينة المجلس أنه سيتم في ١٤ نيسان/أبريل عقد اجتماع إحاطة غير رسمي بواسطة ممثل البرنامج الإنمائي المقيم بشأن برنامج جافنا في سري لانكا، وأنه سيتم في ١٦ نيسان/أبريل عقد اجتماع إحاطة غير رسمي بشأن تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩. وذكرت أن الأمانة لم تتلق أي طلب لإجراء مناقشة مستقلة لواحد من أطر التعاون القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما أن ثمة برنامجا قطريا لصندوق الأمم المتحدة للسكان معروض على المجلس التنفيذي لإقراره في الدورة الحالية.

٥ - وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية لعام ١٩٩٩ (DP/1999/L.2 و Corr.1).

٦ - واعتمد المجلس التنفيذي تقرير الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩ (DP/1999/8).

٧ - كما وافق المجلس التنفيذي على الجدول الزمني التالي للدورات المعقودة مستقبلا للمجلس التنفيذي في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات.

الدورة السنوية لعام ١٩٩٩:	١٤-٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (نيويورك)
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩:	١٣-١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩
الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠:	٢٤-٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠:	٣-٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠
الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠:	١٢-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (جنيف)
الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠:	١١-١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

ووافق المجلس التنفيذي على المواضيع المقرر مناقشتها في الدورة السنوية لعام ١٩٩٩ للمجلس على النحو الواردة به في خطة العمل التي يشملها المرفق الأول للمقرر ٧/٩٩.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان

ثانيا - التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ألف - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٨ - عرض مدير البرنامج تقريره المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/1999/10)، ولاحظ أن التقرير قد تم إعداده امتثالا لقرارات الجمعية العامة ١٩٢/٣٥ و ١٢٠/٥٠ و ١٩٩/٤٨ إضافة إلى قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٣/١٩٩٤ و ٢٧/١٩٩٨. وقال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أولى اهتماما خاصا لإعداد التقرير من أجل معالجة المعايير والمتطلبات الجديدة التي وضعها المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٨، ولا سيما تلك التي تدعو إلى تقرير يتسم بطابع تحليلي أكثر ليوضح الدروس المستفادة والمشكلات المثارة. وبالإضافة إلى ذلك، يشمل التقرير توصيات تدعو لاتخاذ إجراءات من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وثمة نهج وصيغة شارك في اتباعهما صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي وقد أفادت هذه المنظمات منهما بينما أتاحا لكل منظمة التركيز على الجوانب ذات الصلة الخاصة بمجالات عملها.

٩ - واستعرض مدير البرنامج النقاط البارزة من التقرير وبعدها أبدى ملاحظات موجزة تتصل بإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة والإطار الإنمائي الشامل للبنك الدولي.

١٠ - ففيما يتعلق بإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة، أوضح أن ثمة تحديا مزدوجا يتمثل في تأمين إطار استراتيجي وشامل حيث أن هذا الإطار للمساعدة يرمي إلى كفالة المزيد من التجانس والتعاون والفعالية لجهود الأمم المتحدة الإنمائية المبذولة على الصعيد القطري. وقال إن مجموعة الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمرات القمة وسائر الاجتماعات التي عملت الأمم المتحدة على عقدها في التسعينات، قد أرست الأساس لرؤية راسخة ومشروعة للدعم المقدم إلى البلدان التي يشملها البرنامج من خلال إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة. ولقد كان لجميع منظمات الأمم المتحدة أدوار مهمة تضطلع بها في إطار عمل جماعي. ويتاح للمجلس التنفيذي تقرير دوري مستكمل زمنيا بشأن التقدم المحرز في تنفيذ مقترحات الإصلاح بالأمم المتحدة ويقوم على إعداده مكتب الفريق الإنمائي للأمم المتحدة.

١١ - ولاحظ المدير أنه فيما يتعلق بإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة، فإن النهج المتبع على أساس ملكية البلدان ينبغي تمييزه عن النماذج التي تسعى إلى صهر المجتمع الدولي كيما يشكل قوة مفردة وموحدة بغير شريك وهو أمر غير صحي، ولا ينبغي استخدام إطار المساعدة الإنمائية أداة لتحقيقه. ولقد أثبتت التجربة أن الجهد الإنمائي الذي تبذله الأمم المتحدة، أمر له قيمته الكبرى من حيث استقلالية تفكيره وعدم مشروطيته وتوخيه عنصر الملكية القطرية. وينبغي لوكالات التعاون الإنمائية أن توفر الخيارات أمام بلدان البرنامج التي يمكن أن تساورها مخاوف مشروعة فيما يتعلق بنشوء تحالف شديد الوطأة يضم جميع الشركاء الخارجيين.

١٢ - وأكد مدير البرنامج أنه لا ينبغي الخلط بين هدف إطار العمل الإنمائي الشامل وهدف إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية. ولا ينبغي أن يُنظر إلى إطار العمل الإنمائي الشامل كبديل عن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، لأن الغاية من هذا الإطار الأخير هي جعل المجهود الإنمائي للأمم المتحدة على الصعيد القطري أكثر اتساقا وتعاونا وفعالية.

١٣ - وذكر أن العمل سوف يتواصل بشأن التقييمات القطرية المشتركة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، كما كان مخططا. فعملية التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، التي أيدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، تهدف إلى تعزيز القيمة الاستراتيجية للتعاون الإنمائي للأمم المتحدة واتساقه في آن معا. ومن شأن هذه العملية أن توفر قاعدة وطيدة للأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة للتحاور مع الشركاء الوطنيين والبنك الدولي بشأن إطار العمل الإنمائي الشامل. ويمكن للحكومات أيضا أن تستمر في تشجيعها البنك الدولي على المساهمة والمشاركة في المبادئ التوجيهية للتقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي ستصدر عما قريب. وفي الختام، قال إن الدول الأعضاء هي التي تقرر وسائل البرمجة التي ترغب في استخدامها والدور الذي تريد أن يضطلع به المجتمع الدولي.

١٤ - وقدم مدير البرنامج إلى المجلس التنفيذي تقريرا شفويا موجزا عن حصيلة الدورة الأولى لعام ١٩٩٩ للجنة التنسيق الإدارية، التي تضمنت الموافقة على مذكرة توجيهية أعدت في نطاق اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية بشأن عملية التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة

للمساعدة الإنمائية. وتُشجع المذكرة التوجيهية الوكالات المتخصصة على تعزيز مشاركتها في العملية، بما في ذلك ما يتم من خلال مجالس إدارتها.

المناقشة

١٥ - تناول العديد من الوفود الكلمة لتهنئة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تقريره، الذي وصفوه بأنه تقرير تحليلي يُركز على معالجة المشاكل ومن ثم فهو مفيد جدا بالنسبة لمناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبخاصة من خلال التوصيات التي خلص إليها. وذكر أن التقرير جاء مستوفيا للأحكام التشريعية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجلس التنفيذي ويمكن أن تتخذه الصناديق والبرامج نموذجا تحتذي به في إعداد تقاريرها إلى المجلس. ويمكن أن تطرح التوصيات للنقاش في إحدى جلسات المجلس غير الرسمية.

١٦ - إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. تطرق العديد من المتكلمين إلى دور مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في تعزيز الإصلاحات التي تقوم بها الأمم المتحدة في مجال الأنشطة التنفيذية، معربين عن دعمهم القوي لعملية التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأكد أحد الوفود أن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ما هي إلا هيئة داخلية للأمانة وذات دور فني محدود. وشدد المتكلمون بقوة على مواصلة التعاون فيما بين الوكالات، مؤكدين ضرورة مشاركة الوكالات المتخصصة في عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتم الترحيب بالقرار الذي اتخذته لجنة التنسيق الإدارية مؤخرا بهذا الشأن. وأكد العديد من الوفود ضرورة استجابة إطار العمل لاحتياجات وأولويات البلدان المستفيدة من البرامج، كما أكدوا الحاجة إلى تطوير إطار العمل ليصبح وثيقة استراتيجية. وفيما يتعلق بالتوصيات الخاصة بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الواردة في الفقرة ٣٣ (ب)، تساءل عدة متكلمين بشأن العبارة المتعلقة بالتنسيق، قائلين إنه تنبغي الإشارة إلى التنسيق "مع" المانحين الآخرين وليس التنسيق "الذي يقوم به" المانحون الآخرون. وأعرب أحد الوفود عن قلقه من أن التوصيات الواردة في الفقرة ٣٣ من الوثيقة DP/1999/10 قد تؤدي إلى التباس بين إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإطار العمل الإنمائي الشامل. وذكر المتكلم أن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، على عكس إطار العمل الإنمائي الشامل، عملية داخلية للأمم المتحدة هدفها تمكين هيئات الأمم المتحدة المختلفة من تقديم استجابة متسقة ورشيدة ومنظمة لاحتياجات أعضاء البرنامج. أما هدف إطار العمل الإنمائي الشامل فهو أكثر طموحا لأنه يشمل جماعة المانحين قاطبة، على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي معا. وأكد أحد الوفود أن المسائل المتصلة بالرصد والتقييم، كما وردت في الفقرة ٢٥ من الوثيقة DP/1999/10، غير مطروحة، ما دام أن إطار عمل المساعدة الإنمائية ما هو إلا إطار عمل فحسب وليس برنامجا تنفيذيا. وأعرب بعض المتكلمين عن أملهم في أن تُنسِّق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على نحو متزايد مع مجموعات الإصلاحات القطاعية الأخرى التي أنشأها الأمين العام. وشددت وفود أخرى على ضرورة إشراك المجتمع المدني في عملية إطار عمل المساعدة الإنمائية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. وأشير إلى أن تقديم مزيد من المعلومات بشأن نتيجة تقييم أطر عمل المساعدة الإنمائية الرائدة سيكون موضع ترحيب.

١٧ - نظام المنسق المقيم. أشاد عدة متكلمين بالتقدم المحرز في مجال تعزيز نظام المنسق المقيم، وبخاصة فيما يتعلق بعملية الاختيار القائم على الكفاءة والتدريب المتكامل وتعزيز المشاركة بين الوكالات. وساد تأييد عام للتوصيات الواردة في الوثيقة DP/1999/10 بشأن نظام المنسق المقيم.

١٨ - التمويل. أكد المتكلمون التقدم الملحوظ في تصميم استراتيجية لتمويل المؤسسة، استراتيجية من شأنها أن تكفل قدرة أكبر على التنبؤ والربط بين الموارد والنتائج. وشدد العديد من الوفود على الأهمية البالغة التي يكتسيها تحقيق الأهداف التمويلية الموضوعة للمساهمات في الموارد الأساسية. وأعرب عن تأييد النص الوارد في الفقرة ٨ من الوثيقة DP/1999/10.

١٩ - إطار العمل الإنمائي الشامل. علق العديد من المتكلمين على آثار إطار العمل الإنمائي الشامل بالنسبة إلى الأمم المتحدة، حيث أعرب بعضهم عن انشغاله إزاء مدى تأثير إطار العمل الإنمائي الشامل على إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، فضلا عن إمكانية تأثير الأول في هدف الثاني المتمثل في ترشيد الإجراءات المتخذة على الصعيد القطري، سواء بالنسبة للحكومات أو بالنسبة لموظفي المنظمات الدولية الموجودين في البلدان المستفيدة من البرامج. وجرى التسليم أيضا بهذا الصدد بضرورة زيادة تعزيز قدرة البلدان المستفيدة من البرامج على تنسيق تنفيذ الصكوك المختلفة. واعتبر إطـــار العمل الإنمائي الشامل نسقا مختلفا عن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية رغم إمكانية وجود تداخل بينهما في بعض الميادين. وذكر العديد من المتكلمين أنهم سيحتفظون بآرائهم بشأن إطار العمل الإنمائي الشامل ريثما تظهر نتيجة المناقشات داخل البنك الدولي. وأعرب عن التأييد لمواصلة المشاورات بين الأمم المتحدة والبنك الدولي من أجل تفادي الازدواجية وكفالة التكامل. وأكد المتكلمون الحاجة إلى خلق شراكة حقيقية بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. بيد أن آراء الوفود تباينت إزاء التوصية الواردة في الفقرة ٣٣ (د)، التي تُشجع على التعاون مع البنك الدولي بشأن عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإطار العمل الإنمائي الشامل. وطالب المتكلمون بمزيد من المعلومات بشأن طبيعة العلاقة بين إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإطار العمل الإنمائي الشامل من جهة، ومذكرة الاستراتيجية القطرية من جهة أخرى. واعتبر أحد الوفود أن التوصية ٣٣ (د) سابقة لأوانها لأن إطار العمل الإنمائي الشامل لم يدخل بعد مرحلة التنفيذ، بل لا يزال في مرحلة التجريب والتبلور. وعلاوة على ذلك، لاحظ ذلك الوفد أن المبادرة كانت بالفعل موضع نقاش أولي داخل المجلس التنفيذي للبنك الدولي وطلب مديرو البنك الدولي في أثناء ذلك تزويدهم بتوضيحات بشأن الاقتراح. وعليه، فمن الأفضل انتظار انتهاء المناقشات الجارية داخل المجلس التنفيذي للبنك الدولي قبل أن ينظر المجلس التنفيذي في الموضوع أو قبل النظر في مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ إطار العمل الإنمائي الشامل.

٢٠ - وذكر ممثل البنك الدولي أن التعاون بين البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتسم بالإيجابية على الصعيدين التنفيذي والمؤسساتي معا. وهناك حوار دائم مع البرنامج الإنمائي بشأن طائفة متنوعة من المسائل ذات الاهتمام المشترك. ويجري البنك الدولي حاليا حوارا مع الأمم المتحدة بشأن إطار العمل الإنمائي الشامل. ولاحظ الممثل أن إطار العمل الإنمائي الشامل وإطار المساعدة الإنمائية يختلفان من حيث

الأساس المنطقي الذي يستندان إليه ومن حيث التصميم والتنفيذ أيضا. وأكد أن البنك الدولي لا يرغب في تهميش إطار عمل المساعدة الإنمائية وإنما يريد تعزيزه.

٢١ - التعاون الإقليمي. أكد العديد من الوفود أهمية دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعاون الإقليمي، وخاصة عن طريق اللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية. كما أن التعاون الأقاليمي، بما فيه التعاون التقني بين البلدان النامية، مهم بدوره.

٢٢ - الأماكن والخدمات المشتركة. ذكرت وفود عدة أن الأماكن المشتركة لا ينبغي أن تستخدم إلا حيثما يكون ذاك الاستخدام فعالا، وهو عنصر أقر به استعراض السياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات. وطلب عدة متكلمين الحصول على معلومات بشأن نسبة المنافع للتكاليف في الأماكن والخدمات المشتركة. ولاحظ أحد الوفود أن الخيارات المتعلقة بالأماكن المشتركة ينبغي أن تدرس على أساس كل حالة بمفردها. وطلب بعض الوفود موافاته بمزيد من المعلومات بشأن إمكانية زيادة الخدمات المشتركة.

٢٣ - التوازن بين الجنسين. أعرب العديد من المتكلمين عن دعمهم للتقدم المحرز في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صوب تحقيق أهداف التوازن بين الجنسين داخل المؤسسة. وتساءل أحد الوفود عن سبب تخلي النساء من الرتب الوسطى في الفئة الفنية عن العمل في المؤسسة بأعداد كبيرة خلال عملية تخفيض عدد الموظفين.

٢٤ - التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان للمؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة. أعرب المتكلمون عن دعمهم القوي للإشارات الكثيرة الواردة في الوثيقة DP/1999/10 بشأن هذا الموضوع، بما في ذلك الإشارة الواردة في الفقرة ٥٦ المتعلقة بالقلق إزاء عدم تحقق التوقعات التمويلية الناجمة عن المؤتمرات، وكذا الإشارة التي جاءت في الفقرة ٥٩ (أ) المتعلقة بضرورة دعوة مجالس إدارة كيانات الأمم المتحدة إلى النظر في تخصيص موارد خاصة للمتابعة الأفقية. وأشير إلى الأهمية الخاصة التي يتسم بها دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وتساءل أحد الوفود عن الإشارة في الفقرة ٥٩ التي تربط متابعة المؤتمرات بأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٢٥ - متابعة المساعدة الاقتصادية والإنسانية الخاصة والمساعدة في حالات الكوارث. تطرقت الوفود لدور إطار عمل المساعدة الإنمائية بوصفه وسيلة لوضع إطار عمل للمساعدة في حالات الكوارث، وأهمية اتباع نهج شامل للمساعدة الإنسانية بمشاركة سائر الجهات الفاعلة، واستحداث آليات مرنة خاصة بالبلدان التي تمر بأزمة. وطلب أحد الوفود بتوخي الحرص لدى استخدام المصطلحات التي لم تُقبل بإجماع حكومي دولي.

٢٦ - شكل التقرير وتصميمه. بينما رحب العديد من المتكلمين بالشكل العام لتقريري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، أشار بعض المتكلمين إلى أن تقديم تقرير موحد قد يكون أجدى للمناقشة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأعربت وفود أخرى عن تأييدها لمواصلة إعداد تقريرين

منفصلين. وفي كلتا الحالتين، ينبغي مواصلة التركيز في التقريرين على مواضيع مختارة، كما ينبغي تجنب الازدواجية في التقريرين قدر الإمكان.

الردود

٢٧ - فيما يتعلق بالشواغل التي أعرب عنها بشأن عملية إطار العمل الإنمائي الشامل وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ذكر مدير البرنامج أن من المهم بالنسبة إلى البنك الدولي أن يتم توضيح الدور والهدف من إطار العمل الإنمائي الشامل. وأكد الالتباس الذي يحيط بإطار العمل الإنمائي الشامل، حيث توجد في الوقت الراهن العديد من الآراء المختلفة فيما يخص هدفه ودوره. ومن شأن المشاورات الجارية بين الأمم المتحدة والبنك الدولي أن تساعد في توضيح هذه المسائل. ولاحظ أن إطار العمل الإنمائي الشامل قد يخلق العديد من الطلبات على البلدان المستفيدة من البرامج، التي يمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم لها تعاونه التقني. وأعرب عن تطلعه إلى تعزيز الشراكة القائمة بين البرنامج الإنمائي والبنك الدولي.

٢٨ - وذكر مدير البرنامج أنه يتوقع أن تعمل الأفرقة القطرية سويا على تقديم تأكيدات على اتساق البرامج الفردية المضطلع بها مع إطار عمل المساعدة الإنمائية. ولاحظ أن اللجان الاقتصادية الإقليمية شاركت في وضع مبادئ توجيهية بشأن إطار عمل المساعدة الإنمائية وأنها اضطلعت بدور واضح في العملية. وأشار إلى أن رصد وتقييم هذا الإطار سيقتصران على تقييم الأهداف الإجمالية والاستفادة من الدروس التي اكتسبتها فرادى الوكالات. وليس من المتوخى إدخال شركاء من خارج منظومة الأمم المتحدة في عملية إطار عمل المساعدة الإنمائية، ولكن يمكن تعزيز التعاون مع هذه الجهات الفاعلة لدعم الأولويات القطرية، من خلال وسائل أخرى. وسوف تتاح نتائج تقييم أطر عمل المساعدة الإنمائية الرائدة.

٢٩ - ولاحظ مدير البرنامج في معرض إجابته على ما أبدي من تعليقات أخرى، أن أعدادا كبيرة إلى حد غير متوقع من النساء اللواتي مازلن في منتصف حياتهن الوظيفية تركن العمل بالمؤسسة في نطاق عملية تخفيض عدد الموظفين الأخيرة نظرا لعوامل عديدة من قبيل اللامركزية والمسائل العائلية. ومع ذلك، فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعتز بالأهداف التي حققها في مجال التوازن بين الجنسين. وفيما يخص أنشطة التدريب، بما فيها تلك المتعلقة بالمنسقين المقيمين، ذكر أن هذه الأنشطة تشهد حاليا قدرا أكبر من المشاركة بين الوكالات. وأبلغ المجلس التنفيذي أنه ستتاح خلال دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي معلومات أخرى عن أنشطة المساعدة في حالات الكوارث التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٠ - وقد أحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/1999/10) وقرر إحالته إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشفوعا بالتعليقات التي أبديت بشأنه.

باء - صندوق الأمم المتحدة للسكان

تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان

٣١ - في معرض تقديم المديرة التنفيذية تقريرها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/FPA/1999/5)، أكدت التزام الصندوق التزاما كاملا، بكافة آليات الأمم المتحدة للتنسيق والتعاون. وقالت إن الصندوق كان شريكا في غاية الفعالية في العديد من العمليات التي استمر بها التنسيق، سواء في نطاق منظومة الأمم المتحدة برمتها - من خلال آليات لجنة التنسيق الإدارية، واللجان التنفيذية التابعة للأمين العام ولا سيما مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، أو عن طريق عدد آخر من المشاورات والترتيبات، ومنها مثلا المشاورات الأخيرة الرفيعة المستوى التي جرت بين منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأكدت أن الصندوق تعاون بنشاط مع جميع شركاء الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني بالمساعدة على التنفيذ المتسق والتكميلي والمتكامل للاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة خلال التسعينات.

٣٢ - وفيما لاحظت أن دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٨ كانت حدثا بارزا من عدة نواح، فقد استرعت انتباه المجلس التنفيذي إلى عدد من الأمور ذات الأهمية الخاصة: الدورة الاستثنائية المعنية بالمتابعة المتكاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة العالمية خلال التسعينات، والمحادثات المستفيضة بشأن استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات في دورة المجلس السنوية؛ وقرار وضع جدول زمني لعقد دورة استثنائية في أيار/ مايو ١٩٩٩ معنية بالمؤشرات الأساسية، واعتماد المجلس مواضيع أساسية لسنة ١٩٩٩ جسدت أولويات الدول الأعضاء، بما في ذلك دور فرص الاستخدام والعمل في مجال القضاء على الفقر وتمكين المرأة والنهوض بها وتنمية أفريقيا.

٣٣ - وأشارت المديرة التنفيذية إلى أن التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي شمل مجموعة كبيرة من المسائل، بما فيها استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات وأعمال متابعته؛ والتقدم المحرز بشأن برنامج الأمين العام للإصلاح؛ وأنشطة المتابعة لمؤتمرات الأمم المتحدة، بما فيها استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد خمس سنوات وتقييمه؛ والمبادرات العديدة المتواصلة داخل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بما فيها نظام المنسق المقيم، ومسألة الموارد المخصصة للبرامج السكانية، والعمليات الإنسانية/الطارئة. ولفتت الانتباه إلى فرع التقرير الذي ركز على التعاون القائم فيما بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومؤسسات بريتون وودز وقالت إن الصندوق كان قد واصل بنشاط مشاوراته مع البنك الدولي على مستوى المقر والمكاتب الميدانية. ولاحظت أنها سبق لها مناقشة مسألة الإطار الإنمائي الشامل في أحد البنود السابقة من جدول الأعمال.

٣٤ - وقالت المديرة التنفيذية إن العمل يمضي قدما بصورة جيدة داخل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وأنه يجري إصدار المبادئ التوجيهية المنقحة بشأن التقييم القطري المشترك وكذلك بشأن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأوضحت أن عمليتي التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تتيحان فرصة حاسمة لمعالجة مسائل القدرات الاستيعابية ولوضع الخطط لبناء القدرات الوطنية.

وبينما نوهت المديرة التنفيذية بالتزام الصندوق بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومشاركته النشطة فيه، على مستوى المقر والصعيد الميداني، لاحظت أن ذلك يستوجب الكثير من الجهد والوقت وأن موارد الصندوق من الموظفين لا تمثل إلا حوالي ربع حجم ملاك الموظفين في المنظمات الأخرى الشقيقة. وختمت بالثناء على مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لالتزامه بإصلاح الأمم المتحدة وحسن توجيهه أثناء رئاسته مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٣٥ - وأثناء المناقشة التي أعقبت ذلك، ركزت الوفود بصورة رئيسية على المسائل التالية: نوعية التقرير؛ والالتزام بإصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك المشاركة في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛ وشراكات الصندوق مع غيره من شركاء التنمية؛ والحاجة إلى تخفيف عبء تقديم التقارير بشأن البلدان التي يشملها البرنامج.

٣٦ - وعلقت وفود عديدة بصورة إيجابية على نوعية التقرير وأثنت عليه لكونه جاء تحليليا وموجزا وحافلا بالمعلومات. ولاحظت بعض الوفود أن التقرير ينبغي أن يكون أكثر تحليلا وأوصت بضرورة اتباع نمط تقارير البرنامج الإنمائي، مع التركيز على طرح الدروس المستخلصة والتوصيات. ولاحظ عدد من الوفود بارتياح توحيد تقريري الصندوق والبرنامج الإنمائي ورأى أن ذلك يُيسر سبل المناقشة. وبينما فضل بعض الوفود إصدار تقريرين منفصلين من جانب الصندوق والبرنامج الإنمائي، لأن هذا الترتيب يتيح للمؤسستين التعبير عن آرائهما الخاصة، أيد البعض الآخر فكرة تقديم تقرير مشترك إلى المجلس مشيرين إلى أن من شأن التقرير الموحد الحيلولة دون التكرار.

٣٧ - وأثنت عدة وفود على التزام الصندوق العميق بإصلاح الأمم المتحدة والتأكيد المتجدد على ذلك الوارد في التقرير وعلى مشاركة الصندوق في عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ولاحظت هذه الوفود أن تقدما طيبا أخذ في التحقق بشأن إصلاح الأمم المتحدة داخل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، لا سيما في مجال إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأعربت عن ارتياحها للدور النشط والداعم الذي يقوم به الصندوق في هذا الصدد. واقترح أحد الوفود تقديم البرامج القطرية إلى الفريق القطري التابع للأمم المتحدة لتحليلها وذلك لضمان اتساق هذه البرامج القطرية ومسايرتها للمبادئ التوجيهية لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأيد وفد آخر بقوة استخدام إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بوصفه وسيلة إنمائية طويلة الأمد في حالات ما بعد ظروف الطوارئ.

٣٨ - وأدلى عدد من الوفود بآرائه عن تكامل و/أو تداخل إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والإطار الإنمائي الشامل (للاطلاع على تلك المناقشة، انظر الفقرات ١٦ و ١٩-٢٠).

٣٩ - وبينما أقر أحد الوفود بدور الصندوق الأساسي في تصميم برامج تساعد البلدان على بلوغ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، قال إن للصندوق دورا هاما آخر يتعين عليه القيام به في متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وإن التقرير كان عليه أن يسلط الضوء على النتائج المحققة في مجال قضايا نوع الجنس.

٤٠ - وأكدت عدة وفود على أهمية شراكات الصندوق مع غيره من كيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني. وبينما أثنى بعض الوفود على تعاون الصندوق مع مؤسسات بريتون وودز والمنظمات غير الحكومية وغيرها من شركاء التنمية، أوضح أنه ينبغي تعزيز التعاون مع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة. ونبه وفد آخر إلى ضرورة أن يعمد الصندوق إلى استخدام اللجان الإقليمية للمساعدة في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ولاحظ أن بالإمكان اتخاذ هذه اللجان كشركاء هامين يسهمون في الأنشطة التنفيذية بفضل خبرتهم ومعرفتهم التقنية عن المنطقة المعنية. وأوضح وفد أنه ينبغي للمجلس التنفيذي أن يوصي بمزيد من التعاون المتعمق مع اللجان الإقليمية. ولاحظ وفد آخر أنه كان يتعين إيراد إشارة خاصة في التقرير إلى تعاون الصندوق مع لجنة السكان والتنمية، بما في ذلك عملية استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد خمس سنوات. وأكد أحد الوفود على أهمية العمل مع منظمات المجتمع المدني، بما فيها منظمات القواعد الشعبية، في تنفيذ البرنامج ولاحظ أن هذا التعاون أفضى إلى خفض التكاليف وتحسين المتابعة وتعزيز مجتمعات القواعد الشعبية. وأضاف هذا الوفد أن بلده والصندوق كليهما قد استفادا من هذا التعاون.

٤١ - وشاطر عدد من الوفود الصندوق اهتمامه، المعرب عنه في التقرير، بموجب تخفيض عبء إعداد التقارير عن البلدان التي يشملها البرنامج وتبسيط متطلبات إعداد التقارير. وفي حين لاحظ أحد الوفود أنه لا ينبغي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أن يشكلا عبئا زائدا عن الحاجة على المكاتب الميدانية، حذر من أنه لا ينبغي للتنسيق أن يصرف الوكالات عن التكليفات الأصلية الموكلة إليها.

٤٢ - وأشار أحد الوفود، إلى الفقرة ٨ من التقرير قائلا إنه لم يعتبر إنشاء قواعد البيانات أمرا حيويا بالنسبة لرصد أهداف المؤتمرات. وذكر هذا الوفد أن الدور الذي كان الصندوق يقوم به على نحو صحيح تجاوز نهج الرصد المحدود وركز على توفير الموارد المالية والتقنية للبلدان التي يشملها البرنامج لمساعدتها على بلوغ أهداف المؤتمرات. وأقر الوفد بأن ما أعاق تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين كان نقص الموارد المالية والبشرية. وأضاف أنه يوافق تماما على الاستنتاجات الواردة في الفقرتين ٣٩ و ٤٠ بشأن الآثار المتعلقة بنوع الجنس والأثر غير المتناسب فيما يتعلق بالمرأة والمترتب على خصخصة الخدمات الاجتماعية وعولمة الاقتصاد العالمي.

٤٣ - وقد شكرت المديرة التنفيذية الوفود على تعليقاتها وأسئلتها الصريحة والبناءة. وأقرت بأن تقرير البرنامج الإنمائي كان أفضل من تقرير الصندوق وأكدت للمجلس التنفيذي أن الصندوق سيعد للعام المقبل تقريرا أكثر تحليلا يشمل الدروس المستخلصة. وأضافت أن تقريرا مشتركا من إعداد مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية سيقدم أيضا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ووافقت تماما على الملاحظة القائلة بأهمية منهاج عمل بيجين بالنسبة لعمل الصندوق، خاصة وأنه شمل مجالات ومسائل أساسية طرحها برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأشارت إلى أنها ستواصل التشاور مع شعبة الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة فيما يتعلق بعملية متابعة مؤتمر بيجين. وفيما يخص عموم عملية متابعة المؤتمر، اقترحت المديرة التنفيذية استفادة أكبر بكثير من آليات المتابعة الأفقية، بما في ذلك، في جملة أمور، الاستعمال والتعزيز

الفعالين لنواتج فرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع التابعة للجنة التنسيق الإدارية.

٤٤ - ورحبت بالاقتراح القائل بضرورة استعراض الفرق القطرية للبرامج القطرية وأكدت أن الصندوق يؤيد منذ مدة هذا النهج، خصوصا وأنه يساعد على تحديد الاحتياجات والثغرات وأوجه التداخل كما أنه يتيح الفرص للمساهمة في بلوغ الأهداف المشتركة. وأضافت تقول إن الصندوق يؤكد أيضا الأهمية الأساسية للمشاورات مع الحكومات وغيرها من شركاء التنمية وأصحاب المصلحة، بما فيهم المنظمات غير الحكومية وأطراف آخرين من المجتمع المدني. وأكدت أن عملية البرامج القطرية التابعة للصندوق تقوم على الملكية والقيادة الوطنيتين وتعكس الأولويات الوطنية. ولاحظت أن للصندوق ولاية جد هادفة ومعربة عن الأمل في أن تصبح عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وسيلة لشركاء التنمية ليدعموا بصورة إيجابية أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. واتفقت مع الوفد الذي أكد أهمية وجدوى العمل مع منظمات القواعد الشعبية ودوائر المجتمعات المحلية. كما أقرت بضرورة إيضاح ذلك في التقرير. وأكدت للمجلس التنفيذي أن للصندوق علاقة تعاون جد طيبة مع اللجان الإقليمية واتفقت مع الرأي القائل بإمكانية تعزيز دور هذه اللجان في أعمال متابعة المؤتمر. وأردفت قائلة إن نائبة الأمين العام تجري مشاورات بشأن هذه المسألة ومسائل ذات صلة بها.

٤٥ - وأكدت المديرة التنفيذية أن المساعدة المقدمة من أطراف متعددة ينبغي أن تمر عبر منظومة الأمم المتحدة. إذ أكدت الحاجة إلى ترشيد مختلف عمليات التنسيق ومواءمتها، تساءلت عما إن كان من الضروري إيجاد عملية جديدة أخرى. ولم توافق على التمييز الذي حدده ممثل البنك الدولي الذي يرى أن الإطار الإنمائي الشامل أداة للتنمية وأن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أداة للتخطيط. وأكدت أن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية هو بالتأكيد أداة إنمائية وأن تعزيز التنمية وبناء القدرات الوطنية في البلدان التي يشملها البرنامج هما سبب وجود الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة. وعن العلاقة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز وبخاصة البنك الدولي، أكدت المديرة التنفيذية على الأهمية الأساسية التي يكتسيها قيام الدول الأعضاء بإعطاء تعليمات متسقة إلى ممثليها لدى الأمم المتحدة والبنك الدولي واتفقت مع الوفود التي أعربت عن هذا الرأي.

٤٦ - كما اتفقت مع الوفود التي أكدت على الحاجة إلى خفض عبء تقديم التقارير عن كاهل البلدان التي يشملها البرنامج. وقالت إنها علمت خلال زيارتها لفييت نام كيف تم ترشيد ومواءمة العبء الباهظ لتقديم التقارير من خلال عمل فريق مواضيعي معني بالصحة الإنجابية، تحت رئاسة الصندوق، حتى إنه بدل تقديم تقارير منفصلة عما يزيد عن ٥٠ مشروعا يدعمه المانحون، أصبح من الممكن الآن تقديم التقارير على أساس مؤشرات قليلة منتقاة. والأهم من ذلك، أن هذا الجهد قد سمح للحكومة بالاستعانة بالآليات الجديدة لتقديم التقارير لصالح قيامها هي بإدارة البرنامج.

٤٧ - وقد اعتمد المجلس التنفيذي نص تقرير الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩ بشأن التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بصيغته المنقحة شفويا.

ثالثا - الأماكن والخدمات المشتركة

٤٨ - قامت المديرة المساعدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومديرة مكتب الخدمات المالية والإدارية بعرض التقرير المرحلي عن برنامج دار الأمم المتحدة (DP/1999/CRP.5). وذكرت أن هذا التقرير هو التقرير المشترك الأول الذي يقدمه أعضاء اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، المؤلفة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي. وأفادت بأن كلا من اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي سيقدم التقرير المرحلي الخاص به إلى مجلسه التنفيذي.

٤٩ - وأشارت إلى أن الغاية من الورقة هي عرض الخبرة المكتسبة والتقدم المحرز حتى ذلك الحين في العمل الهادف إلى تنفيذ برنامج دار الأمم المتحدة. وتستهدف الورقة أيضا توفير بعض المعلومات عن الغطاء المالي لينظر فيها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٩، لدى تناوله المقترحات المتعلقة بميزانية فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وقد عـُرض خياران فيما يتعلق بسرعة التنفيذ، مشفوعين بمؤشرات عن المخصصات المطلوبة المقترحة من الموارد المالية.

٥٠ - وأبلغت المديرة المساعدة المجلس التنفيذي بأن نتائج رئيسية قد تحققت وأن العمل في برنامج دار الأمم المتحدة يتقدم بمعدل أسرع من المعدل الذي أعلنه مدير البرنامج في العرض الذي قدمه في الدورة السنوية لعام ١٩٩٨. وقد خصص الأمين العام رسميا دورا للأمم المتحدة في ٣١ بلدا من بينها ثلاثة بلدان خصصت فيها دور للأمم المتحدة إثر بعثات التقييم التي أوفدتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وهناك أيضا عدد من دور الأمم المتحدة المحتملة التي من المقرر أن يحدث فيها في المستقبل القريب نقل إلى مبان جديدة تتفق مع تعريف دار الأمم المتحدة.

٥١ - وأشـــارت أيضا إلى مفهوم دار الأمم المتحدة "التقديري" الذي يمكن استخدامه في الحالات التي لا تتوافر فيها احتمالات وشيكة على إنشاء دور للأمم المتحدة. ويجري تطبيق ذلك المفهوم حيثما تكون هناك مكاتب متفرقة تتصل ببعضها عن طريق شبكة داخلية موجودة داخل البلد وتيسر تبادل المعلومات والممارسات والخبرات. ويجرى الاضطلاع بدراسة استقصائية بشأن الخدمات المشتركة على الصعيد القطري من شأنها أن توفر أساسا لوضع استراتيجية تهدف إلى تحقيق قدر أكبر من الكفاءة في تنظيم الخدمات الإدارية والمالية.

٥٢ - وأبرزت المديرة المساعدة الفوائد المختلفة التي تحققت من إنشاء الأماكن والخدمات المشتركة. ومن هذه الفوائد تحقيق الفعالية من حيث التكلفة. وبالإضافة إلى ذلك، فمن شأن الأماكن والخدمات المشتركة أن تتيح النجاح في تنفيذ تدابير الإصلاح الأخرى، كإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، عن طريق إيجاد إحساس بروح الجماعة والقصد المشترك فيما بين أعضاء الأفرقة القطرية وأيضا عن طريق تسليط الضوء على وجود الأمم المتحدة في العواصم المعنية.

٥٣ - ونوهت وأقرت الوفود العشرة التي أعطيت لها الكلمة، مع التقدير، بالجهود التي بذلتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في تقديم عرض مستكمل عن برنامج دار الأمم المتحدة. كما أشارت إلى التقرير الشامل والمبين والمفيد الوارد في الوثيقة DP/1999/CRP.5 وأثنت على المجموعة الإنمائية للعرض الذي قدمته ولما اتخذته من إجراءات وبذلته من جهود وحققته من نتائج حتى الآن.

٥٤ - وأشارت عدة وفود إلى أن ورقة غرفة الاجتماع تركز على الجانبين المادي والمالي لدار الأمم المتحدة، وشددت على أمور منها: الحاجة إلى الحصول على مزيد من المعلومات بشأن تحقيق الاتساق بين القواعد والأنظمة؛ وآليات التنسيق بين كل من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها؛ وأحكام وشروط الاتفاقات الأساسية المعقودة بين أعضاء المجموعة الإنمائية والحكومة المضيفة؛ وشروط التأجير، وأُشير إلى أن تبسيط أساليب وإجراءات العمل المتبعة في مختلف وكالات الأمم المتحدة هو أيضا عامل هام في الإعداد لإنشاء دار للأمم المتحدة تستوفي تماما للشروط. وينبغي أيضا، عند السعي إلى تحقيق وفورات في التكاليف وفوائد بصفة عامة عن طريق الإدماج المادي للمباني، مراعاة الطابع المميز لفرادى الوكالات واستقلالها. وذكّر أحد الوفود المجموعة الإنمائية بعدم إغفال الجانب الوظيفي لدار الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا تغيب عن بال المجموعة أهمية تنسيق السياسات فيما بين جميع وكالات الأمم المتحدة التي تعيش تحت سقف واحد وفي ظل قيادة المنسق المقيم وتوجيهه. وأشار المتكلم إلى الأهمية البالغة لدور المنسق المقيم وأدائه في قيادة مختلف البرامج والأنشطة وكذلك في الاتصال مع البلد المضيف، وهو عامل لم يُشر إليه في الوثيقة DP/1999/CRP.5. واستعلم وفد عما إذا كانت هناك حالة انضمت فيها مؤسسات بريتون وودز إلى دار الأمم المتحدة وطلب الحصول على المزيد من المعلومات بشأن رد الفعل المؤسسي من جانب مقر البنك الدولي على هذا الاقتراح.

٥٥ - وأعرابا عن التأييد الكامل للحكمة من إنشاء دار الأمم المتحدة، طرح معظم الوفود التي أعطيت لها الكلمة اقتراحات على مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ برنامج دار الأمم المتحدة. وأشار أحد الوفود إلى التحول من تقديم الحكومات للأراضي كمنح واضطلاعها بالتشييد إلى اتباع الطريقة الفعالة من حيث التكلفة المتمثلة في تقديم الحكومة المضيفة مبنى دون تقاضي أي إيجار فاقترح أن تنظر المجموعة الإنمائية في اختيار طريقة ملائمة على أساس كل حالة على حدة، تبعا لاحتياجات البلدان المضيفة وأوضاعها، بدلا من اعتماد طريقة واحدة تطبق في جميع البلدان.

٥٦ - وفيما يتعلق بمنح الأرض على سبيل الهبة اقترح أحد الوفود إعادة الأرض الموهوبة إلى الحكومة المضيفة حيثما يكون ذلك مناسبا. ومن الناحية الأخرى، ينبغي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن تنظر في وهب الأرض على أساس كل حالة على حدة، مع الإشارة إلى الدروس المستفادة كما ينبغي لها ألا تنتهج سياسة ثابتة ضد وهب الأرض. وطلب أحد الوفود توفير مزيد من المعلومات عن التعليمات التي صدرت إلى المنسقين المقيمين فيما يتعلق بإعادة الأرض الموهوبة التي قدمتها الحكومة من أجل إنشاء دور الأمم المتحدة. وذكر أحد المتكلمين أنه ينبغي ألا تصدر أي تعليمات إلى المنسقين المقيمين لإعادة الأرض إلا بعد التشاور مع المجلس التنفيذي، وطلب إعادة النظر في التعليمات.

٥٧ - وأعرب العديد من الوفود عن بالغ اهتمامهم بأنشطة الخدمات المشتركة التي يمكن أن تتحقق فيها الفعالية من حيث التكاليف والكفاءة. وذكرت تلك الوفود أنها تتطلع إلى معرفة النتائج التي يسفر عنها مشروع المجموعة الإدارية المعنية بالخدمات والأماكن فيما يتعلق بجمع المعلومات بطريقة منهجية بشأن المركز الحالي للخدمات المشتركة أو المتقاسمة على الصعيد القطري والخبرة المستفادة منها.

٥٨ - وأشار أحد الوفود إلى أن التقرير المرحلي لم يتطرق إلى الموضوع البالغ الأهمية المتعلق بالأمن.

٥٩ - وطلب وفد آخر زيادة إيضاح الفرق بين الخدمات المشتركة والخدمات المتقاسمة والمفهوم الذي يستند إليه في التمييز في استخدامهما. وبالإضافة إلى ذلك، طلب الوفد توفير مزيد من المعلومات بشأن العوائق الرئيسية التي تعرقل إنشاء أماكن وخدمات مشتركة في البلدان التي لم تضع بعد ذلك المفهوم موضع التنفيذ. وطلب المتكلم أيضا إيراد أمثلة عن حالات أدى فيها استعمال الخدمات المشتركة إلى تحقيق وفورات وزيادة الفعالية من حيث التكلفة.

٦٠ - وأشار أحد الوفود إلى أنه جرت الاستعانة بخبير استشاري لاستعراض وتقييم إنشاء المباني المشتركة. وطُلب إلى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية توفير معلومات عما إذا كانت قد روعيت أيضا إمكانية الاستعانة بالخبرة الاستشارية المحلية من البلدان التي توجد بها برامج أو على الأقل من بلدان من نفس المنطقة.

٦١ - واعترف أحد الوفود بأن التقرير يعطي انطباعا مفصلا عن البيروقراطية المعقدة التي يجب أخذها في الاعتبار لدى إنشاء الأماكن والخدمات المشتركة. كما أبدي اهتمام بنظم المعلومات والاتصالات التي تتطلب من جميع شركاء المجموعة الإنمائية أن يرصدوا لها مخصصات وميزانيات كبيرة. وأعرب عدد من الوفود عما يصادفه من صعوبات إزاء ما يوفر له من معلومات، في إصدار حكم مستنير، بشأن الخيارين المتعلقين بتنفيذ برنامج دار الأمم المتحدة في المستقبل. وأحاط أحد الوفود علما بما تنطوي عليه هذه العملية من تعقيد، فذكر أن النتائج الواردة في الوثيقة DP/1999/CRP.5 هزيلة نوعا ما. وسأل وفد آخر عن كيفية احتساب مبلغ الـ ١٢ مليون دولار المخصص لإنشاء ١٥ دارا أخرى للأمم المتحدة قبل عام ٢٠٠٤. وطلب المتكلم أيضا توفير مزيد من المعلومات بشأن ما يقدر تحقيقه من وفورات للوكالات المشاركة، عن طريق تنفيذ الأماكن والخدمات المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت من المجموعة الإنمائية مزيد من التوضيح بشأن الإطار الزمني فيما يتعلق باستخدام مبلغي الـ ١٢ مليون دولار والـ ٢٤ مليون دولار. وتساءلت عدة وفود عن كيفية تحديد تلك الأرقام وعن العناصر الداخلة فيها.

٦٢ - وذكر أحد الوفود أن الانتقال إلى دار للأمم المتحدة غالبا ما ينطوي على تكاليف إضافية لا يمكن تغطيتها إلا عن طريق توفير تمويل إضافي. وعليه تبرز على المدى القصير حاجة إلى توفير إضافي، لكن على المدى الطويل يمكن تحقيق فوائد ووفورات في التكاليف ناجمة عن تشاطر الخدمات والتنسيق الفعال.

٦٣ - وذكر وفد آخر أن الانتقاء من بين الخيارات المطروحة سيعتمد على توفر الموارد. وتساءل أحد المتكلمين عما إذا كان من الممكن العمل على توفير موارد خارجة عن الميزانية. وردا على ذلك اقترحت المديرة المساعدة، أن يدرس الوفد إمكانية توفير التمويل بغرض المساعدة في تنفيذ مشروع دار الأمم المتحدة على غرار التمويل الذي وفرته حكومة المملكة المتحدة.

٦٤ - وأشارت المديرة المساعدة إلى أنه سيتم وضع تفاصيل المقترحات ودقائقها في سياق المقترحات المتعلقة بميزانية فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ التي ستقدم إلى المجلس التنفيذي لكل عضو من أعضاء المجموعة الإنمائية. وتهدف الوثيقة DP/1999/CRP.5 إلى توفير المعلومات الأساسية التي من شأنها أن تيسر المداولات بشأن تخصيص الموارد المالية. وذكرت أن تنسيق عروض الميزانية التي سيقدمها كل عضو إلى مجلسه التنفيذي لن يشكل تحديا للأمانة الحالية فحسب، بل أيضا للمجالس التنفيذية فيما يتعلق باتخاذ قرار بشأن المشاركة المالية لكل منها في تنفيذ برنامج دار الأمم المتحدة.

٦٥ - وقد أحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المرحلي عن برنامج دار الأمم المتحدة (DP/1999/CRP.5).

رابعا - بيانات بشأن الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

٦٦ - عقد المجلس التنفيذي جلسته الأولى المتعلقة بالتمويل وفقا للمقررين ٢٣/٩٨ و ١/٩٩، وأحاط علما بالتقرير المتعلق بالالتزامات بتوفير التمويل الأساسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٩ وما بعده (DP/1999/CRP.6) ونقح الجدولين رقم ١ و ٢ مع ما أبدي بشأنهما من تعليقات. وكما اتفق عليه مع المجلس، سيجري مزيد من التنقيح على الجدولين بحيث يقدمان بيانات دقيقة قبل توزيعها رسميا.

٦٧ - وبالنظر إلى الطابع الخاص الذي تميزت به الجلسة الأولى المتعلقة بالتمويل، التي حلت محل المؤتمر التقليدي لإعلان التبرعات الذي تعقده الجمعية العامة، والذي دعي إليه تحديدا جميع أعضاء البرنامج الإنمائي، ترد في المرفق ملخصات للبيانات التي أدلت بها الوفود التي أعطيت لها الكلمة منسوبة إلى البلدان، كما ترد التبرعات المعلنة بالصورة التي عرضت بها.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

بيانات المديرة التنفيذية

٦٨ - نوهت المديرة التنفيذية في بيانها الافتتاحي بأن الدورة الحالية دورة هامة للغاية بالنسبة لصندوق السكان، وركّزت على عدة قضايا أساسية منها: إطار التمويل لعدة سنوات؛ والنهج القطاعي الشامل والمساعدة الطارئة؛ ونظام خدمات الدعم التقني. ولاحظت أنه ليس هناك قضية تهم الصندوق في الوقت الحاضر مثل إطار التمويل لعدة سنوات، وأن الصندوق يتطلع قُدما إلى مساهمة المجلس التنفيذي وتوجيهه للبدء في مواجهة التحدي المطروح أمامه وهو ترجمة هذا المفهوم إلى عمل. وأكدت للمجلس أن الصندوق

يؤيد تماما استخدام كافة القطاعات في القطاع الصحي، ويدرك إمكانية اعتبارها وسيلة لمساعدة الحكومات في تعزيز الرعاية الصحية الأساسية التي تعتبر أمرا لا غنى عنه للإنجاز الفعال لخدمات الصحة الإنجابية. وإن كانت مشاركة الصندوق في نهج كافة القطاعات الصحية ستحول دون اشتراكه في قطاعات أخرى، مثل التعليم والرعاية الاجتماعية، فضلا عن المبادرات المشتركة بين القطاعات ومنها قطاع السكان.

٦٩ - وأفادت بأن الصندوق قد حقق إنجازا تاريخيا في التمويل في عام ١٩٩٨، فقد وصل مجموع المساهمات التي تراكمت لديه بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٩٨ إلى مبلغ ٤,٦ بليون دولار كما أن مالية الصندوق قد ظلت تتجاوز مبلغ ٣٠٠ مليون دولار من حيث مجموع موارده السنوية للسنة الرابعة على التوالي. ولكن رغم زيادة المساهمات النقدية الوطنية الآتية من عدد من كبار المانحين في عام ١٩٩٨، فإن موارد الصندوق العامة انخفضت بنحو ١٦ مليون دولار عما كانت عليه عام ١٩٩٧. وفي الوقت الحاضر يمكن القول من واقع التعهدات والمعلومات ذات الصلة الواردة حتى الآن أن مجموع إيرادات الصندوق عام ١٩٩٩ سوف تتجاوز مرة أخرى ٣٠٠ مليون دولار. ثم شكرت في هذا الصدد المانحين على استمرار دعمهم وعلى مداومة التزامهم ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وبأعمال الصندوق.

٧٠ - وفيما يتعلق باستخدام الموارد، لاحظت أن الصندوق اتخذ في العام الماضي خطوات مشهودة في تحسين التخطيط، وتدفق واستخدام موارده النقدية. وكنتيجة لذلك، تحسن إنجاز البرنامج في عام ١٩٩٨، وتم استخدام إيرادات الصندوق بالكامل في عام ١٩٩٨، فضلا عن ترحيل الموارد غير المنفقة المرحّلة من السنة السابقة. وكان على الصندوق أن يسحب في الربع الأخير من ذلك العام من الاحتياطي التشغيلي مبلغ ٦,٥ مليون دولار لتمويل العجز الناتج. لهذا لم تتجاوز قيمة الاحتياطي التشغيلي بنهاية ١٩٩٨ مبلغ ٤٩,٥ مليون دولار، أي دون المعدل المأذون به وهو ٥٦ مليون. كما اقترض الصندوق مؤقتا حوالي مبلغ ٢,٩ مليون دولار من الاحتياطي التشغيلي لتلبية حاجاته النقدية اللازمة للعمليات الجارية، ريثما ترد المساهمات. وقد طرحت المديرة التنفيذية المسألة على المجلس التنفيذي لسببين: أولهما، التقيد بالمادة ١٢-٢ من النظام المالي، التي تشترط إبلاغ هذه المعلومات إلى المجلس؛ والسبب الثاني هو مناشدة مانحي الصندوق سداد مبالغ تعهداتهم في أقرب فرصة ممكنة من عام ١٩٩٩، لتمكين الصندوق من تخفيف مشكلته الحالية وهي التدفق النقدي، وإعادة الاحتياطي التشغيلي إلى معدل تمويله الكامل وقدره ٥٠ مليون دولار.

٧١ - وفيما يتعلق بالإطار الإنمائي الشامل للبنك الدولي، أشارت إلى أهمية دخول منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي في حوار حول الإطار. فهذا الحوار مفيد لمعرفة طريقة استخدام هذا الإطار، فضلا عن استخدام إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والتقييم القطري الموحد، كذلك طريقة استخدام التقييم القطري للسكان بالنسبة للصندوق. وأضافت قائلة إن من الأساسي عند التعاون مع مختلف الأدوات التأكيد على أهمية استخدام نظام موحد للبيانات، وتعزيز قدرات البلدان على جمع وتحليل واستخدام بيانات موثوقة عند صياغة البرامج ورصدها.

٧٢ - وانتقلت إلى البند المتعلق بموضوع المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥، فلاحظت أنه منذ اجتماع المجلس التنفيذي خلال دورته العادية الأولى في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، عقد اجتماعان هامان في إطار عملية مؤتمر السكان والتنمية + ٥ وهما: منتدى لاهاي الدولي الذي نظمه الصندوق وتكرمت باستضافته

حكومة هولندا في لاهاي من ٨ إلى ١٢ شباط/فبراير؛ ثم اجتماع اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي عقدت في مقر الأمم المتحدة بين ٢٤ و ٣١ آذار/ مارس. ولاحظت أن اجتماع اللجنة التحضيرية كان عملية مكثفة عبرت عن الأهمية التي توليها البلدان لمسألة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر. كما كان علامة على التزام وقوة إحساس كثير من الفئات بهذه القضايا. وجاء دليلا على ضرورة استمرار الجهود لإبلاغ وإيضاح الحقائق والتعاريف وخصوصا بالنسبة للمفاهيم والمصطلحات التي يمكن أن تظل مثارا لسوء التفاهم. ورأت أن تنفيذ نتائج مؤتمر السكان والتنمية يسير بشكل سليم، وأن التغير ملحوظ بجميع المناطق في معظم البلدان. ومع ذلك، يلزم بذل جهود حثيثة ومستمرة لتأمين مكاسب السنوات الخمس الأولى في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية واستمرارها وزيادة تعزيزها. وقد نظر الفريق العامل التابع للجنة التحضيرية في إجراءات يتم اتخاذها مستقبلا لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر. ورغم عدم استكمال أعمال اللجنة التحضيرية، فإن الاجتماع استطاع إن يبت في معظم أجزاء النص بعد أن عمد إلى تنحية تسع فقرات جانبا على أن يعود إليها مرة أخرى في الاجتماع المستأنف. ثم أثنت المديرة التنفيذية على الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة لمهارته في رئاسة الاجتماع وعلى فهمه العميق للقضايا المطروحة.

٧٣ - وأشارت المديرة التنفيذية إلى القضايا التي تناولها تقرير الصندوق المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/FPA/1999/5) فأكدت من جديد التزام الصندوق بكافة عمليات إصلاح الأمم المتحدة. لا سيما الجهود الجارية التي تبذلها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وأيضا جهود منظومة الأمم المتحدة بأسرها من خلال جهاز لجنة التنسيق الإدارية. وأبدت سعادتها لأن الصندوق شارك بنشاط في اللجان التنفيذية الأخرى المعنية بالقضايا ذات الشأن، وخصوصا في اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الإنسانية. كما أبلغت المجلس التنفيذي أن منظمة الصحة العالمية والصندوق قد أجريا مؤخرا مشاورة وحوارا على مستوى رفيع وكانا مفيدين وبناءين. وقد وافقت المنظمتان على توجيه رسالة مشتركة إلى موظفي كل من المنظمتين بهدف زيادة التعاون بينهما.

٧٤ - وختمت كلمتها بالإشارة إلى أن الصندوق يتطلع دائما إلى انعقاد الدورة وأنه مستعد لتزويد المجلس التنفيذي بأية إيضاحات أو معلومات قد يحتاجها. كما أن الصندوق يرحب بالتوجيه والمشورة التي قدمها المجلس خلال الدورات.

٧٥ - وخلال المناقشة التي دارت بعد ذلك، علقت عدة وفود على إطار التنمية الشامل الذي وضعه البنك الدولي وشدد وفد على ضرورة توخي الحذر من هذا الإطار، وأشار إلى ضرورة احترام المهارات والمزايا النسبية للصناديق والبرامج. وقال الوفد إن أموال وبرامج منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تركز دائما على إطار عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وألا تتوه في عملية الإطار الإنمائي الشامل للبنك الدولي. وسأل وفد عن طبيعة موقف مناقشة لجنة التنسيق الإدارية من إطار البنك الدولي، وكيف يتفق الإطار مع ولايات الصناديق والبرامج. وطلب وفد أن يعرف كيف يمكن التوفيق بين إطار البنك الدولي مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومع جوانب أخرى من عملية إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك تعزيز نظام المنسقين المقيمين. وقال الوفد إنه برغم ما ذكره البنك الدولي من أن إطاره عبارة عن عملية موجهة نحو البلدان، فإن البنك لم يقم بأية عملية للتشاور مع البلدان. وشدد وفد آخر على ضرورة قيام منظومة الأمم

المتحدة باستقصاء أوجه التكامل مع إطار البنك الدولي وحث على بدء هذا الحوار في وقت مبكر. ورأى وفد عقد مؤتمر صحفي يتناول إطار البنك الدولي قبل أن يبحث المجلس التنفيذي بند جدول الأعمال المتعلق بتقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الحالية. وسأل وفد عن مستقبل العلاقة بين إطار البنك الدولي وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على المستوى القطري. ولاحظ وفد أن إطار البنك الدولي على المستوى التشغيلي لا يمثل أي صعوبات، لأن البنك الدولي يحتاج إلى وكالات الأمم المتحدة ذات الخبرات الثرية. ومع ذلك أشار إلى إمكان ظهور صعوبات على المستوى السياسي.

٧٦ - وأشار رئيس المجلس التنفيذي إلى أن إطار البنك الدولي ما زال في طور النشوء، وأنه تم الاتفاق في اجتماع أخير لأعضاء المكتب التنفيذي على أنه من المفيد عقد اجتماع رسمي مع البنك الدولي خلال الدورة السنوية للمجلس.

٧٧ - وأشار وفد إلى أن البنك الدولي يوسع أنشطته في مجالي السكان والصحة، فسأل عن طبيعة التعاون المنهجي المنتظر من البنك الدولي. وأثنى وفد آخر على تعاون الصندوق مع منظمة الصحة العالمية، وأبدى سعادته لمبادرة الصندوق في مجال القطاع الخاص. وسأل وفد عن طبيعة المجالات التي يتعاون فيها الصندوق مع منظمة الصحة العالمية.

٧٨ - وشكرت المديرة التنفيذية الوفود على تعليقاتها المفيدة. ولاحظت أنه في مجال تعاون الصندوق مع البنك الدولي فإن هذا التعاون مستمر عالميا، كما تضاعف نشاطه إقليميا وقطريا. فمثلا في إطار تقييمات البنك في بلدان مختارة من منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تم الاتفاق على أن يعتمد البنك على أمور منها الدعم الفني من الصندوق. وقد كان تعاون الصندوق مطردا مع البنك الدولي في مجال شراء وسائل منع الحمل ونظم الإدارة السوقية. كما يعمل الصندوق مع الموظفين الفنيين في البنك الدولي لإدراج موضوع الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الصحة الجنسية وتنظيم الأسرة، ضمن ما يقوم به البنك من تحليلات قطاعية وأنشطة للتدريب.

٧٩ - وفيما يتعلق بإطار البنك الدولي، لاحظت المديرة التنفيذية أن هذا الأمر في مفهومها لا يعدو حاليا أن يكون مجرد اقتراح، ومن ثم فإن منظمة الأمم المتحدة لا تستطيع اعتماده أو الأخذ به. كذلك فالأمر متروك للحكومات كي تبت في موضوع إطار البنك الدولي. وفي نفس الوقت فإن منظومة الأمم المتحدة تتحرك طبعا صوب الأخذ بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. والاتجاه الذي تسلكه المنظومة هو تسهيل التعاون بين البنك الدولي والأمم المتحدة في موضوع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وفي صكوك أخرى مثل التقييمات القطرية المشتركة. وأكدت المديرة التنفيذية على الطابع العالمي والمحايد والمتعدد الأطراف للأمم المتحدة، وأشارت إلى أن برامج الصندوق موجهه نحو الأقطار. ولاحظت أن إطار البنك الدولي لم يكن موضع مناقشة في الاجتماع الأخير للجنة التنسيق الإدارية. ومع ذلك فإن زملاءها في الوكالة الموجودين في باريس ولندن قد أطلعهم البنك على موضوع إطار عمله.

٨٠ - وفيما يتعلق بتعاون الصندوق مع منظمة الصحة العالمية، ذكرت أن المنظمتين تعملان سويا في عدد من المجالات، منها الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية، والصحة الإنجابية للمراهقين، فضلا عن مجالات مثل المؤشرات والدعوة، خصوصا على المستوى القطري. ويتعاون الصندوق مع منظمة الصحة العالمية في منهجيات لقياس وفيات المواليد، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، ومع بعض الوكالات الأخرى خارج منظومة الأمم المتحدة. كما تعاون الصندوق مع اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية في موضوع لجنة التنسيق المعنية بالصحة. وقرر الصندوق مع منظمة الصحة العالمية في الآونة الأخيرة إصدار رسالة مشتركة توضح طبيعة العلاقة بينهما قطريا وتحدد أدوارهما ومسؤولياتهما، بما في ذلك طريقة التعامل بين المنظمتين.

خامسا - البرامج القطرية والأمور ذات الصلة

٨١ - اعتمد المجلس التنفيذي البرنامج القطري: تقديم المساعدة إلى حكومة بنن (DP/FPA/BEN/5 و Corr.1).

٨٢ - وألقى الوزير المسؤول عن التخطيط وعن تشجيع إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي والتوظيف في بنن كلمة أعرب فيها عن تقديره للمجلس التنفيذي لاعتماد برنامج تقديم المساعدة إلى بنن. وشكر المديرة التنفيذية للصندق على الدعم الذي قدمه الصندوق لبلده، وأكد على قيام تعاون ممتاز بين حكومته والصندوق، وأكد على التزام بلده بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٨٣ - وأعرب وفد آخر عن تأييده الكامل للبرنامج الذي يجري تنفيذه في بنن، وذكر أنه رحب في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩، بالطريقة الجديدة لإعداد وتصميم البرامج القطرية التي يدعمها الصندوق. وأضاف الوفد ذاته أنه يشعر بالارتياح لأن التعليقات التي أبداها في الاجتماع غير الرسمي المعقود قبل الدورة قد أخذها الصندوق في الاعتبار وأن المعلومات الإضافية المطلوبة قدمت في إطار التصويب.

٨٤ - وأعربت مديرة شعبة أفريقيا عن شكرها لحكومة بنن للتعاون الممتاز الذي تم مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وعن شكرها لوزير التخطيط وإعادة التنظيم الاقتصادي وتعزيز العمالة لحضوره الدورة، وكذلك عن شكرها للوفد لأنه قدم تعليقات بنّاءة كما أعربت عن تقديرها لما قدمه من دعم. ثم أعربت عن ارتياحها لما لاحظته بأن الوفد مقتنع بالمعلومات الإضافية التي قدمها الصندوق.

سادسا - خدمات الدعم التقني

٨٥ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير مرحلي عن التحسينات التي أدخلت على تشغيل نظام خدمات الدعم التقني في صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1999/4). وقد أعد التقرير استجابة للفقرة ٤ من المقرر ٦/٩٨ التي طلب فيها المجلس إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٩ تقريرا مرحليا موجزا عن فعالية التحسينات التي أدخلت على تشغيل نظام

خدمات الدعم التقني منذ الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧، ولا سيما فيما يتعلق بوظائف اختصاصيي خدمات الدعم التقني على صعيد المقر.

٨٦ - وأبرز مدير شعبة الشؤون التقنية والسياسات، لدى عرضه التقرير المرحلي، الأهمية المعطاة لتعزيز التنسيق بين اختصاصيي خدمات الدعم التقني وأفرقة الدعم القطرية، والتركيز على بناء القدرة الوطنية. واسترعى الانتباه إلى مرفقات التقرير، التي وفرت أمثلة عن أنشطة التضافر المحددة المضطلع بها لتعزيز وتقوية الاتصالات والترابط بين مستويات نظام خدمات الدعم التقني الثلاثة وهي الخبراء الوطنيون، وأفرقة الدعم القطرية، واختصاصيو خدمات الدعم التقني، فيما يتعلق بالورقات البحثية، والمقالات، والحلقات الدراسية وحلقات التدريب. وأوضح أنه في مطلع عام ١٩٩٨، أنشئ فرع التنسيق داخل شعبة الشؤون التقنية والسياسات، لتحقيق جملة أمور منها تعظيم التنسيق، وتعبئة الخبرة التقنية بهدف بناء القدرة على الصعيد القطري. وأضاف قائلا إن هذا التقرير قد أعد استنادا إلى المعلومات والتحليل اللذين تم الحصول عليهما من أفرقة الدعم القطرية ومن منسقي وكالة خدمات الدعم التقني، ومن المكاتب القطرية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٨٧ - وذكر مدير شعبة الشؤون التقنية والسياسات أن الصندوق يتطلع إلى تلقي الاستجابات والتوجيه من المجلس التنفيذي، ولا سيما بشأن الطريقة التي يتوقع بها المجلس تقدم نهج المستويات الثلاثة لخدمات الدعم التقني. ويرى الصندوق أن نظام خدمات الدعم التقني قد تطور وأصبح أقوى منذ عام ١٩٩٧، على أن الصندوق يدرك بنفس القدر أنه لم يتحقق بعد النظام الكامل. وأضاف قائلا إنه استجابة للمقرر ٦/٩٨ سيقدم الصندوق تقريرا أكثر تفصيلا إلى المجلس في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٩، وسيتضمن في جملة أمور مجموعة كاملة من الدروس المستفادة من خبرة اختصاصيي خدمات الدعم التقني، وأفرقة الدعم القطرية، والخبراء الوطنيين، علما بأن اختصاصيي خدمات الدعم التقني وأفرقة الدعم القطرية، قد شاركوا بنشاط في عملية استعراض وتقييم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد خمس سنوات. ثم أكد على أهمية التضافر في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وإن الصندوق يتقصى طريقة دمج المنظمات غير الحكومية في هيكل خدمات الدعم التقني. واختتم كلمته بالإشارة إلى أن ممثلين من الوكالات الشريكة في خدمات الدعم التقني حضروا الدورة.

٨٨ - وخلال المناقشات التي أعقبت ذلك أعربت وفود عديدة عن تقديرها للملاحظات الاستهلالية التي قدمها مدير شعبة الشؤون التقنية والسياسات. وأبدوا ترحيبهم بالتقرير وأعربوا عن ارتياحهم لملاحظاتهم التقدم المحرز في تعزيز نظام خدمات الدعم التقني. وأعرب وفد عن موافقته على أن استخدام تكنولوجيات الإعلام سيفيد كثيرا في تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات والخبرات فيما بين الخبراء. وتساءل وفد عن إمكانية إتاحة تلك التكنولوجيات والقدرات اللازمة لتيسير ذلك التبادل أيضا للبلدان المستفيدة، مؤكدا على ضرورة مساهمة نظام خدمات الدعم التقني في بناء الخبرة الوطنية وعلى الحاجة الى إقامة صلات وثيقة بين الخبرة التقنية المقدمة والاحتياجات الفعلية للبلدان المستفيدة. وتكلم وفد باسمه وباسم وفد آخر فتساءل عن النسبة المئوية للوقت الذي يكرسه اختصاصيو خدمات الدعم التقني في مجال الدعم التقني وأعرب عن اهتمامه بمعرفة تكاليف اختصاصيي خدمات الدعم التقني. وأعرب الوفد عن أمله في

أن يخصص فصل في التقرير المقبل للتضافر القائم بين الوكالات وأن تدرج أيضا في ذلك التقرير الحلول والخيارات لتحسين نظام خدمات الدعم التقني. ولاحظ وفد أن التقرير تنقصه معلومات عن التفاعل بين نظام خدمات الدعم التقني والمنظمات غير الحكومية، وضرورة تقديم تلك المعلومات الى المجلس التنفيذي في التقرير اللاحق. وأضاف أن من الضروري تلبية الحاجة إلى مستشاري أفرقة الدعم القطرية من ميادين إنمائية متنوعة وليس من الميادين ذات الصلة بالسكان فحسب.

٨٩ - وتساءل وفد آخر عن الكيفية التي أدخلت مختلف الورقات الفنية التي أعدها نظام خدمات الدعم التقني في الدروس والخبرات التي جمعت من أجل استعراض وتقييم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥. وأعرب الوفد عن اهتمامه بمعرفة نوع التوجيه الذي قدمه نظام خدمات الدعم التقني فيما يتعلق بالنهج القطاعية والمبادرة العالمية المتعلقة بالاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات المتصلة بإدارة السوقيات. واستفسر الوفد أيضا عن حجم الطلب على الخبراء الاستشاريين الوطنيين وتساءل عن إمكانية الاستعانة بهم مباشرة بالنسبة للبرامج القطرية. ولاحظ وفد أن نظام خدمات الدعم التقني يقوم بدور في النهج القطاعية. وأوضح الوفد ذاته أنه لتحسين نظام خدمات الدعم التقني لا بد من المضي إلى ما هو أكثر من مستوياته الثلاثة والاستفادة من وكالاته الشريكة لإحداث أثر يتسم بمزيد من التفاعل مع النهوض في الوقت ذاته بالبرنامج السكاني في تلك المنظمات الشريكة.

٩٠ - وأعرب وفد عن ارتياحه إذ يلاحظ أن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) قامت بتمويل مركز تعليمي بشأن السكان في سانتياغو، شيلي. وأعرب عن الأمل في أن تتخذ منظمات شريكة أخرى في خدمات الدعم التقني تدابير مماثلة من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على قدراتها الداخلية في التصدي للشواغل السكانية. وأضاف الوفد يقول إن التقرير المقبل سيوفر تحليلا لفعالية التكلفة في نظام خدمات الدعم التقني كما يركز مزيدا من الاهتمام على تفاعله مع المكاتب القطرية، ولا سيما من حيث دعم البرامج القطرية. وذكر الوفد أنه سيرحب بفرصة التشاور مع الصندوق بشأن التقرير المقبل. وتساءل وفد آخر أيضا عن تكاليف خدمات الدعم التقني واستفسر عن كيفية تعزيزها. وتساءل الوفد في معرض إشارته للفقرة ٥ من التقرير، عن السبب في عدم إدراج برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ ومع الإشارة الى الفقرة ١٩ طلب الوفد إيضاحا بشأن معايير قائمة الخبراء الاستشاريين.

٩١ - واستفسر وفد عن التغييرات في نظام خدمات الدعم التقني التي يتوخاها الصندوق، وخاصة الطريقة التي يمكن بها تعزيز النظام من حيث بناء القدرات والنهج القطاعية النطاق. ولاحظ الوفد أن نظام خدمات الدعم التقني له دور مهم وطبيعي يقوم به في مجال النهج القطاعية النطاق، ونبّه إلى ضرورة تقديم معلومات أكثر تحديدا عن ذلك الموضوع وعن موضوع التغييرات المقبلة في التقرير المقبل ليتسنى للمجلس التنفيذي توفير التوجيه المناسب للصندوق.

٩٢ - وقد أعربت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) عن شكرها للوفود لما أبدته من تعليقات واقتراحات بنّاءة. وفيما يتعلق بالإشارة الى الاستفسار عن برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة

والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ذكرت أن الصندوق يدرك الحاجة إلى الوعي الوقائي من فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب في نظام خدمات الدعم التقني كما يدرك أنه ينبغي تدريب جميع المستشارين، وليس فقط المستشارين الصحيين، في هذا المجال. وأضافت قائلة إن الصندوق يعمل مع البرنامج المشترك على استحداث تدريب من هذا القبيل.

٩٣ - وشكر مدير شعبة الشؤون التقنية والسياسات الوفود لما أبدته من تعليقات وطرحته من أسئلة وأشار إلى أن التقرير الذي سيعرض على المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٩ سيتضمن عددا من المواضيع التي أثارتها مختلف الوفود. وأضاف قائلا إنه يمكن تنظيم الاجتماع غير الرسمي بشأن ذلك التقرير مع أعضاء المجلس التنفيذي للحصول على استجابة من جانبهم قبل وضع التقرير في صورته النهائية. وردا على السؤال المتعلق بالنسبة المئوية للدعم التقني الذي تضطلع به الوكالات الشريكة، قال إن منظمتا العمل الدولية واليونسكو أفادتا بأنها تبلغ ما بين ٤٠ إلى ٦٠ في المائة وقدرت منظمة الصحة العالمية ذلك بحوالي ٦٠ في المائة. وأوضح أنه ستقدم معلومات إضافية في التقرير المقبل، كما ستدرج في التقرير المقبل أيضا معلومات عن المساءلة المالية والتكاليف. وفيما يتعلق بقائمة الخبراء الاستشاريين، ذكر أنه ينبغي أن يكون الخبراء الاستشاريون الوطنيون أول من يُطلب للعمل ولاحظ أن الاتجاه يتزايد من أجل استخدام الخبراء الوطنيين. وأحاط علما بالاقتراح الذي قدمه أحد الوفود فيما يتعلق بدعم القدرات الوطنية في مجال تكنولوجيات الإعلام. وأشار الى أن جميع أفرقة الدعم القطرية تشارك في المبادرة العالمية المتعلقة بالاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات المتصلة بإدارة السوقيات. وأردف قائلا إن فريق الدعم القطري في إثيوبيا قد شارك في النهج القطاعية النطاق، وأنه سيستفاد بصورة أكبر في المستقبل دونما شك من خبرة خدمات الدعم التقني، في تصميم وتنفيذ النهج المذكورة في بلدان أخرى. واختتم كلمته بأن ذكر أن صندوق الأمم المتحدة للسكان أحاط علما بالاقتراحات المفيدة التي قدمها أعضاء المجلس التنفيذي وأنها ستؤخذ في الاعتبار عند إعداد المقترحات للدورة المقبلة لترتيبات خدمات الدعم التقني.

٩٤ - وذكر ممثل منظمة العمل الدولية، باسم جميع الوكالات الشريكة في خدمات الدعم التقني، أن خدمات الدعم التقني ستسترشد بالاقتراحات البنّاءة التي قدمها أعضاء المجلس التنفيذي لزيادة تعزيز أعمالها. وفي معرض الإشارة إلى أصول نظام خدمات الدعم التقني قال إنه برغم أن النظام قد أنشئ قبل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فقد أصبح منذ ذلك الحين آلية استراتيجية لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأكد المركز الفريد لنظام خدمات الدعم التقني، ولا سيما فيما يتعلق بهيكله اللامركزي وتشديده بصورة محددة على التضافر المشترك بين الوكالات ونهجه المتعدد التخصصات في الاستجابة للاحتياجات ذات الأولوية للبرامج القطرية. وأكد أن نظام خدمات الدعم التقني يمكنه أن يقوم بالمزيد في مجالات التطوير والدعوة في ميدان السكان أكثر من أي وكالة أخرى. وأنه يجري أيضا تقصي التضافر بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات البحثية. واختتم كلمته بأن أشار إلى أن الوكالات الأعضاء في خدمات الدعم التقني ترى أن النظام ناشئ، وأنها ملتزمة بتحسينه وتعزيزه.

٩٥ - وقد أحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المرحلي بشأن التحسينات المنفذة في تشغيل نظام خدمات الدعم التقني في صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1999/4).

سابعا - النهج القطاعية الشاملة

٩٦ - كان معروضا على المجلس التنفيذي ورقة غرفة اجتماع بعنوان "صندوق الأمم المتحدة للسكان والنهج القطاعية الشاملة" (DP/SPA/1999/CRP.1). وقدمت الورقة استجابة للمقررين ١٧/٩٨ و ٢٥/٩٨.

٩٧ - وقد رحبت نائبة مدير شعبة الشؤون التقنية والسياسات، لدى تقديم الورقة المتعلقة بصندوق الأمم المتحدة للسكان والنهج القطاعية الشاملة، بإتاحة الفرصة للصندوق لكي يدير حواره الأول مع أعضاء المجلس التنفيذي بشأن طبيعة ومدى مشاركة الصندوق في النهج القطاعية الشاملة. وأشارت إلى أنه بينما تركز الورقة على النهج القطاعية الشاملة للصحة، فإن توجيهات المجلس فيما يتعلق بمشاركة الصندوق في النهج القطاعية الشاملة تنطبق كذلك على القطاعات الأخرى، بما فيها قطاع التعليم. وألقت الضوء على المنطلقات الأساسية التي تصدر عنها النهج القطاعية الشاملة ومنها استراتيجية وسياسات قطاعية مترابطة واضطلاع الحكومة بالدور القيادي في تحديد الاستراتيجية القطاعية؛ وتعزيز ملكية تلك الاستراتيجية على كافة الأصعدة؛ وبناء شراكات واسعة النطاق مع الجماعات المدنية والقطاع الخاص؛ وتمكين أشد الفئات فقرا وضعفا من الاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ وتعزيز القدرات الوطنية؛ والاستفادة من ترتيبات التنفيذ المشترك. وتنسجم تلك المبادئ مع ولاية الصندوق والتزامه بالمتابعة المتكاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة العالمية، بما في ذلك الدور الرئيسي للصندوق في مساعدة البلدان على تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ولاحظت أن توخي الصندوق الحذر إزاء النهج القطاعية إنما يرجع إلى اهتمامه بأن توجد درجة من المساءلة المالية تسمح للصندوق بتعقب أمواله والتأكد من إنفاقها في ميدان الصحة الإنجابية. ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من أن الصندوق شارك في المناقشات المتعلقة باستراتيجية النهج القطاعية الشاملة في كل من غانا وزامبيا، فإنه لم يضع أمواله في السلة المشتركة.

٩٨ - ومع ذلك، شهد أسلوب النهج القطاعية الشاملة في السنوات الأخيرة تطورا ملموسا ليستوعب عدة ترتيبات تمويلية كالتمويل الموازي والتجميع الجزئي للموارد. ولم يعد تجميع الموارد في سلة مشتركة يعتبر شرطا أساسيا. وتيسر هذه المرونة مشاركة الصندوق على نطاق أوسع في النهج القطاعية الشاملة. وأضافت نائبة المدير قائلة إن الصندوق قام بدور فعال في النهج القطاعي الشامل للصحة في إثيوبيا، وتمثل مشاريع التعليم المتعلقة بحياة الأسرة التي يدعمها الصندوق جزءا من النهج القطاعي الشامل للتعليم في ذلك البلد. وشارك الصندوق مشاركة نشطة أيضا في النهج القطاعي الشامل في بنغلاديش. وقد اعترف بالميزة النسبية للصندوق في ميدان الصحة الإنجابية واستفيد منها في النهج القطاعية الشاملة في كل من بنغلاديش وإثيوبيا. ويتوقع الصندوق أن يُشارك على نطاق أوسع في النهج القطاعية الشاملة في المستقبل وهو يُدرك تماما الحاجة إلى تعزيز مهارات موظفيه، لا سيما العاملون منهم في المكاتب القطرية، وذلك بتوفير التدريب على استخدام أسلوب النهج القطاعية الشاملة. والخبرة التي اكتسبتها أفرقة الدعم القطرية التابعة للصندوق في مجال النهج القطاعية الشاملة تجعلها مؤهلة لتقديم المساعدة الفنية ولتجميع الدروس

المستفادة وأفضل الممارسات. واختتمت نائبة المدير بيانها مشيرة إلى أن الصندوق يُرحب بالتوجيه الذي قد يرى المجلس التنفيذي تقديمه تعزيزا لمشاركة الصندوق في النهج القطاعية الشاملة.

٩٩ - وفي أثناء المناقشات التي دارت عقب ذلك، رحبت عدة وفود بالورقة المتعلقة بالنهج القطاعية الشاملة وبالفرصة التي أتاحتها للحوار والمناقشة. ورأت بعض الوفود أن الصندوق اتبع أسلوبا حذرا أكثر من اللازم إزاء النهج القطاعية الشاملة، وحثته على اتباع أسلوب أكثر جرأة وإقداما وعلى القيام بدور أقوى في تنفيذها. وأشارت وفود عديدة إلى أن للصندوق أيضا دورا هاما يؤديه في المناقشات المتعلقة بالسياسة العامة للنهج القطاعية الشاملة. وأعربت بعض الوفود عن خيبة أملها لأن الورقة اقتصرت على النهج القطاعية الشاملة للصحة، وأبدت اهتمامها بمعرفة آراء الصندوق بشأن النهج القطاعية الشاملة للتعليم. وأكدت وفود عديدة على أهمية تبادل الدروس المستفادة. وأبرزت بعض الوفود أهمية وجود كفاءات كافية لدى الصندوق للاشتراك في النهج القطاعية الشاملة وأشارت إلى فائدة استغلال نظام خدمات الدعم التقني في هذا الصدد.

١٠٠ - وأكد أحد الوفود أنه يود أن يكون الصندوق ملما تماما بمنطق التفكير القطاعي الشامل في جميع البلدان، وليس في البلدان التي تجري فيها مفاوضات نشطة بشأن النهج القطاعية الشاملة فحسب. ولاحظ هذا الوفد أنه كان يمكن تضمين التقرير المزيد عن دور الصندوق في توجيه الحوار والمساهمة بنشاط في تحقيق المزيد من التطور المفاهيمي والتنفيذي للنهج القطاعية الشاملة، كدوره على سبيل المثال في الأخذ بالممارسات الجيدة مثل تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين. وأيد الوفد النتيجة الرئيسية للورقة لأنه يجب أن يكون أسلوب الصندوق عمليا ومستندا إلى قرارات تتخذ لكل حالة على حدة وتبت فيما إذا كان تنفيذ ولايته سيكون أفضل داخل النهج القطاعي أم خارجه. ورحب الوفد بفرصة المشاركة في حوار مع الصندوق على الصعيدين القطري والإقليمي وعلى صعيد المقر وعرض إطلاع الصندوق على ما لدى بلده من خبرة فنية وعملية في نظرية النهج القطاعية الشاملة وتطبيقها.

١٠١ - وأعرب وفد آخر عن ارتياحه إذ يلاحظ أن هذه الورقة هي أول ورقة تكتب عن النهج القطاعية الشاملة من وجهة نظر منظمة متعددة الأطراف. وذكر وفد أن بلده ملتزم بالنهج القطاعية التزاما عميقا وقد دعمها في قطاع الصحة في إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وموزامبيق. وإضافة إلى ذلك، فإن بلده استضاف مؤتمرين دوليين للنهج القطاعية الشاملة، أحدهما عن الصحة عُقد في عام ١٩٩٧ والآخر عن الزراعة عُقد في عام ١٩٩٩. ويمثل النهج القطاعي الشامل أداة جديدة هامة لدعم البرامج بطريقة تُساعد على تحقيق ملكيتها المحلية واستدامتها، وله آثار هامة على جميع الشركاء في التنمية من حيث التغييرات التي يلزم إدخالها على السياسات والممارسات والإجراءات من أجل المشاركة. وحذر الوفد من اتباع نهج متزمته وأكد على ضرورة مراعاة الحقائق المحلية وعلى أهمية العمل على إيجاد نظم تعبر عن الشواغل المشتركة، بما في ذلك شواغل الحكومات الشريكة. وتتمثل رؤية النهج القطاعي الشامل في وجود صندوق مشترك تساهم فيه الأطراف المعنية ويستخدم لتمويل برنامج الأنشطة المتفق عليه. ولئن وجدت بعض المرونة حاليا فيما يتعلق بترتيبات التمويل، فإن الوفد لا يتوقع أن تستمر هذه المرونة عندما يبلغ النهج القطاعي الشامل مرحلة النضوج. وبذلك فإن السؤال الذي يُثار هو ما إذا كان صندوق الأمم المتحدة

للسكان قادرا على المساهمة في صندوق يمول برنامج أنشطة كان مشاركا في التفاوض بشأنه. ولاحظ الوفد أن النهج القطاعية الشاملة للصحة جرى الأخذ بها دائما في سياق الإصلاح، فأكد أنه ينبغي ترتيب أولويات الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية الطرف ترتيبا محكما ضمن إطار أولويات البلد الشريك وفي سياق الحاجة لبناء نظم مستدامة. وعرض الوفد مساعدة الصندوق بأي شكل ممكن لضمان مشاركته الكاملة في النهج القطاعية الشاملة.

١٠٢ - وأيد أحد الوفود تماما النهج القطاعية الشاملة ولاحظ أن المساعدة الخارجية لم تثبت في الماضي لأنها كانت موجهة نحو مشاريع لم تكن ذات ملكية وطنية ولأن تصميم المشاريع كان يهتم بالمدخلات أكثر من اهتمامه بالنواتج والمحصلة المتحققة. وتمثل النهج القطاعية الشاملة أسلوبا أكثر استصوابا من حيث ترتيب أولويات النفقات العامة؛ وتحسين فعالية المساعدة الخارجية؛ وضمان الملكية الوطنية للعملية الإنمائية. وفيما يُسلم الوفد بوجود صعوبات عملية في تنفيذ النهج القطاعية الشاملة، فقد أكد أنها ليست صعوبات لا يمكن تذليلها. وأضاف يقول إن من العناصر الأساسية لنجاح عملية النهج القطاعية الشاملة إنشاء قيادة وطنية في تحديد أولويات الإنفاق العام وفي وضع البرامج وتنفيذها، بالتعاون الوثيق مع الشركاء الخارجيين ومع الأطراف المحلية المعنية؛ واعتماد إجراءات مرنة لتقديم المساعدة والاستفادة منها بحيث تتفق مع نهج الشراكة الجديد؛ وتحسين تنسيق المساعدة الخارجية وتكاملها؛ وزيادة الشفافية في تقديم المساعدة بالنسبة للجهات المانحة، وفي المساءلة بالنسبة للحكومات المتلقية؛ وزيادة مشاركة الأطراف المحلية المعنية غير الحكومية في الإدارة الإنمائية؛ واستخدام عملية استشارية منسقة تديرها الحكومة من أجل تذليل العقبات.

١٠٣ - ورحب وفد آخر بالعملية الاستشارية المكثفة التي يضطلع بها الصندوق للوقوف على خبرة شركائه الثنائيين والمتعددي الأطراف فيما يتعلق بالنهج القطاعية الشاملة والاستفادة من هذه الخبرة. واتفق الوفد مع الصندوق على ضرورة تطويع النهج القطاعية الشاملة لاحتياجات البلدان المختلفة. وشدد الوفد على أهمية اضطلاع الصندوق بدور أساسي في النهج القطاعية الشاملة لقطاع الصحة وإلا أصبح مهمشا كغيره من المنظمات التي بدأت تشترك في النهج القطاعية. وأكد الوفد أن الملكية الحكومية أمر لا بد منه لنجاح النهج القطاعي الشامل، وأضاف أن من بين العوامل الأخرى الضرورية للنجاح التزام الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة الرئيسية بالأهداف المشتركة؛ واستعداد الشركاء للتخلي عن الحق في اختيار مشاريع للتمويل لقاء الحق في أن يكون لهم رأي في عملية وضع الاستراتيجيات القطاعية وتخصيص الموارد. وأضاف الوفد موضحا أن خبرة بلده تشير إلى الأهمية البالغة لمشاركة جميع الأطراف المعنية في مرحلة مبكرة من عملية النهج القطاعي الشامل مما يُعزز المشاركة وملكية النتائج. ومن التحديات الهامة التي تواجه في النهج القطاعية الشاملة تحقيق التوازن الصحيح بين الجهات الفاعلة ذات الصلة والاحتفاظ في الوقت ذاته بالحجم الصغير والتركيز حفاظا على الكفاءة. وأبدى الوفد استعداده لنقل خبرته إلى الصندوق.

١٠٤ - وقال أحد الوفود، مشيرا إلى خبرة بلده، إن تنفيذ النهج القطاعي الشامل لم يخل من تحديات ذات شأن، ولكن التقدم الذي أحرز في توفير الخدمات وتطوير المؤسسات كان إيجابيا حتى في المرحلة الانتقالية المبكرة. وبفضل النهج القطاعي الشامل، أصبح لدى البلد استراتيجية صحية متوسطة الأجل،

وبرنامج عمل خمسي بمظروف تمويلي متفق عليه وأهداف لتخصيص الموارد، وترتيبات إدارية مشتركة للبرنامج، ومذكرة تفاهم، ومدونة قواعد سلوك مشتركة مع الجهات المانحة. واقتضى تطوير هذه العناصر وقتا وجهدا، ولكن النتيجة كانت إطار سياسات واضحا ومتفقا عليه، وهذا شرط لا بد منه لتطوير القطاع الصحي. وأشار الوفد إلى أن عملية الإصلاح في ميدان الصحة تركز على تطوير المؤسسات كأساس للترتيبات الإدارية المشتركة، وإن الجهات المانحة كانت ترفض في الماضي النظم الحكومية وتنشئ نظمها الخاصة. ومع ذلك فإنها تعمل الآن مع الحكومة، بموجب الترتيبات الحالية، على إقامة نظم مقبولة لدى الطرفين للشراء والتخطيط والإدارة المالية ومراقبة الأداء. ودعا إلى تزويد الصندوق بالمرونة اللازمة للمشاركة في النهج القطاعية الشاملة، وذلك على أساس تجريبي في بادئ الأمر. ورأى أن المفاوضات مع الحكومات يمكن أن تساعد على كفالة احتواء المؤشرات القطاعية على المؤشرات الخاصة بولاية الصندوق. وخلص الوفد إلى توجيه السؤال التالي: إذا كان بإمكان البلد أن يقدم بيانا ماليا مدققا ويغطي الأموال المتلقاة من جميع المصادر ويؤكد أن هذه الأموال استخدمت على النحو الصحيح، وإذا كان باستطاعته أن يُبين أنه أمكن إحراز تقدم جيد في مجال ولاية الجهة المانحة فماذا يهم إذ لم تتمكن الجهة المانحة من تعقب الدولارات المحددة التي ساهمت بها؟

١٠٥ - وقال وفد آخر إنه كان ينبغي أن تُشدد الورقة على أهمية دور الصندوق في عملية صنع السياسات وأن تقدم تحليلا إيجابيا للتغييرات اللازمة داخل الصندوق لتمكينه من المشاركة في النهج القطاعية الشاملة. وأبدى ترحيبه بقرار يُصدره المجلس التنفيذي ويوصي فيه بأن يقوم الصندوق بدور قيادي في النهج القطاعية المذكورة. ولاحظ وفد آخر أنه على الرغم من مرور عدة سنوات على اتباع النهج القطاعية الشاملة، فإنها لم تتطور كثيرا. ولذلك، ولصغر حجم الصندوق، أيد الوفد نهج الصندوق الذي يتسم بالحيطة والحذر إزاء تنفيذ النهج القطاعية الشاملة. وأضاف الوفد قائلا إنه فيما ينبغي تأييد النهج القطاعية الشاملة فإنها تمثل تحديا كبيرا ولا يمكن أن يتحقق تنفيذها بمجرد خطوة واحدة. ورأى فضلا عن ذلك أنه ينبغي ألا يجري توسيع النهج القطاعية الشاملة إلا بعد أن يثبت نجاح المرحلة التجريبية.

١٠٦ - وأكد أحد الوفود على أنه ينبغي أن تشجع النهج القطاعية الشاملة السياسات والبرامج المترابطة التي تديرها الحكومة، وأن تخفف، فضلا عن ذلك، من الأعباء الثقيلة في الوقت والتكلفة المترتبة على تعدد نظم إعداد التقارير. وينبغي أيضا عدم تقييد عملية صنع القرارات الحكومية، بصرف النظر عما إذا كانت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة صغيرة أم كبيرة. ولاحظ الوفد أن من شأن علاقة بين النهج القطاعية وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أن تكون علاقة توافق وتكامل لأن الحكومة ستدير كلتا العمليتين، ولكنه أرجأ إبداء موقفه من إطار العمل الإنمائي الشامل للبنك الدولي إلى أن تنتهي المناقشات الجارية بشأنه. وأضاف الوفد يقول إنه يود أن يرى الصناديق والبرامج والبنك الدولي تعمل يدا بيد للاستجابة للأولويات الوطنية، مع احتفاظها بهوياتها وأدوارها وولاياتها المستقلة والمتميزة. وباختصار، فإن المطلوب على حد قوله هو التكامل وليس التوحد. وأوضح الوفد أنه فيما يتعلق ببلده، ستقدم المساعدة الخارجية للنهج القطاعية الشاملة عن طريق الوزارات والإدارات الحكومية المعنية، ولن تقدم مباشرة إلى الهيئات على مستوى المحافظات أو إلى المنظمات غير الحكومية. وأيد الوفد تقييم الصندوق الوارد في

الفقرة ٢٥ من الورقة، بأن مشاركة الصندوق في النهج القطاعية الشاملة ستحدد مع مراعاة السياق القطري المحدد.

١٠٧ - واعترف وفد آخر بوجود مشاكل في الطرائق الحالية التي تعتمدها الجهات المانحة في صياغة البرامج، وأشار إلى ضرورة النظر بعناية في اتباع نهج جديدة. وأيد الوفد التماس أدوات وأساليب علاجية أفضل، بما في ذلك عمل الفريق الدولي العامل المعني بالنهج القطاعية الشاملة لتطوير قطاع الصحة والبرنامج الخاص لتقديم المساعدة إلى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأشار إلى أن الافتقار إلى التوحيد بين الوكالات المانحة في المتطلبات الإدارية وشروط إعداد التقارير والتضارب في إجراءات الشراء والإدارة أمر يكبد البلدان النامية تكاليف إضافية باهظة. ومن الضروري معالجة هذه المسائل عند النظر في النهج القطاعية الشاملة، ويلزم أيضا توضيح أوجه الترابط بين النهج القطاعية الشاملة واستراتيجية القرن ٢١ للجنة المساعدة الإنمائية وكذلك الإطار الإنمائي الشامل للبنك الدولي. وأكد الوفد استعداده لإطلاع الصندوق والحكومات التي يهمها الأمر على خبرة بلده والأدوات التي تمولها وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة مساعدة البلدان على رصد وتقييم التحسينات التي أدخلت على النظم الصحية، بما في ذلك الجهود المبذولة ضمن إطار مشروع الرصد والتقييم لتقدير النتائج واستخدامها/الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية والمبادرات المتعلقة بالحسابات القومية للصحة بهدف متابعة أداء البرنامج وأوجه الإنفاق. ولضمان التكامل، رحب الوفد بالتعاون مع الصندوق في الأنشطة القطرية المحددة القطر.

١٠٨ - وذكر أحد الوفود، وهو يتكلم أيضا باسم وفد آخر، أنه يحث الصندوق على ألا يقصر نفسه على النهج القطاعية الشاملة في قطاع الصحة، وفي الوقت ذاته تساءل عما إذا كان الصندوق يخطط لاقتراح تغيير القواعد والتشريعات المالية التي ربما تستبعد حاليا مساهمته في سلة تمويل مشتركة. كما طلب الوفد توضيحا عن الفقرة ٢٨ وتساءل عن المبادرات التي بوشرت مع الشركاء الآخرين في منظومة الأمم المتحدة.

١٠٩ - وذكر وفد آخر، أنه يتفهم الصعوبات التي يواجهها صندوق الأمم المتحدة للسكان في جذب انتباه الآخرين من الناشطين في مجال النهج القطاعية الشاملة إلى التركيز على مجال الصحة الإنجابية، غير أنه يجب تعزيز التزام الصندوق بالحوار في شأن سياسات النهج القطاعية الشاملة. وطلب الوفد من المجلس التنفيذي أن يزود الصندوق بالمبادئ التوجيهية المناسبة فيما يختص بذلك. وسأل الوفد عما إذا كان بإمكان الصندوق أن يحصل على دعم المنظمات الأخرى الأعضاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، فيما يختص بالتجربة في البلدان التي ليس للصندوق برامج فيها. وعبَّر الوفد عن قلقه بشأن اتساع الطبقة الإدارية التي قد تُدخلها النهج القطاعية النطاق، وعن أمله في تقديم تقرير يبرز مستقبلا المشاكل التي تجري مواجهتها والدروس المستفادة.

١١٠ - وأكد أحد الوفود، وهو يبرز أهمية الحاجة إلى المزيد من المرونة في ترتيبات التمويل، على أهمية المساءلة، لا في مسائل الإدارة المالية فقط، بل وفيما يتعلق بالنواتج. وتساءل وفد آخر، وهو يشير إلى

الفقرة ٧ من الورقة، عن نوع المشاكل التي قد تستلزم كفالة المساءلة المالية. وأعاد وفد آخر، وهو يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٢٥/٤٢، تأكيد أنه يجب أن تكون جميع الجهود الإنمائية تحت قيادة الحكومات، التي يجب أن تتولى أيضا المسؤولية العامة عن أي برنامج.

١١١ - وشكرت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) الوفود على تعليقاتها واقتراحاتها. وأشارت إلى أنه من المهم أن يكون الصندوق قادرا على تعديل نظمه وإجراءاته المالية من أجل السماح بمشاركة أكثر اكتمالا في النهج القطاعية الشاملة، وأوضحت أن الصندوق يشارك حاليا في التمويل الموازي، وأن من الضروري أيضا أن يؤخذ في الاعتبار قلة عدد موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان في كل من المقر والمكاتب القطرية. ولاحظت أن المجلس التنفيذي قد يرغب في أن يستعرض، بالاشتراك مع الصندوق، النهج القطاعية الشاملة، وأن يقترح نهجا مشتركا يمكن استخدامه من قبل مختلف الصناديق والبرامج.

١١٢ - وشكرت نائبة المديرة، شعبة الشؤون التقنية والتخطيط، الوفود على تعليقاتها المفيدة، ورحبت بالعروض المقدمة من عدد من الوفود بشأن تقاسم تجاربها في مجال النهج القطاعية الشاملة مع الصندوق. وأكدت التزام الصندوق بتعزيز دوره في النهج القطاعية المذكورة. وأشارت إلى أن للصندوق ولاية شديدة التركيز يتحتم عليه الالتزام بها. وقالت إن الصندوق ملزم أيضا بأن يبين لمانحيه كيفية إنفاق الأموال، وإن كان اتباع طريقة النهج القطاعية الشاملة لا يتيح دائما تعقُّب أوجه صرف الأموال. وبعد أن لاحظت أن النهج القطاعية الشاملة تثير التحديات وتتيح الفرص معا، ذكرت أن الصندوق سيسعى إلى تعزيز دوره في الحوار بشأن سياسات النهج القطاعية، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالصحة والحقوق الإنجابية وقضايا الجنسين وتمكين المرأة. وأضافت أن الصندوق سيواصل التشاور مع شركائه فيما يختص بالنهج القطاعية الشاملة. وردا على الاستفسار بشأن الفقرة ٢٨، أشارت إلى أن الصندوق قد ناقش موضوع النهج القطاعية الشاملة مع شركائه في منظومة الأمم المتحدة، ومع المنظمات غير الحكومية. وشملت الحوارات التي أجراها الصندوق مع البنك الدولي مناقشات بشأن النهج القطاعية المذكورة. وأضافت أن هناك فرقة عمل تابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تتولى التركيز على النهج القطاعية. وأفادت أيضا أن الصندوق سيتابع الموضوع مع المجلس التنفيذي لمعرفة ما إذا كانت هناك حاجة لإحداث تغييرات في النظم المالية من أجل تمكين صندوق الأمم المتحدة للسكان من المشاركة في النهج القطاعية الشاملة بصورة أكثر اكتمالا.

١١٣ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٤/٩٩ - صندوق الأمم المتحدة للسكان والنهج القطاعية الشاملة

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما مع التقدير بالتقرير المتعلق بالنهج القطاعية الشاملة الوارد في الوثيقة DP/FPA/1999/CRP.1؛

٢ - يشجع صندوق الأمم المتحدة للسكان على القيام بدور فاعل في مراحل صنع السياسات والتخطيط في النهج القطاعية الشاملة في البلدان التي تنفذ بها البرامج، مع تعاون الحكومات الوطنية وتوجيهها العام، وعلى الاضطلاع بدور هام في مجال الدعوة فيما يتعلق بخدمات الصحة الإنجابية والصحة الجنسية والحقوق الإنجابية في هذه العمليات، مع مراعاة مبادئ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

٣ - يطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان، في هذا السياق، توسيع الاختصاصات المطلوبة وتعزيزها وذلك لضمان الاشتراك الكامل والفعال للصندوق في مراحل صنع السياسات والتخطيط، في النهج القطاعية الشاملة، ولتعزيز الترتيبات اللازمة للحصول على مجموعة كاملة من الخبرة التقنية؛

٤ - يطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن ينظر كذلك، بالتشاور مع الشركاء، في التحديات المطروحة والفرص المتاحة لمشاركة الصندوق الكاملة في النهج القطاعية الشاملة، ودراسة الحاجة إلى إدخال تغييرات على القواعد الإدارية المالية، إذا لزم الأمر، بما ييسر مشاركة الصندوق، مع مراعاة إطار التمويل المتعدد السنوات؛

٥ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي، في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٠، ورقة غرفة اجتماع عن مشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان في النهج القطاعية الشاملة.

١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩

ثامنا - المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥

١١٤ - خلال المناقشات، شكر عدد من الوفود، المديرة التنفيذية على بيانها الافتتاحي الضافي. وفيما أعربت وفود أخرى عن خيبة أملها أن اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية لم تتمكن من إنجاز أعمالها. غير أن وفودا أفادت بأنها متفائلة بشأن خروج الاجتماع المستأنف بنتيجة إيجابية، وأضافت وفود أنها قد سعدت لمعرفة التقدم الذي أنجز في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في مختلف البلدان على نطاق العالم. وشدد عدد من الوفود على أنه من الضروري ألا يُعاد فتح باب المناقشة بشأن المسائل التي جرى بشأنها التفاوض والاتفاق في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وفي الوقت نفسه أكدت وفود عديدة الحاجة إلى دفع العملية إلى الأمام. كما أبدت وفود عديدة تفهمها للحاجة الملحة لتناول مسائل الصحة الإنجابية للمراهقين. كما عبرت عدة وفود عن سعادتها بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن الأهداف الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وأبرز عدد من الوفود الحاجة إلى تعبئة الموارد مؤكدين على أهمية منح أولوية قصوى للموضوع في الاجتماع المستأنف للجنة التحضيرية.

١١٥ - وذكر أحد الوفود أنه بنهاية العامين الأولين بعد انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، توقف تدفق المساعدات الدولية ثم بدأ يتقلص تدريجيا. وأضاف هذا الوفد أن مما له مغزاه أن الموارد المحلية أصبحت أكثر توفرا مقارنة بالالتزامات الدولية. ولفت الوفد الانتباه إلى أن تعبئة معظم الموارد تجري في عدد قليل من البلدان، وأشار إلى الحاجة لتوسيع قاعدة الموارد. وأوضح أن تعبئة الموارد من أجل السكان والتنمية يجب أن توضع في مقدمة جدول الأعمال العالمي للتنمية. وأنه نظرا لتولي صندوق الأمم المتحدة للسكان مسؤولية متابعة وتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على المستوى القطري، فإنه يجب زيادة الموارد المتاحة له.

١١٦ - وعبَّر وفد آخر عن قلقه لأن فقرات معينة تتعلق بالمراهقين كانت ضمن الفقرات التي نُحِّيت جانبا في اجتماع اللجنة التحضيرية. وقال الوفد إنه منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بدا واضحا أن أفضل طريقة لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر سلامة وأوفى صحة للأطفال، هي النهوض بتعليم وصحة وحقوق الشباب. وأضاف أنه بينما يجب أن تَولى أدوار ومسؤوليات الوالدين ما تستحقه من الاهتمام، يجب أيضا الاهتمام بحقوق الشباب وقدراتهم النامية.

١١٧ - وذكر أحد الوفود أنه يود لو تجلَّت التوصيات المقدمة من وفود بلدان آسيا الوسطى وأذربيجان في الوثيقة الختامية للجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية، على أن يأخذها الصندوق في الاعتبار عند تنفيذ برامجه القطرية في تلك المنطقة. وأبرز الوفد المستوى العالي للتعاون بين حكومته وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وطالب باستمرار تقديم المساعدة التقنية من الصندوق لأغراض شتى منها، تحسين الصحة الإنجابية للمرأة، على أن يشمل ذلك توفير خدمات تنظيم الأسرة، ومن أجل وضع برامج تدريب للشباب.

١١٨ - وذكر وفد آخر أن موضوع المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ يجب ألا يناقش في دورة المجلس التنفيذي، حيث أن هيئة أخرى ذات اختصاص تقوم بتناول المسألة. ولاحظ الوفد أن مناقشات المجلس التنفيذي قد يكون لها أثر سلبي على مناقشات اللجنة التحضيرية، ونصح، من ثم، المجلس التنفيذي بعدم مناقشة الموضوع.

١١٩ - واقترح أحد الوفود، بعد أن لاحظ أن عملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ تشكل مَعلما بارزا، أن إنشاء روابط بين المجلس التنفيذي والأعمال الرئيسية الخاصة بمواصلة التنفيذ النابعة من عملية استعراض وتقييم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥.

١٢٠ - وقال وفد آخر إنه مع تكرار التأكيد على التزامه بممارسة التعاون، خاصة في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتثقيف المراهقين من أجل تحسين الصحة الإنجابية، فإنه يدعو إلى النظر بحرص في الهدف المقترح بأن تخصص للسكان نسبة تتراوح بين ٤ و ٥ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية. وأضاف الوفد أن ذلك الرقم المستهدف لم يظهر في أية وثيقة حكومية دولية متفق عليها. وذكر أحد الوفود، بعد أن أعاد تأكيد حكومته القوي للمضي قدما بعملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥، أن حكومته قد خصصت للسكان نسبة ٤ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية. وبعد أن

عبَّر وفد آخر عن قلقه إزاء الافتقار إلى الموارد، وجـَّه الاهتمام إلى أن بلدانا معينة ذات دخل متوسط تـُواجه بمؤشرات اجتماعية واقتصادية متدنية، مما يثير الحاجة لبيانات إضافية بغرض تصنيف البلدان في مختلف فئات تخصيص الموارد.

١٢١ - وشكرت المديرة التنفيذية الوفود على تعليقاتها واقتراحاتها المفيدة. وعبَّرت عن سعادتها بالتعليقات المؤيدة التي صدرت عن وفود عديدة بشأن عملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥، وعن أملها في أن توضح الوفود التي عبرت عن تأييدها للصحة الإنجابية للمراهقين ولدور المجتمع المدني وللمؤشرات الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، آراءها هذه في الاجتماع المستأنف للجنة التحضيرية. وأبدت اتفاقها مع الوفود التي أبرزت الحاجة لتعبئة الموارد لصالح السكان والتنمية وأيضا الحاجة لتوسيع قاعدة الموارد. وعبَّرت عن موافقتها أيضا على الاقتراح الداعي إلى الربط بين الماضي والمستقبل عن طريق عملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥، ولاحظت أن منتدى لاهاي الدولي قد سعى إلى تحقيق ذلك. كما عبَّرت عن اتفاقها الكامل مع الوفود التي ذكرت أنه يجب ألا تكون هناك محاولات لإعادة فتح باب المناقشة بشأن الموضوعات التي تم الاتفاق عليها في القاهرة.

١٢٢ - ووافقت المديرة التنفيذية على أن الصحة الإنجابية للمراهقين موضوع خطير على مستوى العالم وأنه يحتاج للمعالجة على سبيل الأولوية. ولاحظت أنه يجب القيام، على أساس الاحتياجات القطرية، باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ الأهداف التي اتفق عليها المجتمع الدولي، بما في ذلك مجالات رئيسية مثل تعليم البنات والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين صفوف الشباب. وأوضحت أن الصندوق يدعم برامج التثقيف بالنواحي الجنسية في ٩٠ بلدا. وعبَّرت عن سعادتها لملاحظة أن اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية قد توصلت إلى اتفاق على أهداف انتقالية لخفض معدل وفيات الأمهات وتوفير التعليم الأساسي للبنات، وعلى أهداف جديدة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وركزت على أن الوفود يجب أن تبدي نفس الملاحظات في منتديات متابعة جميع المؤتمرات العالمية الأخرى، لكي يتسنى تحقيق الاتساق، على أن يشمل ذلك التشريعات الصادرة عن هيئات مختلفة في منظومة الأمم المتحدة. وأبرزت أهمية تقديم الدعم الدولي لإنشاء وتعزيز نظم بيانات في بلدان البرنامج. ولاحظت أنه بدون نظم بيانات جيدة لن يتاح الحصول على مؤشرات لقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف المؤتمر. وأبدت موافقتها التامة على أن تعليم البنات أمر ضروري. ولاحظت أن الصندوق يدعم أنشطة الدعوة في هذا المجال. وأضافت تقول إن المبادئ التوجيهية للتعليم الأساسي قد وردت ضمن مجموعة المبادئ التوجيهية الصادرة عن فرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، التابعة للجنة التنسيق الإدارية والتي يرأسها الصندوق.

١٢٣ - وردا على الاستفسار بشأن النسبة المئوية من المساعدة الإنمائية الرسمية، لاحظت المديرة التنفيذية، أن تخصيص نسبة ٤ في المائة من تلك المساعدة للسكان قد اقتـُرح في منتدى أمستردام في عام ١٩٨٩، واعتمدته حكومتا هولندا والنرويج. ثم أعربت عن موافقتها على النقطة الهامة التي أثارها أحد الوفود فيما يختص بالبلدان ذات الدخل المتوسط التي تصنف في الفئة "باء" لكنها تندرج، بسبب

المؤشرات المتدنية، في الفئة "ألف". وذكرت أن الصندوق على وعي بهذه المسألة وأنه ينظر في إيجاد السبل لمعالجتها.

١٢٤ - وردا على تعليق من أحد الوفود أن موضوع المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ يجب ألا يُناقش في دورة المجلس التنفيذي، أشارت المديرة التنفيذية، إلى أنه فيما يختص بالمفاوضات بشأن الوثيقة الخاصة بالدورة الاستثنائية، فإن تلك المفاوضات ستجري في اجتماع اللجنة التحضيرية. بيد أن موضوع المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ مدرج في جدول أعمال المجلس التنفيذي، ومن ثم سيقوم المجلس بمناقشته. وذكّرت الوفود بأن الموضوع في الواقع كان مدرجا أيضا، في جداول أعمال دورات المجلس التنفيذي السابقة، وأن الصندوق قد التمس التوجيه وحصل عليه من المجلس فيما يتعلق بعملية استعراض وتقييم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥.

تاسعا - تعبئة الموارد

١٢٥ - كان معروضا على المجلس التنفيذي ورقة غرفة اجتماع بعنوان "إطار التخطيط والإدارة والتمويل المتعدد السنوات: متابعة المقرر ٢٤/٩٨ المتعلق باستراتيجية تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1999/CRP.2)". ووفقا للمطلوب في المقرر ٢٤/٩٨، عرضت ورقة غرفة الاجتماع الإطار المفاهيمي للإطار التمويلي المتعدد السنوات الذي يدمج الأهداف البرنامجية والموارد والميزانيات والنتائج مع الهدف المتعلق بزيادة الموارد الأساسية.

١٢٦ - وفي سياق عرض الورقة، شدد نائب المديرة التنفيذية (السياسات والإدارة) على أن الإطار التمويلي المتعدد السنوات أساسي لكفالة أن تتوفر للصندوق الموارد اللازمة لتلبية الطلبات المتزايدة على المساعدة التي يقدمها صندوق الأمم المتحدة وأن تستخدم تلك الموارد بأكثر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية. وأعلن أن تنفيذ النهج القائم على النتائج عملية معقدة تتطلب تحولات أساسية في طريقة التفكير. وشدد على أن الصندوق ملتزم التزاما تاما بتنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات. غير أن الصندوق لا يقلل من شأن التحديات التي سيوجدها الاتجاه الجديد بالنسبة للمؤسسة والتي تشمل فيما تشمله ما يلزم من وقت الموظفين والاحتياجات من التدريب والتغييرات في الثقافة التنظيمية. وأشار إلى أن الورقة المعروضة على المجلس التنفيذي هي خلاصة نهج يعتمد على الاستعانة بأفرقة على نطاق الصندوق كله، تعكس الجهود التي بذلها فريق عامل مؤلف من ممثلين من جميع الوحدات التنظيمية في الصندوق. كما أن الورقة أفادت من مساهمات وفرتها المكاتب القطرية للصندوق وأفرقة الدعم القطرية ومن مشاورات أجراها الصندوق مع شركائه في التنمية. وأعلن، مع التقدير، أن الصندوق يسلّم بالدور البارز الذي قام به المجلس في هذه العملية بوصفه موجها وشريكا على حد سواء.

١٢٧ - وأشار نائب المديرة التنفيذية إلى أنه سيلزم بذل عدد من الجهود للأخذ رسميا في الصندوق بنهج قائم على تحقيق نتائج، وسيلزم توفير الموارد البشرية والمالية للاضطلاع بهذه المهمة. ولتغطية تكاليف هذه الجهود، بما في ذلك الجلسات الإعلامية وحلقات العمل التدريبية ودراسات الجدوى وتوفير موظفين

بعقود قصيرة الأجل، يلتمس الصندوق موارد من خارج الميزانية على النحو المبيَّن في المرفق ٤ من الورقة. وفي النهاية، أشار نائب المديرة التنفيذية إلى أن الصندوق سيواصل العملية الاستشارية الشاملة والمفتوحة التي يجريها مع المجلس وسائر الشركاء في التنمية.

١٢٨ - وقدم مدير شعبة المالية والإدارة ونظم المعلومات الإدارية عرضا موجزا للعناصر الأساسية الواردة في الورقة المعروضة على المجلس التنفيذي. وأقر بأن الصندوق أفاد لدى إعداده الوثيقة من خبرات مؤسسات ووكالات أخرى، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأشار إلى أن العمل باستمرار على ربط النتائج بالموارد أو بنسبها إليها هو الاعتبار الأساسي في وضع إطار تمويلي متعدد السنوات. وتضمَّن المرفق ٢ من الوثيقة عرضا مدعوما برسوم بيانية للإطار الذي اقترحه الصندوق. ويفترض الإطار الوجود المسبق لعدد من المقومات مثل بيان واضح بالمهام وأولويات برنامجية محددة تحديدا جيدا ومؤشرات موثوقة للنتائج والنواتج ونهج تنظيمي داعم. وكما هو مبيَّن في الفقرة ٩ من الورقة، فإن معظم هذه العناصر متوفرة بالفعل لدى الصندوق إلا أنه بحاجة إلى إطار شامل للربط بين هذه العناصر وغيرها على نحو متكامل. ولاحظ أن التصور المفاهيمي للإطار التمويلي المتعدد السنوات انطوى على أربعة عناصر: (أ) النتائج والمؤشرات؛ و (ب) النواتج ومقاييس الأداء؛ و (ج) الاحتياجات من الموارد وأشكال استخدامها؛ و (د) نظام التمويل. وتضمنت الوثيقة أمثلة توضيحية للنتائج والمؤشرات والنواتج ومقاييس الأداء بالنسبة للمجالات البرنامجية الثلاثة التي تندرج في ولاية الصندوق، وهي الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية، والاستراتيجيات السكانية والإنمائية، والدعوة.

١٢٩ - وأعلن المدير أنه سيتم وضع الإطار في شكل خطة عملية وتشغيلية مدتها أربع سنوات تتضمن ما يلي: (أ) أهداف تنظيمية (أهداف برنامجية وأهداف تتعلق بالتنظيم والإدارة)؛ و (ب) تحديد النتائج والمؤشرات والنواتج ومقاييس الأداء؛ و (ج) توزيع الموارد اللازمة حسب المجالات البرنامجية ذات الأولوية وفئات البلدان؛ و (د) توزيع عام للموارد حسب البرامج وما يرتبط بها من ميزانيات الدعم. ويعتزم الصندوق وضع هذه الخطة المتعددة السنوات، التي ستغطي الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ وتقديمها إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٠. ولاحظ أن الصندوق سيقدم تقريرا إلى المجلس سنويا لإطلاعه باستمرار على التقدم المحرز في تنفيذ مختلف عناصر الخطة المتعددة السنوات. علاوة على ذلك، سيقدم الصندوق إلى المجلس قرب نهاية الفترة المشمولة بالخطة، أي في أواخر عام ٢٠٠٢، تقريرا مفصلا عن التنفيذ التراكمي للخطة المتعددة السنوات يتضمن تقييما كميا ونوعيا للأهداف البرنامجية المحققة والدروس المستخلصة واقتراحات بتعديل الدورة المقبلة للخطة المتعددة السنوات والآثار المترتبة بالنسبة لتعزيز العملية التنظيمية. واختتم كلامه بالتشديد على أن نجاح الإطار التمويلي المتعدد السنوات يتوقف على وجود إحساس بضرورة تبني الإطار والمشاركة في تنفيذه لدى جميع موظفي الصندوق والمجلس التنفيذي وشركاء الصندوق في التنمية؛ وعلى كفالة الشفافية لهذه العملية؛ وعلى التزام الجميع بالوفاء بالمتطلبات اللازمة.

١٣٠ - وفي سياق ما تلا ذلك من مناقشة، ركَّزت الوفود على المسائل الرئيسية التالية: المساهمات المالية المقدمة للصندوق؛ وتوقيت الإطار التمويلي المتعدد السنوات وتزامن دورة إعلان التبرعات والإبلاغ السنوي

عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات؛ والمؤشرات؛ والاحتياجات من خارج الميزانية لمواصلة عملية وضع الإطار والأخذ به.

١٣١ - وقد أثنت وفود عديدة على جودة الوثيقة وشفافية العملية الاستشارية التي اضطلع بها الصندوق في وضع إطار تمويلي متعدد السنوات. وأعربت الوفود عن تقديرها لما أبداه الصندوق من التزام وما قام به من عمل شاق ونوهت بالنهج القائم على الشراكة الذي اعتمده الصندوق. ولاحظت بعض الوفود أن الصندوق نجح في معالجة الجانبين المفاهيمي والمنهجي للإطار. وفي إشارة إلى ما يتطلبه الإطار من مؤشرات وجمع وتحليل للبيانات، أعلن عدد من الوفود أنه يتعيَّن ألا تصبح هذه العملية مرهقة بالنسبة للبلدان وألا تعيق تنفيذ البرامج على المستوى القطري. ولاحظت عدة وفود أن الإطار سيكون مفيدا جدا في تحقيق النتائج وزيادة الكفاءة وتعبئة الموارد. وأشارت وفود إلى أنه ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للبلدان التي تعذر عليها المشاركة في عملية إعلان التبرعات المتعددة السنوات. والتمس عدد من الوفود توضيحات بشأن التمييز بين النتائج والنواتج. وسأل أحد الوفود عما إذا كانت جميع فئات البلدان (ألف وباء وجيم وغيرها) مشمولة بتحليل الأطر المنطقية الذي أجري كجزء من عملية وضع الإطار. وشددت وفود على أهمية كفالة إشراك جميع موظفي الصندوق في المقر والميدان في العملية المتعلقة بالإطار، وحثَّت الصندوق على مواصلة العملية الاستشارية المفتوحة مع الشركاء الآخرين في التنمية.

١٣٢ - المساهمات - أعلنت عدة وفود عن مساهماتها في الصندوق. وأعلن وفد الجمهورية التشيكية أن حكومته ستدفع مساهمتها لعام ١٩٩٩ في موعد أقصاه نهاية شهر نيسان/أبريل. وأعلن وفد الدانمرك أن حكومته ستواصل دعمها للصندوق على نفس المستوى المسجل في السنة السابقة أي ٢٢٠ مليون كرونة دانمركية أو ما يقارب ٣٠ مليون دولار. وأضاف الوفد أنه سيعجل في دفع القسط الأول المستحق عليه. وأشار وفد الهند إلى أن حكومته ستقدم إلى الصندوق مساهمة قدرها ٩ ملايين روبية هندية في عام ١٩٩٩ وأن المبلغ سيدفع في نيسان/أبريل. وأعلن وفد أيرلندا أن حكومته رفعت المساهمة المقدمة إلى الصندوق في عام ١٩٩٩ إلى ٠٠٠ ٣٦٠ جنيه أيرلندي، مما يمثل زيادة بنسبة ١٦ في المائة بالمقارنة مع مساهمتها في عام ١٩٩٨، وتعهَّد بأن تكون مساهمة حكومته لكل من عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠١ على الأقل على مستوى مساهمتها لعام ١٩٩٩. وأضاف الوفد أن مساهمته لعام ١٩٩٩ سُددت بالفعل بالكامل. وأعلن وفد هولندا أن مساهمة حكومته لعام ١٩٩٩ ستُضاهي مساهمتها في العام السابق، أي ٧٨ مليون غيلدر هولندي أو ما يقارب ٤٠ مليون دولار، وستدفع في شكل أقساط كل شهرين. علاوة على ذلك، فإن السفارات الهولندية ستواصل تمويلها المباشر لعدة برامج يضطلع بها الصندوق على الصعيد القطري. وأعلن وفد المملكة المتحدة أن حكومته تعهدت بدفع ٤٥ مليون جنيه استرليني على مدى ثلاث سنوات وأنها عدلت جدول مدفوعاتها للتعجيل بسداد المساهمات إلى الصندوق.

١٣٣ - توقيت الإطار - أعربت الوفود عن آراء مختلفة فيما يتعلق بتقديم الإطار إلى المجلس التنفيذي، وتزامن التقرير السنوي المقدم بشأن الإطار مع إعلان التبرعات التي يقدمها أعضاء الصندوق. وأعلنت بعض الوفود أنه يتعيَّن تقديم الإطار إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ بحيث يكون من الممكن إعلان التبرعات في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ في الدورة العادية الثانية للمجلس. وشدد

عدد من الوفود على ضرورة الربط بين النتائج والموارد، ولاحظ أنه يتعيَّن بالتالي، أن يتزامن إعلان التبرعات مع تقديم التقرير السنوي عن نواتج الإطار ونتائجه. كما أن بعض الوفود شدد على ضرورة أن يشارك أعضاء الصندوق بنشاط في عملية التمويل بغية التوصل إلى الهدف البالغ ٤٠٠ مليون دولار. وأشار بعض الوفود إلى ضرورة أن يضطلع كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق بالعملية المتعلقة بالإطار بصورة متوازية.

١٣٤ - وفي معرض الإشارة إلى الطابع المعقَّد الذي تتسم به عملية وضع الإطار، تساءل وفد عما إذا كانت الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠ لا تعتبر وقتا مبكرا لإنتاج إطار جيِّد واقترح أن تكون المناقشة التي سيجريها المجلس التنفيذي بشأن الأهداف المالية خلال الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩ فرصة يغتنمها الصندوق لتبادل المزيد من المعلومات بصورة غير رسمية مع المجلس بشأن التقدم المحرز في وضع الإطار. وفي أعقاب ذلك، يمكن تقديم إطار أولي خلال الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠ على أن يتم فيما بعد وضعه في صيغته النهائية وتقديمه رسميا إلى المجلس خلال دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٠ التي ستكون أيضا دورة إعلان التبرعات. وهذا سيوفِّر لأعضاء في الصندوق مهلة تتراوح بين ثلاثة وأربعة أشهر للتشاور والمشاركة على نحو أوسع في العملية.

١٣٥ - واقترح بعض الوفود دمج التقرير السنوي عن الإطار مع التقرير السنوي الذي يقدمه الصندوق إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية. لكن أعرب أحد الوفود عن عدم تأييده لهذا الاقتراح إذا أنه سيفصل الإبلاغ عن إعلان التبرعات، نظرا إلى أن إعلان التبرعات يتم كل سنة خلال الدورة العادية الثانية للمجلس. وكرر الوفد التأكيد على أهمية مواصلة الربط بين النتائج والموارد، ومعربا عن قلقه إزاء توقيت الإبلاغ عن الإطار ولاحظ أن عام ٢٠٠٠ يمثل سنة انتقالية وأن التقرير الذي سيقدم في عام ٢٠٠١ ينبغي أن يكون أكثر تحديدا.

١٣٦ - ونبَّه وفد آخر إلى ضرورة أن يعكس توقيت الإطار اعتبارين أساسيين: مراعاة المدخلات والتحليل الميدانيين اللازمين لجعل الإطار منتجا جيدا؛ ومراعاة ما يتسم به التقرير السنوي من فائدة بالنسبة لأعضاء الصندوق فيما يتعلق باتخاذ القرارات بشأن مساهماتهم في الصندوق. وأضاف الوفد أنه سيكون مستعدا لدعم فكرة تقديم التقرير المرحلي السنوي عن الإطار إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية إذا كان ذلك أكثر ملاءمة للصندوق وإذا تمت مراعاة الاعتبارين المشار إليهما أعلاه.

١٣٧ - وأعلن أحد الوفود أنه ينبغي إعطاء الصندوق الوقت الكافي للتوصل إلى أفضل إطار وينبغي للمجلس التنفيذي عدم تقييده بإطار زمني غير واقعي. وشدد الوفد على ضرورة مواصلة الربط بصورة واضحة بين الإبلاغ عن التقدم المحرز والمناقشة المتعلقة بالتمويل، واقترح مواصلة مناقشة هذا الأمر في المجلس ضمن اجتماع غير رسمي يعقد خلال دورة المجلس العادية الثالثة لعام ١٩٩٩.

١٣٨ - المؤشرات - في إشارة إلى أن مسألة وضع المؤشرات ومقاييس الأداء مسألة آخذة في التطور، أثار أحد الوفود عدة نقاط تتعلق بما ينبغي أن تكشف عنه المؤشرات وبمسألة تجميع مقاييس الأداء. ونظرا

إلى ضرورة الاستمرارية، فإن المؤشرات المستخدمة في قياس النتائج الإنمائية الطويلة الأجل ينبغي أن تشتمل على عنصر ثابت لتقييم مدى نمو القدرات الوطنية ومدى إمكانية عزو النتائج المقيسة إلى القدرات الوطنية وإلى تبني عملية التنمية على الصعيد الوطني. وقد يكون من الضروري معرفة ما إذا كان النمو الإيجابي المسجل يعود إلى مشاركة الصندوق النشيطة أو كان نتيجة نمو القدرات الوطنية وتعزيز مفهوم تبني عملية التنمية على الصعيد الوطني من خلال الدعم الذي يوفره الصندوق. وأشار الوفد إلى وجوب التعمق في بحث مسألة تحقيق اللامركزية مقابل تجميع المقاييس المشتركة للأداء. وتتمثل المشكلة في التوفيق بين النهج اللامركزي، أي تحديد مقاييس الأداء المناسبة على أقرب مستوى ممكن من المستفيدين من البرامج، والمبادئ المتفق عليها عموما بالنسبة لقابلبية البيانات المقارنة. لأن مقاييس الأداء المعتمدة محليا من شأنها أن تجعل من الصعب مقارنة برنامج ما ببرنامج آخر وتجميع نواتج المؤسسة ككل، وبالتالي، فإن دراسات الجدوى التي يعتزم الصندوق إجراءها لتحديد مقاييس الأداء المشتركة التي ينبغي استخدامها ستكون بالغة الأهمية بالنسبة لمواصلة تطوير العملية.

١٣٩ - وأعلن وفد آخر أنه من اللازم الاتفاق على المؤشرات وقد يقتضي الأمر اعتماد ثلاثة أو أربعة منها. علاوة على ذلك، فإن استخدام مؤشرات مجمعة لا بد وأن يسمح بتبيان عدد البلدان المشاركة بصورة واضحة. وأعلن أحد الوفود أنه من الضروري اعتماد مؤشرات نوعية وكمية على السواء؛ إلا أن الاختبار الحاسم سيكون مصداقية المعلومات المتعلقة بالنتائج التي ستقدم للمجلس التنفيذي سنويا أو كل أربع سنوات وبحيث يقوم المجلس على أساسها بتقييم الدروس المستفادة واتخاذ قرار بشأن خطة الأربع سنوات التالية. وسأل أحد الوفود عن كيفية تجميع البيانات وتحليلها. ووافق الوفد على أنه ينبغي التعبير عن معايير الصحة الإنجابية بصورة كمية بحتة. وأعرب عن أمله في أن يقدم الصندوق في وقت لاحق مؤشرات نوعية، لا سيما عند إعادة النظر في نظام تخصيص الموارد. وأعلن أحد الوفود أنه يتعيَّن إجراء مناقشة موضوعية للمؤشرات وأعرب عن قلقه إزاء جدول استخدام مؤشرات من قبيل عدد النساء في البرلمان، مشيرا إلى أن عدد النساء في البرلمان صغير في بلده إلا أن هذا لا يعني أنه لم يتحقق أي تقدم في المجال الصحي.

١٤٠ - ولاحظ وفد آخر أهمية توضيح مدى مشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان في تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في ضوء موارده المالية والبشرية المتاحة. وعلى سبيل المثال تضمنت الوثيقة حصة النساء البرلمانيات كمؤشر توضيحي بيد أن ذلك ربما لا يصلح كمؤشر مفيد لصندوق الأمم المتحدة للسكان نظرا لأن أنشطة الصندوق لا يمكن ربطها بشكل مباشر بمثل هذا المؤشر. وأشار الوفد إلى ضرورة توجيه موارد الصندوق إلى الأنشطة التي يمكن استخدامها فيها بفعالية لإحراز نتائج. كما ينبغي أن يكون الصندوق واقعيا وألا يبالغ في تحديد الأهداف التي يتوخاها. وسيكون من الصعب بلا شك تعبئة الموارد إذا لم يستطع الصندوق إحراز النتائج. ولذلك ينبغي أن يحدد الصندوق وبوضوح أهدافا واقعية وأن يعلن النتائج المحققة علنا من أجل زيادة الوعي العام وإيجاد الدعم لتعبئة الموارد.

١٤١ - وأشار أحد الوفود إلى أهمية نوع التدابير المتخذة عن كيفية إنجاز الصندوق لأعماله في مجال الصحة الإنجابية في أوساط الشباب. ونظرا للطابع المعقد للنتائج والتدابير المتعلقة بالأداء النوعي من أجل

السكان لتحقيق المساواة للمرأة وتمكينها وتساءل الوفد عن كيفية تعريفها لا سيما في مجال الدعوة حيث يمكن أن يثور الخلط بين الأنشطة والنواتج. وطلب الوفد معلومات إضافية عن الجوانب التالية للإطار التمويلي المتعدد السنوات: استمارة الإبلاغ؛ تجميع النواتج في ضوء لامركزية اتخاذ القرار والمسؤولية عن اتخاذ خيارات البرمجة الاستراتيجية والروابط بين النواتج وأوجه الإنفاق. وتساءل الوفد أيضا عما إذا كان صندوق الأمم المتحدة للسكان قد خطط لكي يجرب الإطار التمويلي المتعدد السنوات في عدد قليل من البلدان أولا قبل تنفيذه بشكل كامل وأشار إلى أنه مهتم بمناقشة مصفوفة النتائج/النواتج أثناء تطورها.

١٤٢ - وذكر وفد آخر، وهو يؤكد الصلة بين الإطار التمويلي المتعدد السنوات وزيادة الموارد الرئيسية، أن استعراض السياسة العامة الذي تجريه الجمعية العامة كل ثلاث سنوات قد سلّم بالحاجة إلى زيادة فعالية وأثر الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة وذلك من خلال تحقيق زيادة كبيرة في التمويل وضمان أن يقوم التمويل على أساس مستمر ومأمون ويمكن التنبؤ به. وأكد الوفد الحاجة إلى مؤشري المدخلات والنواتج على السواء. وطلب معلومات إضافية بشأن المؤشرات النوعية المقترحة في الفقرة ٢٥ ووافق على الملاحظة الواردة في الفقرة ٢٤ ومفادها إمكانية عدم تحقق تحسن في كل حالة على حدة في المدى القصير. وأضاف الوفد أن غياب هذا التحسن لا ينبغي أن يصبح حائلا يعوق تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٤٣ - وأشار وفد آخر إلى أن النتائج الواردة في الورقة تتسم بالعمومية في نطاقها ولن توفر مؤشرا واضحا لأداء الصندوق نظرا لأن منظمات عديدة سوف تساهم أيضا في إحراز النتائج. ولذلك يعتبر من الأهمية تقييم النواتج ودراسة مساهمتها في تحقيق النتائج. ولاحظ الوفد أن الوثيقة لم تعالج موضوع التكاليف مؤكدا على ضرورة مراعاة وجهات نظر المستفيدين من البرامج والمستخدمين النهائيين لها. ولاحظ وفد آخر أن هنالك حاجة لتوخي المرونة في وضع نهج يقوم على النتائج وأضاف أنه ينبغي أن يستفيد صندوق الأمم المتحدة للسكان من المؤشرات الوطنية في البلدان التي تتوفر فيها وأن يقوم في حالة البلدان التي لا تتوفر فيها بمساعدتها في جمع البيانات. وأكد الوفد أهمية رصد وتقييم البرنامج.

١٤٤ - ولاحظ أحد الوفود أنه فيما أولت الورقة أهمية لربط النتائج بالموارد، فقد افتقرت إلى التفاصيل المتعلقة بالتخصيص المباشر للموارد لفرادى النتائج. على سبيل المثال وفي الجدول ١ من الوثيقة لا تتوفر معلومات عن مستوى الموارد التي يخصصها صندوق الأمم المتحدة للسكان للجهود المتعلقة بتحقيق النواتج التي يعتبر نفسه مسؤولا عنها. وأضاف الوفد يقول إن صندوق الأمم المتحدة للسكان يتمتع بمركز أفضل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إيجاد الصلة بين النتائج والموارد نظرا لأنه يملك أداتين بالفعل موجهتين إلى وضع الميزانية القائمة على النتائج وهما منهجية الإطار المنطقي ونظام تخصيص الموارد. وأعرب الوفد عن ارتياحه إذ يلاحظ تعاون الصندوق مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وأعرب عن تشجيعه للصندوق لمواصلة هذا النهج.

١٤٥ - أعرب وفد آخر عن تقديره لإدماج برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في الاقتراح المتعلق بالإطار التمويلي المتعدد السنوات وأكد على ضرورة أن يجري التعبير عن نتائج عملية المؤتمر

الدولي للسكان والتنمية + ٥ وبشكل كامل في الوثيقة النهائية للإطار التمويلي المتعدد السنوات. وفي ضوء ولاية الصندوق في مجال الصحة الإنجابية، أعرب الوفد عن الأمل بصفة خاصة في أن ينعكس تركيز المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ على برنامج فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في جوانب تنفيذ البرنامج وتقييمه للإطار التمويلي المتعدد السنوات لأن ذلك سوف يساعد في ضمان الإدماج التام للاهتمامات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في السياسات والبرامج السكانية والإنمائية. ولفت وفد آخر الاهتمام إلى أهمية وضع سياسات بشأن موضوع الشيخوخة الرئيسي ولاحظ أن معهد الأمم المتحدة الدولي للشيوخة الموجود في بلاده يقدم دورات تدريبية في علم الشيخوخة. وكجزء من استراتيجية المعهد الجديدة ستنشأ معاهد إقليمية وقطرية لزيادة فرص التدريب.

١٤٦ - وأكد وفد آخر، وهو يلاحظ أن الوثيقة قد عالجت بشكل رئيسي الشراكات مع بلدان البرامج والبلدان المانحة وركزت على المساهمات في الميزانية الرئيسية، أهمية وصف الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والهيئات ذات الصلة ومؤسسات الإقراض. وأكد الوفد أهمية إنشاء شراكات متعددة والتماس الدعم من جميع فئات المانحين. ولتفادي خيبة الأمل نبَّه إلى ضرورة الاعتراف بأن من المستبعد في المدى القصير تحقيق زيادة كبيرة في مستوى المساهمات المقدمة من المجموعة الصغيرة للمانحين الرئيسيين. ولذلك ينبغي أن تأتي الزيادة الرئيسية في المساهمات في الوقت الحاضر من شركاء آخرين من مؤسسات الإقراض والقطاع الخاص والهيئات وبلدان البرامج. وأضاف الوفد يقول إن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة والمعنية باستعراض وتقييم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ وجمعية الألفية قد وفَّرتا الفرص لتعبئة الموارد.

١٤٧ - وركز وفد آخر على المساءلة وذكر أنه من أجل تشغيل الإطار التمويلي المتعدد السنوات بشكل ناجح، ينبغي تعريف دورَي المجلس التنفيذي وصندوق الأمم المتحدة في ذلك المجال وبشكل واضح. وذكر الوفد أن دور المجلس ينبغي أن يتمثل في استعراض برامج الصندوق والمصادقة عليها واعتبار الصندوق مسؤولا عن التنفيذ طبقا للخطة المتفق عليها. وينبغي ألا يسعى المجلس إلى إدارة العمليات اليومية للصندوق نظرا لأن ذلك هو واجب الإدارة العليا ولكنه ينبغي أن يخدم كآلية للمساءلة ويشرف على الإدارة السليمة للعمليات، ورصد النتائج وضمان تنفيذ الخطط بشكل ناجح. كما ينبغي أن يوضح المجلس أهداف الإطار التمويلي المتعدد السنوات وأن يوافق على مؤشرات الأداء لقياس النجاح وعلى أن يشارك المجلس أيضا في تقييم أداء الإدارة العليا. وتساءل الوفد، وهو يشير إلى الفقرة ٣٥ من الوثيقة، عما إذا كانت المساءلة المذكورة "تصاعدية" أي أن يكون الموظفون مسؤولين أمام الإدارة العليا عن تنفيذ الأهداف المحددة سنويا في الخطة وعما إذا كانت الإدارة العليا مسؤولة أمام المجلس وما إذا كانت المسؤولية "تنازلية" بمعنى مسؤولية الإدارة العليا ومن خلال السلطة الممنوحة للتعامل مباشرة مع العملاء المعنيين أو إذا كانت المسؤولية "تجاه الخارج" أي عما إذا كان الخبراء الفنيون والخبراء الآخرون المشتركون في المشاريع ممتثلين للمعايير الأخلاقية والمهنية والقواعد والأنظمة التي تحكم البرنامج ككل. ذكر الوفد أن باستطاعة المجلس أن يسد ثغرة المساءلة لضمان أن يقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان تقارير على نحو ملائم إلى المجلس عن أدائه ولا سيما فيما يتعلق بتحقيق الأهداف.

١٤٨ - الأموال الخارجة عن الميزانية - أيد كثير من الوفود طلب الصندوق المتعلق بتوفير مليون دولار من الأموال الخارجة عن الميزانية من أجل زيادة وتنقيح وتطبيق الإطار التمويلي المتعدد السنوات على مدى ١٨ شهرا. ولاحظت وفود قليلة أن المبلغ المطلوب ينبغي أن يأتي من الموارد الرئيسية وتساءلت عما إذا كانت التكلفة لمرة واحدة. وتساءلت بعض الوفود أيضا عن كيفية حساب مبلغ المليون دولار وطلبت معلومات مفصلة عن الاحتياجات.

١٤٩ - وفي ردها شكرت المديرة التنفيذية الوفود على تعهداتها وعلى اقتراحاتها المفيدة. وذكرت أن الإطار التمويلي المتعدد السنوات هو ممارسة مهمة للغاية لصندوق الأمم المتحدة للسكان الذي يدرك تماما الحاجة إلى ضمان التزام جميع المعنيين بالعملية. ولاحظت أن الأموال المطلوبة من خارج الميزانية سوف تتيح للصندوق، في جملة أمور، إجراء مشاورات في كل منطقة بالإضافة إلى أنها ستتيح الفرصة لتدريب موظفي الصندوق ونظرائهم الحكوميين. وأوضحت أنه بالرغم من أن الصندوق كان يخطط لعرض إطار تمويلي متعدد السنوات للمجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٠، ينبغي التسليم بأن العمل مستمر نظرا لأن الانتقال إلى نهج يقوم على النتائج سيتم على مدى فترة من الزمن. ومن المهم في الوقت ذاته أن يساعد المجلس التنفيذي الصندوق في تعبئة الموارد. ووافقت على تقديم تقرير سنوي عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات وعلى قيام أعضاء الصندوق بعقد تبرعات كل سنة أثناء الدورة العادية الثانية للمجلس. وذكرت المديرة التنفيذية أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يشعر بالارتياح إزاء التحدي الجديد الذي يظهره الإطار التمويلي المتعدد السنوات ويعتبره أداة جديدة ينطوي على إمكانيات لتعزيز البرامج والفعالية وزيادة الموارد.

١٥٠ - وشكر نائب المديرة التنفيذية (السياسة العامة والإدارة) الوفود على تعليقاتها واقتراحاتها الإيجابية. وأعرب عن تقدير الصندوق العميق للوفود التي أعلنت عن تبرعاتها وذكر أن الصندوق يقدر بدرجة كبيرة جهود الحكومات في حال سدادها اشتراكاتها إلى الصندوق في وقت مبكر من العام. كما شكر أيضا البلدان التي تبادلت خبراتها مع الصندوق وساعدته في تنقيح منهجيته بشأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وفيما يتعلق بموعد تقديم الإطار التمويلي المتعدد السنوات للمجلس التنفيذي ذكر أن الصندوق واثق من إمكانية عرض الإطار التمويلي المتعدد السنوات في الدورة العادية الأولى للمجلس في عام ٢٠٠٠. إلا أن الصندوق منفتح أيضا إزاء اقتراحات المجلس بشأن توقيت الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وذكّر المجلس بأن عملية الإطار التمويلي المتعدد السنوات عملية متطورة ومن ثم فقد لا يكون الإطار التمويلي المتعدد السنوات الأول إطارا مكتملا. وفيما أشار إلى الموارد المطلوبة من خارج الميزانية وقدرها مليون دولار، أكد أن الأموال ضرورية حتى يقوم الصندوق بتنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات بطريقة منظمة. وأشار إلى أن التماس الأموال من الموارد الرئيسية سيؤدي فقط إلى تأجيل العملية وأن الصندوق لن يستطيع تنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات في فترة الـ ١٨ شهرا المتوقعة حاليا. ثم شكر الوفود التي أيدت طلب الصندوق من أجل الموارد الخارجة عن الميزانية.

١٥١ - واتفق نائب المديرة التنفيذية (السياسة العامة والإدارة) مع الوفود التي أكدت أهمية ربط النتائج بالموارد وقال إن الإطار التمويلي المتعدد السنوات سيكون أداة فعالة من أجل زيادة فعالية الصندوق وتعبئة

الموارد على السواء. وأعرب عن شكره للوفد الذي أثار النقطة المهمة المتعلقة بضرورة أن يشمل الإطار التمويلي المتعدد السنوات مساهمات من القطاع الخاص بما في ذلك الهيئات ذات الصلة. وأضاف أن صندوق الأمم المتحدة السكان سيدمج ذلك العنصر في الإطار. ووافق على أن من المهم للغاية مراعاة آراء المستخدمين النهائيين والمستفيدين من البرامج. وأحاط علما بالاقتراح المتعلق بضرورة تزامن عمليات الإطار التمويلي المتعدد الأطراف في صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وذكر أن الصندوق سوف يواصل عملية استشاراته المفتوحة مع شركائه الإنمائيين. وفيما يتعلق بموضوع الشيخوخة، ذكر أنه قد أدمج في استراتيجيات الصندوق المتعلقة بالسكان والتنمية.

١٥٢ - وشكر مدير شعبة المالية والإدارة وخدمات المعلومات الإدارية الوفود على تعليقاتها واقتراحاتها المفيدة. ووافق على ضرورة عقد التبرعات وتقديم تقرير عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات في نفس الدورة. ولاحظ أن الصندوق يتوقع أن يكون في مقدوره عرض إطار تمويلي متعدد السنوات إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٠. بيد أنه إذا لم يتم إعداد الإطار حتى ذلك التاريخ، فسوف يخطر الصندوق المجلس وفقا لذلك ويقدم الإطار التمويلي المتعدد الأطراف إلى المجلس في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٠.

١٥٣ - وفي رده على التعليق القاضي بأن النتائج والمؤشرات المذكورة في الوثيقة تتسم بعمومية فضفاضة، لاحظ أنه من أجل التبسيط وعدم تحميل الوثيقة أكثر مما تطيق فقد أدرجت قائمة منتقاة فقط بالنتائج والمؤشرات في الورقة بيد أنه تتوفر للصندوق مؤشرات عديدة بشأن النتائج منها على سبيل المثال ما يتعلق بمجال الصحة الإنجابية. وينبغي أن يُفهم أنه لا يوجد مؤشر واحد صالح لجميع النتائج. وأبدى موافقته مع الوفد الذي اقترح ضرورة انتقاء مؤشرات قليلة. ولاحظ أن المؤشرات المنتقاة ينبغي أن تستوفي المعايير المبينة في الورقة وأن تتيح إمكانية للرصد. كما وافق على ضرورة الإبقاء على النتائج والمؤشرات وأن من الضروري إيجاد مؤشرات نوعية بالإضافة إلى المؤشرات الكمية. كما أعرب عن موافقته على ضرورة استخدام المؤشرات والنظم الوطنية لجمع البيانات عند توافرها. وذكر أيضا أن التحدي سوف يتمثل في إدماج وجمع المؤشرات وأن الصندوق سوف يستخدم الإطار اللوغارتمي كأساس لعمله. إلا أن ذلك لا ينبغي استخدامه في المدى القصير كمانع يحول دون تخصيص أموال لصندوق الأمم المتحدة للسكان. كما شكر الوفد الذي قدم اقتراحا مهما يتعلق بوضع رقم قياسي لقياس النتائج في مجال بناء القدرات. وشكر أيضا الوفود التي استرعت الاهتمام إلى الحاجة للتمييز بين النتائج التي ساهم صندوق الأمم المتحدة للسكان فيها مع شركائه الإنمائيين الآخرين وبين النتائج التي ساهم فيها الصندوق بشكل حصري ويتولى المسؤولية عنها.

١٥٤ - ثم أشار إلى السؤال المتعلق بالإطار اللوغارتمي مؤكدا أن الأطر اللوغارتمية المحللة أتت من مجموعة كبيرة من البلدان وتشمل الفئات ألف وباء وجيم والفئات الأخرى. وذكر أن الصندوق سوف يدمج مرجعيات فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الناجمة عن عملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ وكذلك المرجعيات الأخرى التي يمكن أن تبرز إلى حيز الوجود. وفيما يتعلق بالتعليق في مجال الدعوة، فقد ذكر أن الصندوق يميز بين الدعوة بشأن القضايا التي تقع ضمن ولايته

بصفة خاصة على سبيل المثال الصحة الإنجابية، وبين الدعوة بشأن المجالات العريضة مثل تعليم البنات. وفي إشارة للسؤال المتعلق بالخيارات الاستراتيجية أوضح أنه ستكون هنالك حاجة لإجراء دراسات حالة لتقييم المفيد وعدم المفيد منها.

١٥٥ - وأكد أن الغرض من الأموال الخارجة عن الميزانية التي تم طلبها هو تسهيل تنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات على مدى الـ ١٨ شهرا المقبلة. وأوضح أن مبلغ المليون دولار المطلوب هو تكلفة لمرة واحدة وأشار إلى أن الفقرتين ٦٤ و ٦٥ تقدمان تفصيلا للأنشطة التي طلبت لها الأموال. وذكر أن الصندوق منظمة صغيرة للغاية وسوف يحتاج في جملة أمور إلى خبراء استشاريين لفترات قصيرة للمساعدة في عملية التنفيذ. كما ستتيح الأموال الخارجة عن الميزانية للصندوق إجراء بعض دراسات الجدوى لاختبار التنفيذ على نحو ما اقترحه كثير من الوفود وكذلك كإطار عريض لأنشطة التدريب و/أو تقديم إحاطات إعلامية.

١٥٦ - اعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٩٩/٥ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: وضع إطار تخطيطي وإداري وتمويلي متعدد السنوات

إن المجلس التنفيذي:

١ - يؤكد من جديد مقرره ٩٨/٢٤ بشأن استراتيجية تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان الذي قرر فيه، في جملة أمور، أن يضع الصندوق إطارا تمويليا متعدد السنوات يتسم بدمج الأهداف البرنامجية، والموارد، والميزانيات والنتائج، بغية زيادة الموارد الأساسية، وفي هذا السياق، يحيط علما مع التقدير بتقرير المديرة التنفيذية بشأن وضع إطار تخطيطي وإداري وتمويلي متعدد السنوات (DP/FPA/1999/CRP.2)؛

٢ - يرحب بالخطوات التي اتخذها صندوق الأمم المتحدة للسكان لتنفيذ المقرر ٩٨/٢٤ ويطلب إلى المديرة التنفيذية مواصلة وضع إطار تخطيطي وإداري وتمويلي متعدد السنوات، على أن تضع في الاعتبار آراء المجلس التنفيذي بهذا الشأن وأن تحترم بالكامل المبادئ الواردة في المقرر ٩٨/٢٤؛

٣ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تعمل على أن تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٠ الإطار الأول المتعدد السنوات، للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣؛ ويقرر عقد دورة التمويل الأولى، كما ورد في الفقرة ١١ (ب) من المقرر ٩٨/٢٤، في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٠؛

٤ - يطلب إلى المديرة التنفيذية، عند مواصلة وضع الإطار التخطيطي والإداري والتمويلي المتعدد السنوات لما بعد عام ٢٠٠٠، التأكد من إتمام دورة التمويل وتقديم التقارير السنوية بشأن الإطار خلال الدورة العادية الثانية، وفقا للمبادئ الواردة في المقرر ٢٤/٩٨؛

٥ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تواصل إجراء مشاورات منتظمة غير رسمية مفتوحة العضوية مع الدول أعضاء صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن مواصلة وضع وتنفيذ الإطار التخطيطي والإداري والتمويلي المتعدد السنوات.

١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩

عاشرا - المساعدة في حالات الطوارئ

١٥٧ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير تحت عنوان "دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان للصحة الإنجابية في حالات الطوارئ" (DP/FPA/1999/6).

١٥٨ - وقد ذكرت شعبة الشؤون التقنية والسياسة منذ البداية لدى عرض تقرير مسؤول التنسيق الأقدم أن الصندوق هو وكالة للمساعدة الإنسانية، وأن ولايته هي دعم برامج السكان التي تركز على الصحة الإنجابية ومنها الصحة الجنسية وتنظيم الأسرة؛ واستراتيجيات السكان والتنمية والدعوة. وقد حدث كثيرا للصندوق خلال قيامه بولايته للمساعدة في تأمين وصول الخدمات والمعلومات إلى السكان لحماية الصحة الإنجابية أن انهمك تماما في الحالات الإنسانية والطارئة. وفي السنوات الأخيرة التي تلت انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، أخذت أنشطة الصندوق تتصارع وأصبحت حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية ملحوظة فيها. وقد طلب الصندوق من المكاتب القطرية أن تستجيب بسرعة لحالات الطوارئ والأزمات الناجمة عن الحرب والحروب الأهلية و/أو الكوارث الطبيعية وأكدت الشعبة أن الصندوق حقق تقدما كبيرا في مجال ضمان تأمين حصول المشردين واللاجئين على خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية. ومنذ عام ١٩٩٤ جرى تنفيذ ٥٢ مشروعا للصحة الإنجابية في حالة الطوارئ بدعم من اليونيسيف في ٣٣ بلدا بالتعاون مع ٢٤ وكالة منفذة وبكلفة ٦,٤ مليون دولار. ونشط الصندوق في عمليات تقييم الاحتياجات التي كان يتصدرها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، كما شارك في اجتماعات اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

١٥٩ - ولاحظت أن مستشار الصندوق للإغاثة في حالات الطوارئ يعمل بشكل وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومع منظمة الصحة العالمية، ومع تجمع من منظمات غير حكومية قامت بأمور منها إنشاء فريق عامل مشترك بين الوكالات معني بالصحة الإنجابية للاجئين. وتم وضع مجموعة من الخدمات المبدئية الدنيا بسرعة تزويد الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ والأزمات. وذكرت أن مجال الدعوة لدى الصندوق يعتبر أساسيا لزيادة الوعي بوجوب اعتبار الصحة الإنجابية عنصرا متكاملا من الصحة العامة والخدمات الاجتماعية المطلوبة للاجئين والمشردين. ولاحظت أن الصندوق أقام اجتماعا تقنيا في رين

بفرنسا في موضوع الصحة الإنجابية في حالات الأزمات كجزء من عملية استعراض تقييم المؤتمر الدولي المعني بالسكان + ٥. كما استعرض الصندوق خبرته الماضية فتوصل إلى ضرورة صقل المبادئ التوجيهية لأنشطته في حالات الطوارئ والأزمات، وضرورة التعمق في فحص أساليب تمويله. وكان التقرير معروضا على المجلس التنفيذي (DP/FPA/1999/6) كجزء من عملية الاستعراض هذه. وجرى التأكيد على أن الصندوق لا يسعى إلى الحصول على أموال إضافية وإنما يطلب من المجلس تأييده في زيادة المرونة عند استخدام مبالغ صغيرة من أموال البرامج العادية، وإن الصندوق يستطيع طبعا بذل مجهود لجمع أموال إضافية من أجل الصحة الإنجابية لحالات الطوارئ والأزمات، من جهات منها النداءات الإنسانية الموحدة للأمم المتحدة.

١٦٠ - وخلال المناقشة التي تلت، أثنت وفود كثيرة على الصندوق لما قام به من جهود لدعم الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ والأزمات، واعترفت بضرورة إتاحة مزيد من المرونة للصندوق لاستجابته لهذه الحالات. بيد أنه رغم كثرة الوفود التي أيدت حاجة الصندوق إلى زيادة المرونة في استخدام الموارد العادية، حذرت بعض الوفود من مغبة تحويل الموارد العادية للبرامج القطرية إلى مساعدات للطوارئ. وأكدت عدة وفود ضرورة جمع أموال إضافية للمساعدة الطارئة، خصوصا من خلال عملية النداءات الإنسانية الموحدة للأمم المتحدة. وشجعت وفود كثيرة الصندوق على استمرار اشتراكه في عملية النداءات هذه، وأشارت عدة وفود إلى ضرورة وضع تفاصيل إضافية وزيادة إيضاح الدور الذي يريد الصندوق القيام به في مجال المساعدة الطارئة، بما في ذلك المعلومات عن التعديلات المطلوب إدخالها في الإجراءات الإدارية للصندوق اللازمة لتنفيذ ذلك.

١٦١ - وأثنت وفود كثيرة على الصندوق لتعاونه في العمل مع وكالات المساعدة الإنسانية عند الخط الأمامي، ومنها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمنظمة الدولية للهجرة. وشجعت وفود الصندوق على توسيع هذه المشاركة لتشمل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وشددت على ضرورة قيام الصندوق بالدعوة إلى تشجيع إدخال الصحة الإنجابية في عمل هذه الوكالات. وأثنت عدة وفود على الدور المفيد للصندوق في المساعدة في إقامة قواعد البيانات الديمغرافية، وأشار بعضها إلى أهمية ضمان إدخال الوقاية من الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي/الإيدز في مجموعة خدمات الصحة الإنجابية المقدمة إلى اللاجئين وغيرهم في حالات الطوارئ والأزمات. وطلبت عدة وفود من الصندوق تقديم تفاصيل محددة عما ينوي أن يقوم به في حالات الطوارئ وما بعدها. ووجهت بعض الوفود الأنظار إلى قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ فذكرت أنه يصلح أساسا لدعم الصندوق في حالات الطوارئ والأزمات.

١٦٢ - واسترعى وفد الأنظار إلى أزمة اللاجئين في إقليم كوسوفو اليوغوسلافي وأشار إلى المعاناة المفجعة التي يتحملها اللاجئون في منطقة وسط أفريقيا والناجون من الكوارث الطبيعية في أمريكا الوسطى وغيرها، فأكد أن من واجب المجتمع الدولي أن يعتني بالحاجات العاجلة للصحة الإنجابية لهؤلاء الناس في حالات الطوارئ والأزمات. وأشار وفد إلى أن حكومته تبدي أهمية كبيرة بمساعدة اللاجئين وغيره من المشردين، وأنها رصدت لهم في العام الماضي ٥٠٠ مليون دولار لأنشطة المساعدة الخارجية للاجئين والمهاجرين الموجودين في ١٢٥ بلدا. وشكر الوفد الصندوق على استجابته الفورية لأزمة كوسوفو ولحالات

الطوارئ الأخرى، ولما قام به من دعوة قوية إلى إدخال الحاجات الأساسية للصحة الإنجابية ضمن قائمة الخدمات الأساسية المقدمة للاجئين وغيرهم في حالات الطوارئ. وحث الوفد المجتمع الدولي على أن يعتني بالحاجات العاجلة للصحة الإنجابية للبشر في حالات الأزمات. وذكر وفد أنه يؤيد التوصيات الرئيسية التي أصدرها الاجتماع التقني الذي نظمه الصندوق في عام ١٩٩٨ في رين بفرنسا في موضوع الصحة الإنجابية في حالات الأزمات، مؤملا أن تنعكس هذه التوصيات تماما على جهود الصندوق في تحسين دعمه للصحة الإنجابية في حالات الطوارئ.

١٦٣ - وذكر وفد أنه بحكم الموارد البشرية والمادية المحدودة للصندوق ينبغي عليه أن يركز جهوده على تنظيم وخلق مؤسسات تتولى تقديم المساعدة في مجال الصحة الإنجابية وما يتصل بها في حالات الأزمات. وقال إنه لا يتوقع أية زيادة كبيرة في موظفي الصندوق أو في تمويله لدعم الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ على مستوى الميدان، وشجع الصندوق على أن يعمل من خلال الفريق العامل المشترك في الوكالات في جنيف، مع التركيز على المزايا النسبية للكيانات المعنية. ولاحظ وفد أن الدليل الميداني المشترك بين الوكالات ومجموعة الخدمات المبدئية الدنيا يتسم بطابع نظري. ويلزم وضع نظام مدروس لإيصال الخدمات، بما في ذلك نشر المبادئ التوجيهية الإجرائية للموظفين الميدانيين المتدربين. وأكد على أهمية إدخال برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز في هذه الجهود. ورأى نفس الوفد أن دعم الصندوق للصحة الإنجابية في المرحلة الأولى من حالات الطوارئ عند حدوث الأزمات ينبغي أن يكون موضوع التمويل من خلال استنفار الجهات المانحة للأمم المتحدة، أما بالنسبة لمرحلة الأنشطة فيما بعد انتهاء حالة الطوارئ، فينبغي أن تكون النداءات الإنسانية الموحدة للأمم المتحدة مصدرا أساسيا للتمويل. واقترح الوفد أن يستكشف الصندوق طرقا لوضع مؤسسات تتولى سداد مختلف التكاليف، مثلما هو الحال في تكاليف مجموعة المواد الصحية الإنجابية في حالات الطوارئ التي يقدمها الصندوق من خلال وكالات أخرى تقوم ولايتها على رعاية اللاجئين والصحة.

١٦٤ - وذكر وفد آخر أنه لا يؤيد خط العمل المقترح في الوثيقة (DP/FPA/1999/6)، معربا عن إعجابه بالعمل الذي قام به الصندوق في حالات الطوارئ والأزمات ولكنه أبدى قلقه من سعي الصندوق إلى زيادة انهماكه في الأنشطة الإنسانية. وشدد وفد على أن الموارد المخصصة للتنمية ينبغي استخدامها للتنمية وحدها وليس للأنشطة الطارئة القصيرة الأجل. لذلك حث الصندوق على مواصلة تعاونه مع اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية ومع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق المسائل الإنسانية. ومع المنظمة الدولية للهجرة والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر ومع وكالات أخرى مشابهة، على أن يركز على التوعية والتدريب على احتياجات وحقوق الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ. ورأى الوفد أنه لا ضرورة لسعي الصندوق للحصول على تمويل خارجي من أجل الأنشطة الإنسانية. واقترح وفد أن يقدم الصندوق خلال انعقاد المجلس التنفيذي في دورته العادية المزيد من المعلومات التي تحدد طبيعة العمل الذي يرغب في دعمه في حالات الطواري والأزمات.

١٦٥ - ورحب وفد بشراكات الصندوق الوثيقة مع فاعلين آخرين في مجال المساعدة الطارئة، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر، كما رحب بتعاونه الوثيق مع مكتب

تنسيق الشؤون الإنسانية واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية، مشددا على ضرورة التركيز على قضايا مراعاة التوازن بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة بأسرها. ولاحظ الوفد أن للصندوق دورا يؤديه في هذا الصدد، مع سائر وكالات وهيئات الأمم المتحدة. وأيد الاقتراح الوارد في الوثيقة DP/FPA/1999/6 الداعي لزيادة المرونة في استخدام الموارد لتمكين الصندوق من أداء مهامه بمزيد من الفاعلية في حالات الطوارئ والأزمات. وشدد وفد آخر على ضرورة اقتران الرعاية الصحية الإنجابية بالرعاية الصحية الأساسية. وذكر وفد أن على الصندوق أن يتوخى المرونة لإعادة برمجة الصناديق القطرية في حالات الطورائ والأزمات؛ ومع ذلك فلأن الموارد الأساسية محدودة، ينبغي أن يقلل الصندوق إلى أقصى حد من استخدامه للموارد العادية.

١٦٦ - وأكد أحد الوفود أن السكان الذين يعيشون في حالات الطوارئ لهم من الحقوق في الصحة الإنجابية ما للسكان في الأحوال العادية. ورحب الوفد بجهود الصندوق فيما اتخذه من إجراءات لكفالة الحصول على المواد الأساسية المرتبطة بالصحة الجنسية والصحة الإنجابية وغير ذلك من الخدمات أثناء حالات الطواري والأزمات، ثم أعرب عن موافقته على ما يمكن أن يضطلع به الصندوق من دور في الجوانب الديمغرافية من التخطيط في حالات الطوارئ. وأشار الوفد على أن الدعم المقدم في رواندا مثال دال على ذلك. وأكد الوفد أن دور الصندوق في حالات الطوارئ يتمثل في تقديم الدعم للخدمات التي تكون المنظمات الأخرى، كمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية، في موقع أفضل لتقديمها. وفي إشارة إلى الفقرة ٢٣ من الوثيقة، طلب الوفد الحصول على مزيد من المعلومات عن الظروف التي يُتوخى أن يتم التنفيذ المباشر للمشاريع في إطارها. كما طلب الوفد الحصول على توضيحات أكثر بشأن الأماكن والمجالات التي ركز عليها الصندوق في تقديم دعمه خلال السنوات الخمس الأخيرة؛ ومدى فعالية هذا الدعم؛ ومصادر التمويل؛ ونظم المساءلة؛ وقياس الأثر.

١٦٧ - وتساءل الوفد ذاته عن آثار إعادة برمجة أموال البرنامج القطرية في حالات الطوارئ والأزمات على الترتيبات والموارد البرنامجية القطرية. وتساءل الوفد عما إذا كان الصندوق ينوي تحديد سقف أو نسبة مئوية للأموال التي قد تستخدم في حالات الطوارئ والأزمات. وذكر الوفد أن إنشاء صندوق إقليمي أو عالمي للطوارئ قد يكون طريقة في معالجة الاحتياجات الطارئة أنسب من إعادة برمجة أموال البرامج القطرية. وفي العديد من الحالات تكون البلدان التي جاءت منها مجموعات اللاجئين والبلدان التي تستقبلها والمتميزة بهشاشة نظمها الصحية هي الأشد حاجة إلى الحصول على دعم طويل الأجل في نطاق البرامج القطرية. وأشار الوفد إلى أنه يهتم بمعرفة إجراءات استراتيجية الخروج التي أعدها الصندوق لحالات الطوارئ.

١٦٨ - وذكر وفد آخر أن على الصندوق أن يركّز على إتاحة خدمات الصحة الإنجابية، بما في ذلك مجموعات أدوات الصحة الإنجابية، والمعلومات المطلوب توافرها في حالات الطوارئ والأزمات. وأضاف يقول إنه ينبغي للصندوق أن يزود الموظفين الطبيين التابعين للوكالات الإنسانية بتعليمات ومبادئ توجيهية موحدة بشأن كيفية إدماج رعاية الصحة الإنجابية في أنشطة الرعاية الصحية الأساسية. وأشار الوفد إلى أن على الصندوق أن يحجم عن التنفيذ المباشر للمشاريع. وذكر أنه على استعداد لأن يسمح للصندوق بدرجة

عالية من المرونة، ولكن عليه أن يقدم أولا مقترحات واضحة بشأن نوع المرونة التي يحتاجها للقيام بدوره في حالات الطوارئ والأزمات. وأثنى أحد الوفود على الصندوق لما قدمه من دعم لبلاده أثناء حالة الطوارئ التي شهدها. وذكر الوفد أنه منشغل بمسألة عودة اللاجئين.

١٦٩ - وذكر وفد آخر أن من المستبعد أن ينخفض عدد اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا في المستقبل القريب. وقال إن معظم حركات نزوح السكان تتم في البلدان النامية وإن البلدان النامية المستقبلة تفتقر إلى الموارد اللازمة لتلبية احتياجات اللاجئين. وأعرب الوفد عن تقديره للدور الذي يضطلع به الصندوق في مجال توفير المساعدة في حالات الطوارئ والأزمات، وطالب بضرورة إجراء التغييرات اللازمة في الإجراءات المالية للصندوق لتزويده بالمرونة اللازمة للاستجابة لحالات الطوارئ والأزمات. ورحب الوفد أيضا بتعزيز الشراكات القائمة بين الصندوق والوكالات الأخرى، بما فيها المنظمات غير الحكومية، العاملة في ميدان تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ. وأكد أحد الوفود أن المساعدة الخاصة برعاية الصحة الإنجابية ينبغي أن تقدم أيضا عند وقوع الكوارث الطبيعية. وذكر الوفد أنه يدعم الصندوق دعما كاملا في مطالبته بالمرونة في استخدام الموارد. وسلّم وفد آخر بأن الصندوق ليس من بين الوكالات العاملة في الخطوط الأمامية في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، ولكنه أكد أن الصندوق بوسعه أن يقوم بدور رئيسي في تضييق الفجوة بين المساعدة الطارئة والمساعدة الإنمائية. وتساءل أحد الوفود عن الحالات الأخرى، غير المشتريات، التي قام فيها الصندوق بتنفيذ مباشر للمشاريع.

١٧٠ - وأكد أحد الوفود أنه يجب أن تظل المساعدة الإنسانية قائمة على الحياد والتجرد والاحترام الكامل لسيادة الدول وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية، وينبغي أن تقدم بموافقة البلدان المتضررة وبناء على طلبها. وعلاوة على ذلك، يجب أن تُحترم أولية دور الدولة المتضررة في بدء عملية المساعدة الإنسانية وتنظيمها وتنسيقها وتنفيذها داخل إقليمها. وأعلن الوفد أنه سيدعم، في نطاق هذه الثوابت، سائر الأنشطة الإنسانية التي يضطلع بها تحت رعاية الأمم المتحدة، بما في ذلك أنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأكد الوفد أن الاعتمادات المخصصة للمساعدة الإنسانية يجب أن تضاف إلى الموارد الشحيحة المخصصة للتنمية. وليس من شأن التخصيص المرن للأموال البرنامجية القطرية المحدودة أن يعزز ذلك. وأكد الوفد أن الاستنتاجات المتفق عليها ١/١٩٩٨ التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أول جزء له خاص بالشؤون الإنسانية، قد أشارت بوضوح إلى أن عملية النداءات الإنسانية الموحدة للأمم المتحدة ما زالت تمثّل الأداة الرئيسية لتعبئة الموارد من أجل المساعدة الإنسانية.

١٧١ - ونبّه الوفد ذاته إلى أن قواعد البيانات الديمغرافية تشكل عنصرا حاسما وسببا أساسيا في الحالات التي أدت إلى نزوح اللاجئين. وفي إشارة إلى مقترحات الصندوق الواردة في الفقرة ٢٧ الرامية إلى استخدام قواعد البيانات هذه لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، ذكر الوفد أن ذلك من شأنه أن يؤثر في دور الصندوق كطرف محايد. وطلب الوفد ذاته معرفة مدى تمويل أو نقص تمويل مقترحات الصندوق المقدمة في إطار عملية النداءات الموحدة. وتساءل الوفد عن كيفية تنسيق الصندوق أنشطته في حالات الطوارئ مع أنشطة الوكالات الأخرى، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي يوجد لديها صندوق

المبادرة العامة من أجل النساء اللاجئات. وبالإشارة إلى الفقرة ٢٧، طلب الوفد الحصول على توضيح بشأن عبارة "السكان المتأثرون بالحرب من غير النازحين".

١٧٢- وأكد وفد آخر أن خدمات الصحة الإنجابية جزء لا يتجزأ من الرعاية الصحية الأساسية وأنه لا غنى عن إتاحة هذه الخدمات للسكان في حالات الطوارئ والأزمات. وأضاف الوفد أن للصندوق دورا حاسما في توفير الخبرة الديمغرافية لجمع البيانات وإعادة إنشاء قواعد بيانات لما بعد حالات الطوارئ والأزمات. ولاحظ الوفد أن موارد هذه الأنشطة ينبغي أن تستمد أساسا من نداءات المانحين الموحدة ومن أموال إعادة البرمجة على الصعيد القطري. وحذر من أن الصندوق لا ينبغي له أن يخوض على نحو مفرط في تنفيذ المشاريع المتعلقة بحالات الطوارئ والأزمات، بل ينبغي له أن يركّز على تقديم الدعم التقني لوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من وكالات المساعدة الإنسانية العاملة في الخطوط الأمامية.

١٧٣ - وذكر أحد الوفود أن احتياجات الصحة الإنجابية لا تحظى عادة بالأولوية في حالات الطوارئ والأزمات رغم حيويتها. وعليه، فقد أعرب الوفد عن ارتياحه إزاء الدور الذي يضطلع به الصندوق في الدعوة إلى إدخال خدمات الصحة الإنجابية في صلب المساعدة الإنسانية. واعترافا منه بضرورة المرونة في استخدام الموارد العادية، حث الوفد المجلس التنفيذي على دعم طلب الصندوق من أجل أن تتاح له هذه المرونة. وأعرب الوفد عن أمله في أن يتم تمويل حالات الطوارئ والأزمات من مصدر مستقل في المستقبل؛ وفي الوقت ذاته، ونظرا لأن نسبة موارد الصندوق المخصصة لحالات الطوارئ والأزمات ضئيلة جدا، فإن استخدام الصندوق لهذه الموارد لن يؤثر، مع ذلك، في البرمجة العادية.

١٧٤ - وأعرب أحد الوفود، وكان يتكلم أيضا باسم وفد آخر، عن ترحيبه بالاتفاقات التي وقّعها الصندوق مع المنظمة الدولية للهجرة والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ونوه مع التقدير بدور الصندوق في تنظيم الاجتماع التقني في مدينة رين بشأن الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ. وذكر الوفد أنه يود الحصول على مزيد من التفاصيل بشأن عناصر الصحة الإنجابية التي يشملها دعم الصندوق في حالات الطوارئ والأزمات. وأشار إلى أن الصندوق نفذ ٥٢ مشروعا منذ عام ١٩٩٤ بتكلفة قدرها ٦,٤ ملايين دولار، وطلب الحصول على مزيد من المعلومات عن أثر هذه المشاريع وعن المشاكل التي اعترضت التنفيذ والدروس المستفادة في هذا الصدد. وأضاف الوفد أنه كان يود أن يتضمن التقرير اعترافا بدور لجنة السكان والتنمية. وذكر أن الصندوق ليس طرفا أساسيا في ميدان المساعدة الإنسانية وأنه ينبغي له أن يبقى داخل حدود ولايته. وأشار الوفد إلى مسالة المرونة، فذكر أن هناك مستويين من المرونة، هما مرونة البرمجة التي تسمح بمواءمة البرامج مع الحالات الخاصة للبلدان، والمرونة المالية التي تسمح بالبحث عن مصادر أخرى للتمويل. وذكر الوفد أن على الصندوق أن يسعى، إلى جانب الشركاء الإنمائيين الآخرين، إلى معرفة سبب عدم تحقيق النداءات الإنسانية المنسقة للأمم المتحدة للغرض منها على الوجه المطلوب.

١٧٥ - وذكر وفد آخر أنه ينبغي أن يكون هناك إجراء محدد تحديدا جيدا للاستخدام المرن للأموال في حالات الطوارئ والأزمات. وأضاف أن ذلك لا ينبغي أن يؤثر على التمويل العادي للبرامج القطرية. وتساءل

أحد الوفود عن تخزين مجموعات أدوات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ وعن نطاق توزيعها. وأكد الوفد ضرورة تدريب الموظفين. وأعلن الوفد أنه يوافق على أنه ينبغي أن يكون ثمة تقسيم للعمل فيما بين الوكالات والمنظمات العاملة في ميدان حالات الطوارئ والأزمات، ولكنه أشار إلى أنه لن يتسنى دائما في مثل هذه الحالات وضع فواصل صارمة في التقسيم. وأكد وفد آخر ضرورة التخفيف من معاناة البشر في حالات الطوارئ والأزمات، وذكر أن ضرورة الحصول على الأموال بسرعة ومرونة تقتضي النظر في إنشاء صندوق دائر أو صندوق استئماني لدعم أنشطة الصحة الإنجابية التي تتم في حالات الطوارئ والأزمات. وتساءل الوفد أيضا عن السبب في عدم إمكانية استخدام أموال المساعدة الغوثية بدلا من استخدام أموال التنمية لأغراض الإغاثة.

١٧٦ - وتساءل أحد الوفود عما إذا كانت ثمة موارد من البرامج القطرية مخصصة للمساعدة الطارئة وأعرب عن انشغاله لاحتمال أن تفوق موارد هذه المساعدة موارد البرامج القطرية الاعتيادية. وتساءل الوفد عما إذا كانت موارد المساعدة الطارئة تؤخذ من أموال البرنامج القطري للبلد المضيف أو أموال البرنامج القطري للبلد الذي نزح منه اللاجئون. وتساءل الوفد عن التفاوت بين أرقام مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وأرقام صندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يتعلق باللاجئين، وطلب تزويده بمجموعة من مجموعات أدوات الإسعافات الطارئة. وأضاف الوفد أنه قد سره أن علم بأن الصندوق لا يرغب في أن يصبح من وكالات الخط الأول في مجال المساعدة الإنسانية.

١٧٧ - وأعرب أحد الوفود، وكان يتكلم أيضا باسم وفد آخر، عن شكره للصندوق على استجابته للاحتياجات إلى خدمات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ والأزمات. وأشار الوفد إلى أن الدور الأساسي للصندوق ينبغي أن يكون هو دعم الدعوة إلى كفالة مشاركة وكالات أخرى في تقديم المساعدة الإنسانية، بما فيها خدمات الصحة الإنجابية. وأنه لا ينبغي للصندوق القيام بتنفيذ المشاريع على نحو مباشر في هذا الميدان. وذكر أنه ينبغي بذل مزيد من الجهود من أجل كفالة تحقيق النداءات الموحدة للأمم المتحدة للغرض منها بفعالية أكبر. وأنه من الضروري تقديم تفاصيل إضافية فيما يتعلق بالإجراءات الإدارية التي تتطلب التغيير لتمكين الصندوق من الاستجابة بمرونة أكبر لحالات الطوارئ والأزمات.

١٧٨ - وشكرت المديرة التنفيذية الوفود على تعليقاتها المفيدة والداعمة. وأشارت إلى أن الصندوق اضطلع بدور رئيسي في تشجيع إدخال رعاية الصحة الإنجابية في نطاق الخدمات التي تقدمها وكالات أمامية للمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ والأزمات. وذكرت، على سبيل المثال، أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقدم في الوقت الراهن خدمات في مجال الصحة الإنجابية، بما في ذلك تقديم المشورة في حالات الاغتصاب والتصرف في هذه الحالات. وإن الصندوق وقّع مذكرة تفاهم مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وذكرت أنه كان يحدث دائما في حالات الطوارئ والأزمات أن تحال مجموعة الاحتياجات المتعلقة بالصحة الإنجابية إلى الصندوق لتدبير تمويلها على الرغم من أن الصندوق ليس وكالة أمامية. وأشارت إلى أن الصندوق يشارك في اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وأن دوره يتمثل في تعزيز رعاية الصحة الإنجابية والدعوة إليها، بما في ذلك توفير مجموعات من أدوات الصحة الإنجابية. وأكدت المديرة

التنفيذية أن من المهم الاعتراف بأن الاحتياجات المتعلقة بالصحة الإنجابية تظل قائمة في حالات الطوارئ والأزمات. وأضافت أن النساء في مثل هذه الظروف يكن هن القطاع الأضعف بين السكان وينبغي حمايتهن من العنف الجنسي وعواقبه، كما ينبغي أن يكون في متناولهن الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة. وأكدت أن الصندوق لا يرغب في أن يتحول إلى وكالة أمامية في حالات الطوارئ والأزمات.

١٧٩ - وأشارت المديرة التنفيذية إلى أن الصندوق أنفق مبالغ محدودة للغاية لتوفير الدعم في حالات الطوارئ/الأزمات، اشتملت على بنود تمويل ثنائية متعددة مقدمة من حكومات بلجيكا والسويد وكندا. وذكرت أن الصندوق يحتاج إلى بعض المرونة بغرض الحصول على أموال للإنفاق على خدمات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ/الأزمات. ولاحظت أن اللجنة الأوروبية قد أوضحت أنها ستكون على استعداد للدخول في اتفاق مع الصندوق يتيح له إيجاد التمويل من مكتب الشؤون الإنسانية التابع للجماعة الأوروبية، لكن يتعين على الصندوق أولا أن يعرض سياسته بالنسبة للأعمال التي يقوم بها في حالات الطوارئ/الأزمات. وأضافت أن الصندوق سيسعده أن يقدم تقريرا سنويا إلى المجلس التنفيذي عن عمله في حالات الطوارئ/الأزمات، إذا رغب المجلس في ذلك. ولاحظت أن الصندوق قد ساهم في اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية وشارك في المناقشات المتعلقة بالإغاثة والتعمير والتنمية. وأشارت إلى أن المساعدة الإنسانية يمكن استخدامها كذلك لسد الفجوة بين الإغاثة والتنمية. وما من وكالة تتحمل المسؤولية بكاملها في ذلك المجال. وأضافت أن الصندوق سيلتزم بالتأكيد بقرار الجمعية العامة والنتائج التي اتفق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، ووافقت على أنه ربما كان ما ينبغي أن يقوم به الصندوق هو تقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٩، يحدد فيه الخيارات المختلفة لعمل الصندوق ومشاركته في حالات الطوارئ/الأزمات. واختتمت كلمتها بشكر المجلس على دعمه.

١٨٠ - وشكرت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) الوفود على تعليقاتها، وذكرت أن أحد أدوار الصندوق الرئيسية هو تولي الدعوة، خاصة وسط الوكالات الإنسانية وفي اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية، إلى ضمان الفهم الواضح للحاجة إلى خدمات الصحة الإنجابية في مراحل الطوارئ وما بعد الطوارئ. وأشارت إلى أن الأموال التي ينفقها الصندوق لدعم الأنشطة في حالات الطوارئ/الأزمات، كانت ضئيلة. ولم تتجاوز نسبة ١ في المائة من موارد الصندوق العادية. ووافقت على أن نداءات الأمم المتحدة الإنسانية الموحدة ضرورية ومفيدة عندما تأتي بنتائج، بيد أن، النداءات لم تكن موفقة في إتاحة الأموال اللازمة. وذكرت أن الصندوق عقد قبل فترة وجيزة مناقشات مع المنظمة الدولية للهجرة بشأن العمل المشترك ودمج الصحة الإنجابية في عمل المنظمة في المجال الطبي. وأكدت الحاجة إلى المزيد من المرونة وترشيد إجراءات استخدام الأموال لأغراض الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ/ الأزمات. وذكرت أنه استخدم بنود التمويل الإقليمية في الحالات التي تعذر فيها استخدام بنود تمويل البرامج القطرية.

١٨١ - وفيما يختص بموضوع التنفيذ المباشر للمشاريع، ذكرت نائبة المديرة التنفيذية أن الصندوق أدى دورا رئيسيا في تقديم المساعدة التقنية وأنه سيحتاج إلى مواصلة إنفاق الأموال في هذا المجال. وأضافت أن أفرقة الدعم القطري التابعة للصندوق قد جرى الاعتماد عليها أيضا في توفير الدعم التقني في حالات الطوارئ/ الأزمات. ولاحظت أنه نظرا إلى عدم مشاركة جميع الوكالات في توفير مجموعات أدوات الصحة الإنجابية، فقد تعين على الصندوق أن يتحمل مسؤولية توفير هذه الأدوات. وشددت على الحاجة إلى بنود

تمويل طوارئ محدودة من الأموال السائلة التي يمكن الحصول عليها سريعا لمقابلة احتياجات خدمات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ/الأزمات، بما في ذلك احتياجات الطوارئ من مجموعات الأدوات. وشكرت المجلس التنفيذي على دعمه وذكرت أن الصندوق سيواصل مساهمته في نداءات الأمم المتحدة الإنسانية الموحدة.

١٨٢ - وشكرت كبيرة مسؤولي التنسيق الوفود على تعليقاتها وأسئلتها. وأكدت أن الأموال التي استخدمت لحالات الطوارئ/الأزمات كانت مبالغ صغيرة، تراوحت في معظم الأحوال بين ١٠ آلاف و ٢٠ ألف من دولارات الولايات المتحدة. وأكدت أن أكثر ما تمس إليه الحاجة هو مرونة الحصول على الأموال خلال فترة ٤٨ ساعة. وأشارت إلى أن الصندوق قد شارك في نداءات الأمم المتحدة الإنسانية الموحدة، غير أنه لم يتحقق نجاح كبير. وبرغم ذلك، وكما اقترحت عدة وفود، سيواصل الصندوق مشاركته النشطة في عملية النداءات الموحدة. ولاحظت أنه في الماضي لم يكن الصندوق يشترك دائما في هذه النداءات. كما لاحظت أيضا أن الصندوق قد حصل في عام ١٩٩٨ على بنود تمويل ثنائية متعددة من حكومات إيطاليا وكندا وهولندا لأغراض دعم أنشطة الطوارئ. وأضافت أن الصندوق شارك حتى الآن في ١٢ نداء في عام ١٩٩٩.

١٨٣ - وأبدت اتفاقها مع الوفد الذي شدد على ضرورة دمج خدمات الصحة الإنجابية في خدمات الصحة الأساسية. وأشارت إلى أن الصندوق يعمل على تحقيق ذلك بالاشتراك مع اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والوكالات الأخرى ذات الصلة. وأبدت موافقتها أيضا على أنه يجب تقديم خدمات الصحة الإنجابية إلى المتأثرين بالكوارث الطبيعية. وذكرت أن الصندوق ملتزم التزاما عميقا بكفالة مراعاة التوازن بين الجنسين في الخدمات التي تقدم في حالات الطوارئ/الأزمات، لما في ذلك من ضمان توفير الحماية للنساء والفتيات في معسكرات اللاجئين حيث إنهن يصبحن أكثر تعرضا للعنف الجنسي أو التفرقة على أساس نوع الجنس في مثل هذه الحالات. وأشارت أيضا إلى أن الكثير من برامج المراهقين في ظروف اللجوء تركز على منع العنف. ووافقت أيضا على أن أنشطة الطوارئ يجب أن تشمل الوقاية ضد فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وحماية الحقوق الإنجابية.

١٨٤ - وفيما يتعلق بالحالة في إقليم كوسوفو في يوغوسلافيا، أشارت نائبة المديرة التنفيذية إلى أن الصندوق أجرى، قبل ثلاثة أشهر من الأزمة، تقييما للاحتياجات المتعلقة بالصحة الإنجابية في الإقليم. وعند حلول حالة الطوارئ التقى مستشار الصندوق بممثلي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر لغرض التمكن من الاستجابة السريعة لاحتياجات اللاجئين، بما في ذلك توفير مجموعات أدوات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ وأبرزت أنه عند تقديم المساعدة في حالات الطوارئ لسكان كوسوفو كان من الضروري عدم نسيان حالات الطوارئ/ الأزمات في أجزاء أخرى من العالم، بما في ذلك البلدان الأفريقية والآسيوية. ووافقت على أن موضوع الإعادة إلى الوطن موضوع هام للغاية، مشيرة إلى أن الصندوق لديه مشاريع تركز على التعليم والخدمات التي تقدم إلى اللاجئين العائدين.

١٨٥ - وذكرت نائبة المديرة التنفيذية، في ردها على تساؤل بشأن شركاء الصندوق أن شركاء الصندوق يشملون مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والمنظمة الدولية للهجرة، و ٢٢ منظمة غير حكومية منها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر، والاتحاد الدولي للوالدية المنظمة، ومنظمة كير (تعاونية الإغاثة الأمريكية في كل مكان)، وصندوق إنقاذ الطفولة ورابطة المرشدات. وذكرت أن إدراك حقيقة أن العمل مع المنظمات غير الحكومية

المحلية شيء أساسي كان من أهم الدروس المستفادة، لأن الموظفين الدوليين التابعين لمختلف الوكالات كان يجري إجلاؤهم في كثير من حالات الطوارئ والنزاعات. ووافقت على أهمية التدريب فأشارت إلى أن المانحين عبروا عن اهتمامهم بدعم تدريب موظفي الصندوق وتدريب موظفي الوكالات الأخرى. وأوضحت فيما يختص بالتساؤل عن "السكان المتأثرين بالحرب من غير النازحين"، أن الإشارة هنا تخص مجموعات السكان الذين لم ينزحوا فعلا ولكنهم تأثروا بالأضرار التي لحقت بالبنى الأساسية وبتوقف الخدمات بسبب الحرب. وفيما يختص بموضوع قواعد البيانات الديمغرافية، وافقت على أنها قد تشكل حساسية سياسية. ولاحظت أن الصندوق يركز أساسا على تقديم المساعدة في عمليات التقييم وجمع البيانات وتحليلها من أجل دعم التخطيط وإعادة التأهيل. وذكرت أيضا، في ردها على التساؤل بشأن المؤشرات والتقييم، أن الصندوق قد شرع في عملية تقييم في البوسنة والهرسك وجمهورية تنزانيا المتحدة والصومال. وأضافت أن الفريق المشترك بين الوكالات يركز أيضا على المؤشرات وقياسات الأداء.

١٨٦ - وفيما يتعلق ببرمجة الأموال المأخوذة من البرامج القطرية، ذكرت كبيرة مسؤولي التنسيق أن البرمجة كثيرا ما تقتصر على تمويل الموارد لفترة مؤقتة. وأوضحت أن تمويل البرامج القطرية لا يستخدم في حالات الطوارئ/الأزمات إلا بموافقة الحكومات. وأشارت إلى أن برنامج الصندوق الخاص بتقديم المساعدة لأذربيجان قد اشتمل، بناء على اقتراح حكومة أذربيجان، مبلغا محددا جرى الاحتفاظ به لتلبية احتياجات الأعداد الكبيرة من النازحين في الداخل. وذكرت كذلك، في ردها على تساؤل حول قيام الصندوق بتنفيذ المشاريع أن الصندوق لا ينفذ مشاريع في حالات الطوارئ/الأزمات ولكنه ينفذ في مناسبات معينة مكونات محددة في المشاريع، كالحصول على التدريب من الخارج أو في المؤسسات الدولية مثلا. وفيما يختص بالسؤال عن تخزين مجموعات أدوات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ، قالت إن توفير مجموعات الأدوات كان يتم فيما مضى عن طريق صندوق دائر، غير أن الصندوق لم يكن كبيرا بما يكفي لتلبية كل الاحتياجات، مما أدى إلى نفاذ المخزون في السنة الماضية. وأوضحت أن المجموعة الأولى من أدوات الطوارئ لم تكن تشمل مستلزمات الصحة الإنجابية. وبعد ذلك تعاون فريق مشترك بين الوكالات، شمل صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية بجانب منظمات غير حكومية مختلفة، في إعداد مجموعة من أدوات الصحة الإنجابية لحالات الطوارئ تم تضمينها الآن في كتالوغ منظمة الصحة العالمية.

١٨٧ - وقد اعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٦/٩٩ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان للصحة الإنجابية في حالات الطوارئ

إن المجلس التنفيذي:

١ - **يحيط علما مع التقدير** بتقرير المديرة التنفيذية عن دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان للصحة الإنجابية في حالات الطوارئ (DP/FPA/1999/6)؛

٢ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٩، مع مراعاة جميع الآراء التي أبديت في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩، تقريرا يتضمن مقترحات محددة بشأن إجراءات صندوق الأمم المتحدة للسكان للبرمجة في حالات الطوارئ.

١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

بيان مدير البرنامج

١٨٨ - تكلم مدير البرنامج أمام المجلس التنفيذي عن موضوع "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اليوم". وقدم أيضا معلومات مستكملة عن أنشطة البرنامج فيما يتعلق بأزمة كوسوفو وحقوق الإنسان والتنمية ومتابعة إعصار ميتش والاستعداد لمواجهة مشكلة سنة ٢٠٠٠.

١٨٩ - وأبلغ مدير البرنامج المجلس التنفيذي أن البرنامج الإنمائي قد قطع شوطا طويلا في وضع نموذج جديد، مما أسفر عن قيام منظمة ترتبط بالاهتمامات الإنمائية المعاصرة وأولوياتها. كما أن الخدمات صارت مركزة فيما أصبح البرنامج الإنمائي أكثر نشاطا في مساهمته في الجهود الأوسع للأمم المتحدة. كما أن المجلس قام بدور حاسم في تشكيل مختلف جوانب البرنامج الإنمائي في صورته الجديدة من خلال قراريه التاريخيين، هما ١٤/٢٩ و ٢٢/٩٥. وبفضل قيادة المجلس استطاع البرنامج الإنمائي أن يقدم مساهمات متميزة تركز على البلدان في كل من المجالات الرئيسية لبرنامجه، مع التركيز عموما على صقل المبادئ التوجيهية المعتمدة في القرار ١/٩٨. وقد أعادت المنظمة رصد مواردها وغيرت عملية برمجتها القطرية وفقا لتوجيه المجلس. كما أصبح البرنامج الإنمائي منظمة إنمائية أكثر رشدا وتماسكا وتركيزا على النتائج في إطار خطة البرنامج الإنمائي لعام ٢٠٠١ الموضوعة لمواكبة التغيرات. كما أن البرنامج الإنمائي يتحرك بسرعة من أجل وضع نظامه الجديد لوضع التقارير بحيث ينصب على النتائج المتحققة.

١٩٠ - وقال إن البرنامج الإنمائي هو الأداة الإنمائية الأساسية للأمم المتحدة في مجالات أساسية هامة، ويعمل حاليا بشكل أوثق مع مؤسسات المنظومة، والحكومات، والمجتمع المدني لبناء السلم وتشجيع المصالحة الوطنية واحتواء الأزمات الإنسانية لإتاحة فرص التنمية. كما تتعاون المنظمة في ترجمة الآثار العالمية للعقد إلى برامج عمل إقليمية وقطرية، لا سيما مسألتي الفقر وأساليب الحكم، وهما هدفان حددهما مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. ويقوم البرنامج الإنمائي في نطاق منظمة الأمم المتحدة بتعزيز دوره كمدير وممول لنظام المنسق المقيم، ويعمل على أساس شراكات مع الصناديق والبرامج الأخرى داخل الأفرقة القطرية للأمم المتحدة لزيادة أثر عمليات الأمم المتحدة على الصعد القطرية.

١٩١ - وقال إن المستوى القطري هو المستوى الذي ما زال البرنامج الإنمائي يقدم فيه أعظم الفائدة وهناك ورقة مرفقة بالنسخة الموسعة من بيانه وهي تعطي ٢٥ مثلا على عمل المجالات الرئيسية للبرنامج. وهذه الأمثلة تبين كيف أصبح البرنامج الإنمائي حاليا شريكا حيويا ومستجيبا ومتميزا.

١٩٢ - ثم طرح مدير البرنامج مجموعة من الأمثلة عن منجزات البرنامج الإنمائي التي وردت في الورقة الموزعة. وشملت هذه الأمثلة أنشطة في إطار أساليب الحكم، بما في ذلك أمثلة من ألبانيا وبوروندي وغواتيمالا وإندونيسيا، وأيضا في إطار برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. أما في مجال الفقر والتنمية، فقد ساعد البرنامج الإنمائي أكثر من ١٠٠ بلد في دراسة نطاق الفقر ومقوماته السكانية، وصياغة خطط العمل، والمساعدة في التغلب على أوجه ضعف القدرات الوطنية. وقد قدم تقرير البرنامج الإنمائي لعام ١٩٩٨ المعنون "التغلب على فقر البشر" نظرة عامة على المنجزات الوطنية للوفاء بأهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية حتى الآن. كما دعم البرنامج الإنمائي إعداد حوالي ١١٤ تقريرا وطنيا للتنمية البشرية.

١٩٣ - وبهدف دعم أفريقيا، اشترك البرنامج في رئاسة اللجنة التوجيهية لكامل منظمة الأمم المتحدة المعنية بالمبادرة الخاصة بأفريقيا، التابعة للجنة التنسيق الإدارية. كما ساعد البرنامج الإنمائي في تنسيق الجهود المشتركة لمنظمة الأمم المتحدة في استهداف الفقر.

١٩٤ - وشدد مدير البرنامج على أن المشاريع الواردة في مرفق بيانه تؤكد على استمرار ارتباط عمل البرنامج الإنمائي في مواجهة التحديات الإنمائية الكبرى التي تواجه العالم المعاصر.

حادي عشر - شؤون المالية والميزانية والإدارة

١٩٥ - قدمت مساعدة مدير البرنامج، مديرة مكتب خدمات المالية والإدارية، موجزا لتقرير مدير البرنامج الإنمائي المتعلق بإدارة المخاطر المالية للبرنامج الإنمائي، مع استعراض احتياطيه التشغيلي الوارد في الوثيقة DP/1999/5/Rev.1، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الوارد في الوثيقة DP/1999/26.

١٩٦ - وذكرت أن الاستعراض قد أجري لكي يغطي ثلاثة عناصر أساسية هي: قصور المعدل الحالي للاحتياطي التشغيلي اللازم للموارد العادية؛ وتعريف مصطلح "السيولة" في سياق أنشطة البرنامج الإنمائي؛ والحاجة إلى وضع احتياطي منفصل يغطي المخاطر المرتبطة بإدارة البرنامج الإنمائي للموارد الأخرى.

١٩٧ - وأوجزت مساعدة مدير البرنامج الاهتمامات الرئيسية التي أبدتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عند استعراضها للوثيقة DP/1999/5/Rev.1 وهي: (أ) أن الورقة لم تعالج أثر زيادة معدل الاحتياطي على عملية البرمجة؛ (ب) هناك مسألة تتعلق بضرورة تنقيح الصيغة اللازمة لاحتياطي الموارد العادية عند ما استخدم الاحتياطي مرة واحدة فقط في السنوات السابقة؛ (ج) طرح رأي بأن الصيغة المنقحة نظرية أكثر من اللازم.

١٩٨ - وقالت إنها أبلغت المجلس التنفيذي بآراء البرنامج الإنمائي بشأن الاهتمامات التي أبدتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. ولاحظت أن المعدل الحالي الاحتياطي لن يتغير كثيرا نتيجة تطبيق الصيغة الجديدة، فالحقيقة أن هذه الصيغة الجديدة قد أدخلت مزيدا من الشفافية والاستقرار، نظرا لاستخدامها للمقابلة بين المعلومات السابق توافرها مقابل المعلومات التي تقدم التنبؤات. وعلقت على الاستخدام المحدود من الاحتياطي قبل ذلك، قالت إن الاستخدام المحدود للاحتياطي قبل ذلك لا يمثل أي دليل على احتياجات المستقبل، ولاحظت أن البرنامج كانت لديه سيولة زائدة كافية في سنوات سابقة.

١٩٩ - ثم طلبت من المجلس التنفيذي أن ينظر في استخدام الصيغة، مع تعديلها وفق معامل الارتباط الخاص بخطر المسؤولية بحيث تصبح نسبته ١٠ في المائة بدلا من ٢٥ في المائة. وعلى أساس أن هذا التغيير يستجيب لتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ويوفر للبرنامج الإنمائي احتياطيا قدره ١٨٣ مليون دولار، أي نحو نفس حجم الاحتياطي الحالي.

٢٠٠ - وطلب وفد تأجيل النظر في الصيغة الجديدة حتى موعد انعقاد الدورة السنوية لعام ١٩٩٩، ولاحظ أن بعض الحكومات ليس لديها متسع من الوقت لكي تتدارس تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

٢٠١ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الذي يتناول إدارة المخاطر المالية للبرنامج الإنمائي، واستعرض الاحتياطي التشغيلي (DP/1999/5/Rev.1)، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن إدارة الأخطار المالية على البرنامج الإنمائي، كما استعرض الاحتياطي التشغيلي (DP/1999/26)، وقرر استئناف النظر في الوثائق في دورته السنوية لعام ١٩٩٩.

ثاني عشر - البرنامج الإنمائي: أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة

إطار التعاون القطري

٢٠٢ - اعتمد المجلس التنفيذي أول إطار للعمل القطري الخاص بآروبا (DP/CCF/ARU/1 و Corr.1).

تقديم المساعدة إلى الصومال

٢٠٣ - وقدم مدير البرنامج المساعد، مدير المكتب الإقليمي، عرضا أفاد في اطلاع المجلس التنفيذي على المستجد في حالة البرنامج الإنمائي في الصومال، وسلط الضوء على نواح من تقرير مدير البرنامج (DP/1999/11). ونظرا لحالة البلد ونظرا لغياب حكومة مركزية، جرى اعتماد أنشطة البرنامج الإنمائي وتنفيذها على أساس دراسة كل مشروع على حدة. وكانت نيروبي تدير جميع الأنشطة في ضوء حالة الأمن في مقديشيو. وعمل البرنامج الإنمائي مباشرة مع ثلاث شرائح من المجتمع الصومالي وهي المجتمع المدني، والقطاعات الاقتصادية، وقطاع المقاولين، ومع مؤسسات عامة ناشئة في بعض أنحاء الصومال، بالإضافة إلى منظمات غير حكومية دولية.

٢٠٤ - ومن حيث التركيز الجغرافي، عمل البرنامج الإنمائي في ثلاث مناطق معروفة بأنها مناطق انتعاش وتحول وأزمات، وركز على ثلاثة مجالات رئيسية من التدخلات هي، تمكين المجتمع المدني، وتعزيز الهياكل الإدارية، وتشجيع إيجاد بيئة مواتية للانتعاش وإعادة التكامل.

٢٠٥ - وبعد ذلك سلط الضوء على بعض النتائج الرئيسية في مجالات المساهمة المذكورة أعلاه، خصوصا في مجال إزالة الألغام، وبرامج الحماية المدنية والتعليم المدني، فضلا عن برنامج فرعي لتشجيع الانتعاش الاقتصادي، خصوصا في مسائل جوهرية تتعلق بالموانئ والأنشطة التجارية وفي مجال برنامج الإصلاح، كان البرنامج الإنمائي موجودا في خمس مناطق منفصلة من البلد. وقد ساعد البرنامج حتى الآن في تحسين قنوات الري والإمدادات التقليدية من المياه، وأنشأ نظما للقروض الصغيرة، مع تركيز قوي على تمكين المرأة. واعتبارا من السنة الحالية، سوف يركز برنامج الإصلاح على مناطق مختارة لبناء قدرة لها في مجال الإدارة المحلية. وأخيرا، في مجال المستوطنات البشرية، دعم البرنامج الإنمائي خمس بلديات في الشمال الغربي والشمال الشرقي من البلد. كما قدم البرنامج دعما ومساعدات في تحسين أحوال المعيشة في مجالات تخطيط المدن وإمدادات المياه والمرافق الصحية والمالية.

٢٠٦ - ومن ناحية تعبئة الموارد، كان لدى البرنامج الإنمائي برنامج قيمته ٢٩ مليون دولار للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، بالإضافة إلى نحو ستة ملايين دولار. في صورة تقاسم التكاليف. بين عدة جهات أو في صورة صناديق استئمانية أما عن مسألة التنسيق، فإن الفريق القطري للأمم المتحدة وهيئة تنسيق المساعدة المقدمة إلى الصومال قد أصدر نداء موحدا من الأمم المتحدة، وهو يعتبر أول وثيقة شاملة تدعو إلى تدخل دوائر المساعدة الدولية في الصومال. وقد بدأ هذا النداء في عام ١٩٩٩ من جنيف في. كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، بناء على الحاجة إلى جمع ٦٥ مليون دولار، جمع منها حتى الآن ١٠ في المائة. وعمل فريق منظومة الأمم المتحدة بشكل أوثق خلال الشهور القليلة الماضية، كما تقرر عقد معتكف عمل بقيادة المنسق المقيم في نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٩. من أجل إعداد استراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة للسنة القادمة.

٢٠٧ - وسيقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إطار النتائج الاستراتيجية في عام ١٩٩٩، وكان المشروع الأول من هذا الإطار من أجل الصومال قيد الإعداد. وبالإضافة إلى هذا، يزمع البرنامج تقييم أثر البرنامج المذكور في وقت لاحق من عام ١٩٩٩. وقد شرع العمل فعلا في الاستعراض ربع السنوي استعدادا لإطار النتائج الاستراتيجية ولتقييم الأثر على نحو أكثر عمقا فيما بعد خلال السنة. وينظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى موضوع المسؤولية عن الأموال المتلقاة من الشركاء المانحين على أنه مجال يتعين تعزيزه. وقد أكدت مديرة البرنامج المساعدة لأعضاء المجلس التنفيذي أن المكتب الإقليمي للدول العربية سيعمل جاهدا على بلوغ هذا الهدف، سويا مع الفريق في الصومال.

٢٠٨ - ولاحظ أحد الوفود أن في حالة الصومال تحديا واضحا، ولا سيما في الجزأين الجنوبي والأوسط من البلاد، حيث يسهم شلل الهياكل الأساسية وانعدام السلام وغياب حكومة وطنية والبطالة المستشرية، في جعل الجهود الإنمائية الناجحة صعبة منذ البداية. وأثنى الوفد على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحمله مسؤولية هذه المهمة. إذ يبدو أن لا أحد يرغب في الاشتراك في هذه الجهود إلا الأفراد المتفانين في

العمل. كما أعرب الوفد عن ارتياحه إزاء تركيز ٢٨ في المائة من المشاريع على الجزأين الشمالي - الغربي والشمالي - الشرقي من الصومال، اللذين يسودهما الاستقرار نسبيا. وتشير التقارير الواردة من المكتب الميداني للوفد المعني أن الأنشطة تضمنت مجالي إزالة الألغام وإصلاح الحكومة بكل أهميتهما. وتعمل حاليا حكومة المتكلم بشكل وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للمساعدة على إعادة ٠٠٠ ٢٥٠ لاجئ في إثيوبيا إلى الجزء الشمالي الغربي من الصومال، حيث الأحوال أكثر استقرارا من بقية البلاد. لذا كانت برامج المعونة الإنمائية هامة لنجاح إعادة الدمج هذه.

٢٠٩ - وكان الوفد قد تلقى تقارير مؤسفة عن المشاكل الداخلية في برنامج الصومال التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعن الصعوبات في التنسيق بين الفريق التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ولكن يبدو استنادا إلى أحدث المعلومات لديه أن هذه المشاكل في طريقها إلى الحل. كما علم الوفد بحدوث بعض التنقلات بين الموظفين في الآونة الأخيرة، وسأل عن الوقت الذي سيصل فيه الفريق الجديد حسب رأي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما سأل عن الخطوات التي اتخذها البرنامج الإنمائي، بعد كل تلك التعديلات التي طرأت على البرنامج المنفذ لضمان الاستمرارية في المشاريع الجارية، التي أرجئ كثير منها فعلا. وأعرب الوفد عن تقديره للبرنامج الإنمائي إذا ما قام باستعراض للوقائع التي حدثت مؤخرا في مكتب البرنامج في الصومال. وفي هذه الأثناء، قدم الوفد إلى الأمانة أسئلة وتعليقات محددة، معربا عن التطلع إلى معرفة ما يفعله البرنامج الإنمائي لحل المشاكل في ذلك البرنامج الهام، إذ يعتبر الوفد أن أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السابقة في شمال غرب الصومال تقوم بدور هام في إحلال قدر من الاستقرار في المنطقة، وهو يود أن يرى تلك الأنشطة تستمر بنجاح.

٢١٠ - وشكرت مديرة البرنامج الوفود لما قدمته من دعم، بما في ذلك الدعم المقدم في الميدان في الصومال. وأحاط المكتب الإقليمي للدول العربية عن استعداده لتقديم أية معلومات إضافية تطلبها الوفود عن جميع الأنشطة في الصومال، التي يضطلع بها، كما سبق أن أشير إلى ذلك، في ظل ظروف صعبة للغاية. وفيما يتعلق بمسألة إعادة الدمج، فإن هذا هو أحد المجالات الرئيسية في أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي يضطلع بها بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وغيرها. وإذا كان قد حدث بعض سوء الفهم في الماضي فهذا في طريقه إلى الحل. وسوء الفهم هذا يتعلق بمسألتي سرعة عودة اللاجئين واستعداد الصومال، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لإعادة دمجهم بشكل سليم. وكانت هناك في الآونة الأخيرة بعثة مشتركة، بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، توصلت إلى تقييم وخطة عمل موحَّدين لمعالجة هذه المسألة في منطقة هرجسيا. وكانت هناك بعض المسائل التي تؤثر في إدارة المكتب القطري. وكما تعلم الوفود، فإن للبرنامج الإنمائي مكاتب قطرية كثيرة في جميع أنحاء العالم، ومن الطبيعي أن تظهر نواح مثيرة للقلق بين آونة وأخرى. لكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ينظر إلى المسألة بجدية ويتحرك بسرعة لحلها. وقد التمست الترشيحات فعلا لشغل وظائف المنسق المقيم/الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونائب الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولدى البرنامج عدد من المرشحين. كما أكدت لأعضاء المجلس أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيختار فورا أفضل المرشحين من أجل المهمة الصعبة في الصومال. وفي هذه الأثناء، كان مقر برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي يرصد البرنامج عن كثب. وعلاوة على ذلك، كانت جميع المشاريع تدار من قبل كبار المستشارين التقنيين الدوليين في الميدان. ولذلك كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واثقا بأن في وسعه ضمان الانتقال السلس في الجانب التنفيذي.

٢١١ - وقد أحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير عن المساعدة المقدمة إلى الصومال الوارد في الوثيقة DP/1999/11 مع الملاحظات التي أبديت بشأنه. وفوض مدير البرنامج مواصلة الموافقة على المشاريع في الصومال على أساس كل حالة على حدة.

المساعدة المقدمة إلى مونتسيرات

٢١٢ - قدم نائب مدير البرنامج المساعد، نائب مدير المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مذكرة مدير البرنامج بشأن المساعدة المقدمة إلى مونتسيرات (DP/1999/12 و Corr.1). وتقدم هذه المذكرة طلبا للموافقة على المشاريع لدى حكومة مونتسيرات على أساس كل حالة على حدة كتدبير مؤقت. ففي أعقاب سلسلة من ثوران البراكين استمرت من عام ١٩٩٥ حتى عام ١٩٩٧، طلب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إرجاء موافقة المجلس التنفيذي على إطار التعاون القطري لمونتسيرات في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧ للمجلس التنفيذي، محبذا تقديم مزيد من دعم الطوارئ والإصلاح إلى الحكومة. وقد أبلغ المجلس في دورته السنوية لعام ١٩٩٨ بالتطورات فيما يتعلق بمونتسيرات ولُفت الانتباه إلى الحاجة إلى دراسة مركز القطر المساهم الصافي للبلد، بالنظر إلى آثار البراكين المدمرة. وما برح الدعم يقدم إلى الحكومة منذ ذلك الحين. وقد ساعد البرنامج الإنمائي، في جملة أمور، في استعراض مشروع خطة التنمية المستدامة لمونتسيرات، التي كانت قد أقرت، وشارك بصفة مراقب في مناقشة ورقة السياسة القطرية بين حكومتي مونتيسرات والمملكة المتحدة. كما أنجز مزيد من دعم الطوارئ وكان يقدم من خلال تعاون تشترك فيه الحكومتان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومتطوعو الأمم المتحدة. وفي ضوء هذه العمليات المختلفة الجارية خلال معظم عام ١٩٩٨، أعربت الحكومة بوضوح عن رغبتها في إبطاء خطى العمل في إعداد إطار التعاون القطري الجديد. وكان في مقدمة المجالات المثيرة للاهتمام الحاجة إلى إنجاز خطة التنمية المستدامة كأساس لوضع برنامج دعم طويل الأمد مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن المتوقع أن تبدأ عملية إعداد إطار التعاون القطري الجديد بشكل جدي في النصف الثاني من عام ١٩٩٩، مع توقع تقديم إطار تعاون قطري إلى المجلس في مطلع عام ٢٠٠٠. ولذلك فإن طلب الموافقة على أساس كل حالة على حدة سيسهل استمرار برنامج الدعم الحالي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بانتظار إنجاز إطار التعاون القطري.

٢١٣ - وقد أحاط المجلس التنفيذي علما بمذكرة مدير البرنامج بشأن المساعدة المقدمة إلى مونتسيرات (DP/1999/12 و Corr.1)، وفوض المدير الموافقة على المشاريع في مونتسيرات على أساس كل حالة على حدة.

المخصصات الأولية لهدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣

٢١٤ - قدم مدير شعبة تخطيط الموارد والتنسيق عرضا موجزا للوثيقة (DP/1999/27)، التي أعدت استجابة لمقرر المجلس التنفيذي ٢/٩٩ وقدمت المخصصات الأولية لهدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية، في

إطار البند ١-١-١ (الهدف ١) لفترة الثلاث سنوات ٢٠٠١ - ٢٠٠٣. وقد حُسبت هذه المخصصات وفقا لمنهجية التوزيع التي أقرها المجلس، وعلى أساس هدف الأموال الأساسية السنوي البالغ ١,١ بليون دولار. وسوف تقدم مخصصات (الهدف ١) النهائية، مع مراعاة أية تنقيحات مادية في الناتج القومي الإجمالي للفرد لعام ١٩٩٧، إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٠. وتم الاتفاق على أن يقوم مدير البرنامج، حسب التفويض وعند الاقتضاء، بتعديل مستويات البرمجة بما يتناسب وجميع بنود البرنامج وفقا لتقديرات الأموال الأساسية المتاحة، وذلك عند الإفراج عن الموارد خلال هذه الفترة.

٢١٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بالمخصصات الأولية بهدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ (DP/1999/27).

ثامنا - مسائل أخرى

لجنة التنسيق المعنية بالصحة

٢١٦ - وافق المجلس التنفيذي على اختيار ممثلي مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، الدكتورة كارول فلاسوف (كندا) عضوا والدكتور إيف بيرجفين (كندا) عضوا مناوبا؛ ومجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، السيد إنريك نيغيل كوميندييرو فرنانديز (كوبا) عضوا والسيد بيدرو موراليس (كوبا) عضوا مناوبا، للعمل في لجنة التنسيق المعنية بالصحة، المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان لفترة عضوية مدتها سنة.

برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان في بيرو

٢١٧ - بناء على طلب المجلس التنفيذي، قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان عرضا موجزا للبرنامج الذي يدعمه في بيرو. وأعربت مديرة شعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن ترحيبها بفرصة إشراك المجلس في الاطلاع على بعض التطورات التي حدثت في البرنامج الوطني لبيرو بشأن الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة. وأشارت إلى أنه اعتبارا من أواخر عام ١٩٩٧، كانت هناك تغطية صحفية واسعة النطاق، كما تركّز الاهتمام على خدمات التعقيم داخل البلد حينما ترددت ادعاءات بإساءة استخدام البرنامج. ولأسباب واضحة، فإن هذا الموضوع أثار قلقا بالغا لدى الصندوق منذ البداية، وقام بمتابعة الحالة عن كثب. وفي الوقت الراهن، جرى الحصول على تأكيدات من السلطات الوطنية باتباع الآليات الملائمة لضمان أن تسترشد خدمات التعقيم وبرنامج الصحة الإنجابية عموما، وبصورة واضحة، بأعلى معايير نوعية الرعاية واحترام الحقوق الإنجابية للأفراد. ودعم الصندوق بنشاط العملية الرامية إلى ضمان منع الممارسات والإساءات القسرية، وضمان الحقوق الإنجابية وجعلها دائما في موقع الصدارة من برنامج تنظيم الأسرة.

٢١٨ - وأشارت إلى أن مدير برنامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة بوزارة الصحة في بيرو سيقدم استعراضا موجزا ومستكملا للتحقيق الذي أجرته الحكومة وخطوات المتابعة التي تضطلع بها. وباختصار، فإن التقارير التي جرى توفيرها توضح أنه لم تكن هناك أي عمليات تعقيم جماعية قسرية حسبما ادعت الصحافة الدولية. ومن الواضح أن ما جرى اكتشافه لم يكن سوى حالات من إساءة الاستخدام، وسوء

الخدمات، وقصور الرصد، وغياب المشورة الكافية لضمان توفير المعلومات الكاملة والاختيار الواعي، والافتقار إلى متابعة أحوال المرضى. وقالت إن وجود أهداف محددة للبرنامج ترتب عليه اتباع نُهج مغالية في تحمسها للترويج لاستخدام وسائل منع الحمل الجراحية، مما أدى إلى بعض المساوئ. وكررت وزارة الصحة تأكيدها، في آذار/ مارس ١٩٩٨، أن التحقيقات التي أجرتها بيَّنت أن نظام تحديد عدد المواليد يتعارض مع السياسة الوطنية والصحة الإنجابية، وأن برنامج تنظيم الأسرة جرى تعديله لكي يركز على مساعدة الرجال والنساء في تحديد غاياتهم الإنجابية. وجرى تنفيذ مجموعة من التدابير لكفالة مبدأ الاختيار الحر والواعي، وتحسين نوعية الرعاية.

٢١٩ - وشددت المديرة على أن الجهود التي يبذلها الصندوق في البلد دعمت تنفيذ التدابير التي اتخذتها وزارة الصحة، بالتعاون مع مختلف الأجهزة الحكومية وغير الحكومية والوكالات الأخرى، وتتوافق هذه التدابير تماما مع البرنامج القطري الجاري للصندوق للفترة ١٩٩٧-٢٠٠١، الذي يركز على النهوض بالرعاية وتعزيز الحقوق الجنسية والإنجابية. وقد تركَّز دعم الصندوق على تعزيز القدرات الإدارية والتقنية لمقدمي الخدمات الصحية، وعلى تدريبهم في مجالات الحقوق الجنسية والإنجابية، والقضايا المتعلقة بنوع الجنس والقضايا الاجتماعية - الثقافية. وفيما يتعلق بدور الصندوق في معالجة المشاكل التي كشف عنها البرنامج الوطني، لاحظت المديرة أنه بناء على طلب من وزارة الصحة، في شباط/فبراير ١٩٩٨، تعاونت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية مع الصندوق في إيفاد بعثة استعراض تقنية مشتركة أكدت على أن التعقيم يحظى بمكان الأولوية بالنسبة إلى الوسائل الأخرى، وأن القضايا المتعلقة بنوعية الرعاية تتطلب اهتماما فوريا. وقد عززت التوصيات الواردة في التقرير المشترك بين منظمة الصحة للبلدان الأمريكية والصندوق، المقدم إلى الوزارة، التوصيات التي سبق أن قدمها مكتب أمين المظالم وجرى إدماجها في التدابير النهائية التي اتخذتها الوزارة لتحسين البرنامج الوطني. ومنذ آذار/ مارس ١٩٩٨، دأب الصندوق على تقديم التوجيه والدعم التقني والمالي بما يكفل على نحو تام تضمين مبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في البرنامج، بما في ذلك التأكيد الواضح على ضمان الاختيار الواعي. وشكلت اللجنة الثلاثية الوطنية للسكان والتنمية، التي أنشئت في آب/أغسطس ١٩٩٧ بدعم من الصندوق، إحدى الآليات التي عمل الصندوق من خلالها على تعزيز وتحسين نوعية الرعاية. وأضافت قائلة إن وزارة الصحة تقوم، بدعم من الصندوق، بتطوير نظام متكامل ودائم للرصد والتقييم لقياس ومتابعة الجوانب النوعية لتقديم الخدمات.

٢٢٠ - وبعد ذلك قام مدير الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة بوزارة الصحة في بيرو بإحاطة المجلس التنفيذي علما بالبرنامج الوطني بشأن الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة. وشكر المجلس على ما يبديه من اهتمام بالبرنامج الوطني. وأشار إلى أن حكومة بيرو تعطي أولوية عليا لتوفير خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، وتقر بأهميتها بالنسبة لنماء الأفراد وتنمية البلد. ولهذا السبب، قامت الحكومة، منذ عام ١٩٩٠، بزيادة مساهمتها في برنامج وزارة الصحة زيادة كبيرة، وهو البرنامج الذي يفي الآن باحتياجات ٧٠ في المائة من سكان البلد. وكانت الحكومة توفر نسبة ٥ في المائة من ميزانية البرنامج في عام ١٩٩٠؛ وارتفعت هذه النسبة في عام ١٩٩٩ إلى ٧٠ في المائة. وأتاح التزام الحكومة بزيادة الموارد المخصصة للبرنامج إمكانية التوسع في الخدمات المقدمة إلى المناطق الريفية. ومنذ عام ١٩٩٥ أيضا، يقوم البرنامج الوطني بتوفير جميع خدمات تنظيم الأسرة للمستفيدين. وأزيلت جميع العوائق القانونية أمام التعقيم. وفي

ضوء الزيادة الكبيرة في الطلب على خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، تعذر الاحتفاظ بنوعية الخدمات في ذلك الوقت. وبحلول نهاية عام ١٩٩٧، كانت هناك شكاوى من بعض الصحف والمنظمات غير الحكومية إزاء تنفيذ البرنامج، وادعت هذه الصحف والمنظمات بحدوث عمليات تعقيم قسرية جماعية، وبعدم توفير المعلومات الكافية قبل إجراء العمليات للمستفيدين. وكانت الحكومة قد أبلغت بنحو ٢٠٠ من هذه الحالات المدعاة، وأجرت وزارة الصحة تحقيقات خلصت إلى أن أكثر من نصف هذه الحالات لم تكن مدعمة بالأدلة الكافية، أما الحالات الباقية فقد نشأت عن عيوب في نوعية البرنامج. وبعد ذلك طلبت الحكومة من الصندوق ومنظمة الصحة العالمية إيفاد بعثة تقنية إلى بيرو لاستعراض وتقييم تنفيذ البرنامج. وخلص فريق الاستعراض والتقييم إلى أنه كانت هناك حالات لم توفر فيها للمستفيدين المعلومات الكافية عن الإجراءات الجراحية قبل إعطاء موافقتهم. وفي بعض الحالات لم توقع نماذج الحصول على الموافقة، ولم يكن هناك تقيد ببروتوكول المتابعة فيما بعد العمليات. كما أن بعض الجراحين لم يكونوا مؤهلين حسب الأصول.

٢٢١ - وأشار المدير أيضا إلى أنه منذ آذار/ مارس ١٩٩٨، تقوم وزارة الصحة بتنفيذ استراتيجية لتحسين نوعية البرنامج الوطني. وشملت التدابير المتخذة ما يلي: تزويد موظفي البرنامج بتعليمات مكتوبة بشأن السياسات تحظر تحديد عدد المواليد من أجل تحقيق غايات البرنامج. وجرى إيضاح أن غايات البرنامج هي مجرد نقطة مرجعية لإتاحة تقييم الموارد المالية والسوقية. وتم إنشاء نظام متكامل للرصد لكي يعنى بنوعية الإدارة وليس مجرد تقديم الخدمات؛ وتم وضع قواعد للحصول على الموافقة، من بينها قيام الجراحين بتزويد المستفيدين بقوائم للمراجعة قبل القيام بأي تدخل جراحي؛ وجرى تزويد مقدمي الخدمات، بما في ذلك الأطباء، بالتدريب على توفير المشورة، مع التأكيد على احترام حقوق الإنسان؛ وجرى تحسين الجوانب الجراحية لعمليات التدخل الجراحي وللعلاج اللاحق للعمليات؛ وجرى الأخذ بفترة انتظار مدتها ٧٢ ساعة ما بين عملية تقديم المشورة وإجراء العملية الجراحية؛ وأصبح يتم التصديق على الجراحين بمشاركة من كلية الطب في بيرو؛ وأصبحت وزارة الصحة تشارك في كفالة توفير الهياكل الأساسية، والمعدات، وسلامة الإجراءات الجراحية. وأضاف قائلا إن القواعد الوطنية الجديدة للبرنامج أعدت في أعقاب مناقشات مع المنظمات غير الحكومية وغيرها من أطراف المجتمع المدني. وتشارك وزارة الصحة أيضا في لجنة ثلاثية وطنية، تضم ممثلين للحكومة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى، وهي اللجنة التي أنشئت في عام ١٩٩٧ لرصد تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وتقوم وزارة الصحة، بصورة دورية، بإبلاغ اللجنة بالتقدم المحرز في تنفيذ البرنامج الوطني بشأن الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة. ومن خلال تبادل المعلومات على هذا النحو، نشر في شباط/فبراير ١٩٩٩ بيان تم التوصل إليه بتوافق الآراء وجاء فيه أن التقارير التي نشرتها وسائط الإعلام عن عمليات التعقيم القسرية المدعاة في بيرو هي تقارير خاطئة ولا تعكس واقع الحال. وأشار إلى أن وسيلة منع الحمل الرئيسية في بيرو هي ما يتم عن طريق المحقونات وليس عمليات التدخل الجراحي. ومع إدخال تحسينات على نوعية الخدمات، طرأت مؤخرا زيادة على الطلب فيما يتعلق بعمليات قطع القنوات المنوية وربط عنق الرحم. واختتم بيانه بتوجيه الدعوة إلى الأطراف المهتمة بالأمر لزيارة بيرو للتحقق بنفسها من الجهود التي تبذلها وزارة الصحة لتحسين نوعية البرنامج الوطني.

٢٢٢ - وأبلغ الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة المجلس التنفيذي بأن بيرو سبق لها أن قدمت تقارير في مختلف محافل الأمم المتحدة عن برنامجها الوطني بشأن الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة. بيد أنه من دواعي سرور حكومة بيرو أن تقدم المعلومات الإضافية التي طلبها المجلس. وأكد أن حكومة بيرو، تمشيا مع دستور البلد ومع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، لا تلجأ إلى القسر مع الأفراد الذين يستفيدون من الخدمات التي يوفرها برنامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة. وأشار إلى أن البرنامج يوفر لذوي الموارد المحدودة فرصة المعرفة الواعية بخدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والحصول عليها مجانا، وهي الخدمات التي لم تكن لتتوفر لهم عن طريق آخر. وأضاف قائلا إن القضاء على الفقر هو أحد الأهداف الإنمائية الأساسية في البلد وأن الاستراتيجية الوطنية تركز على تلبية احتياجات الناس في مجالات الصحة والتعليم والتغذية والعمالة. وقال إن تنظيم الأسرة يشكل خيارا شخصيا يمكن لكل مواطن أن يمارسه بحرية كل حسب ظروفه الخاصة. وفي بيرو، استشيرت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بشأن توفير خدمات تنظيم الأسرة. ثم وجه الدعوة إلى جميع المنظمات غير الحكومية المهتمة بالأمر إلى زيارة بيرو للتحقق بنفسها من أوجه التقدم التي أحرزها البرنامج الوطني بشأن الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

٢٢٣ - وفي إثر بيان الإحاطة أعطيت الكلمة لثلاثة وفود أعربت عن تقديرها لهذا البيان. ووجهت الوفود الشكر إلى مدير برنامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة بوزارة الصحة لقيامه بزيارة خاصة إلى ليما، بيرو، لتقديم الإحاطة الإعلامية إلى المجلس التنفيذي، ولاحظت هذه الوفود أن المعلومات المقدمة ستكون بالغة الإفادة للسلطات في بلدانها في تناولها لما أثير من استفسارات وما أعرب عنه من شواغل. وأعرب أحد الوفود عن سروره لما لاحظه من قيام بيرو، بالتشاور مع الصندوق ومنظمة الصحة العالمية، باتخاذ خطوات للمعالجة الفورية للمشاكل التي واجهت البرنامج الوطني. وطلب وفد آخر أن تتاح لأعضاء المجلس التنفيذي نسخ من البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة، ورد السفير على ذلك بقوله بأن البيان سيجري توفيره فيما بعد لجميع أعضاء المجلس التنفيذي.

٢٢٤ - وأشارت مديرة شعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى أنه من دواعي سرورها أن المجلس التنفيذي رأى أن المعلومات المقدمة وافية بالغرض. وقالت إن الصندوق على استعداد لتقديم تفاصيل بشأن أي من المسائل التي جرت مناقشتها. ووجهت الانتباه أيضا الى الدعوة التي وجهها السفير توديلا إلى الأطراف المهتمة بالأمر لزيارة بيرو للاطلاع عن كثب على برنامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة. وأكدت من جديد أن الصندوق يشعر بالارتياح إزاء التدابير والاستراتيجية التي اعتمدتها وزارة الصحة في بيرو لتحسين نوعية البرنامج الوطني. وأكدت للمجلس أن الصندوق سيواصل تركيز الاهتمام على تعزيز الاستراتيجية المتعلقة بتحسين نوعية البرنامج.

ملاحظات ختامية

٢٢٥ - شكرت المديرة التنفيذية المجلس التنفيذي على نصائحه وتوجيهاته التي قدمها للصندوق. وذكرت أن الدورة كانت ممتازة بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان معربة عن تقديرها لارتفاع مستوى المناقشات وعمقها. ولاحظت أن الصندوق قد أفاد كثيرا من الحوار البناء الذي ساعد على إيضاح عدد

كبير من المسائل ذات الأهمية الأساسية بالنسبة للصندوق. وفي معرض ملاحظتها أن المجلس قد اتخذ ثلاثة مقررات هامة تتصل بأعمال الصندوق، فقد أكدت على أن من المهم بالنسبة للمجلس التنفيذي أن يشارك بصورة أوثق في مسائل التمويل، مضيفة أن العملية الاستشارية كانت من أنجع ما تكون بالنسبة لصندوق السكان. ثم وجهت شكرا خاصا إلى ممثلي كل من غانا والسويد والمملكة المتحدة واليابان لأنهم عملوا كوسيط ميسر للقرارات التي اتخذها المجلس.

٢٢٦ - كما شكرت المديرة التنفيذية موظفي خدمات المؤتمرات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تسهيل الإدارة السلسة للاجتماع معربة عن تقديرها الخاص للمترجمين الشفويين على حسن أدائهم. كما شكرت رئيس المجلس التنفيذي وأعضاء المكتب على دعمهم وشكرت بشكل خاص الرئيس على الطريقة الحيوية والصريحة والفعالة التي أدار بها وقائع الدورة. وأخيرا وجهت شكرها إلى جميع موظفي صندوق الأمم المتحدة على إخلاصهم وتفانيهم في العمل. ونوهت بأن الصندوق أصغر حجما من عدد من المنظمات الشقيقة له في منظومة الأمم المتحدة وأن هذا يعني باستمرار أن كثيرا من موظفيه يعملون وقتا أطول. وبالإضافة إلى ذلك كانت السنة حافلة بالأعمال بصورة غير اعتيادية بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء ما تم من استعراض الجهود الإنمائية للأمم المتحدة وعملية التقييم. وخلصت إلى تسجيل امتنانها لموظفي الصندوق على التزامهم وتفانيهم.

٢٢٧ - وتكلم معاون مدير البرنامج باسم المدير فشكر جميع الوفود التي شاركت في الاجتماع الأول للتمويل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعقود في ١٥ نيسان/أبريل. ووجه شكره الخاص إلى الوفود التي أرسلت ممثلين من مستوى رفيع دعما للبرنامج معربا عن الأمل في أن يكون المؤتمر الأول لإعلان التبرعات الذي جاء حدثا تاريخيا للبرنامج الإنمائي، بمثابة الأساس لتعاون وثيق، بل يكون أداة لتمكين الشركاء من إعادة تأكيد التزاماتهم. كما شكر جميع المانحين الذين أعربوا عن الدعم مؤملا أنه لن يمضي وقت طويل حتى يصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى هدفه المتمثل في مبلغ ١,١ مليار دولار من التبرعات الأساسية سنويا. كما شكر الرئيس وسائر أعضاء المكتب والمديرة التنفيذية وجميع الذين شاركوا في الدورة.

٢٢٨ - وقامت السيدة يانا سيمونوفا (الجمهورية التشيكية)، نائب رئيس المجلس التنفيذي التي كانت تترأس الاجتماع، بإلقاء نظرة عامة على أبرز أعمال المجلس فلاحظت بأنه أمضى أسبوعا من العمل المكثف والمستمر. وشكرت جميع أعضاء المجلس على ما أسدوه من توجيهات ومشورة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. كما شكرت أعضاء المكتب وأمانتي البرنامج الإنمائي وصندوق السكان، وكذلك موظفي المؤتمرات والمترجمين الشفويين وسائر موظفي خدمة المؤتمرات الذين عملوا على تيسير أعمال المجلس.

٢٢٩ - واختتم المجلس التنفيذي أعماله باعتماد المقرر التالي:

٧/٩٩ - استعـــراض عام للمقـــررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٩

إن المجلس التنفيذي:

يشير إلى أنه خلال الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩:

البند ١: المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية لعام ١٩٩٩ (DP/1999/L.2 و Corr.1)؛

واعتمد التقرير عن الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩ (DP/1999/8)؛

واعتمد التقرير عن الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩ بشأن البند ٢: التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

ووافق على الجدول التالي لمواعيد دورات المجلس التنفيذي المقبلة لعامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة السنوية لعام ١٩٩٩:	١٤-٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (نيويورك)
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩:	١٣-١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩
الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠:	٢٤-٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠:	٣-٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠
الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠:	١٢-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (جنيف)
الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠:	١١-١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

ووافق على المواضيع التي ستناقش في الدورة السنوية للمجلس لعام ١٩٩٩، بصيغتها المدرجة في خطة العمل (انظر المرفق الأول)؛

**الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/
صندوق الأمم المتحدة للسكان**

البند ٢: التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

أحاط علما بتقرير مدير البرنامج (DP/1999/10) **والمديرة التنفيذية** (DP/FPA/1999/5) **المقدمين إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ووافق على إحالتهما إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالاقتران بالتعليقات التي أبديت عليهما؛**

البند ٣: أماكن العمل والخدمات المشتركة

أحاط علما بالتقرير المرحلي عن برنامج دار الأمم المتحدة (DP/1999/CRP.5)؛

البند ٤: البيانات المقدمة عن التزامات التمويل المعقودة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

عقد اجتماعه الأول المتعلق بالتمويل عقب اتخاذ المقرر ١/٩٩ وأحاط علما بالتقرير المقدم عن التزامات تمويل الموارد الأساسية المعقودة لبرامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٩ وما بعدها (DP/1999/CRP.6) **والتعليقات المقدمة عليه، بما في ذلك الجدولان المنقحان ١ و ٢ (انظر المرفق الثاني)؛**

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٥: البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

وافق على طلب تقديم المساعدة إلى بنن (DP/FPA/BEN/5 و Corr.1)؛

البند ٦: خدمات الدعم التقني

أحاط علما بالتقرير المرحلي عن التحسينات التي أدخلت على تشغيل نظام خدمات الدعم التقني التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1999/4)؛

البند ٧: النهج المتبعة على نطاق القطاعات

اعتمد المقرر ٤/٩٩ المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩ والمتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان والنهج المتبعة على نطاق القطاعات؛

البند ٨: المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات

أحاط علما بالإفادة الشفوية المقدمة عن عملية استعراض وتقييم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات، بما في ذلك نتائج منتدى لاهاي الدولي؛

البند ٩: تعبئة الموارد

اعتمد المقرر ٥/٩٩ المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩ والمتعلق بدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان: وضع إطار تخطيطي وإداري وتمويلي متعدد السنوات؛

البند ١٠: المساعدة في حالات الطوارئ

اعتمد المقرر ٦/٩٩ المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩ والمتعلق بدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان للصحة الإنجابية في حالات الطوارئ؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ١١: الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

أحاط علما بالتقرير المتعلق بإدارة المخاطر المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ استعراض الاحتياطي التشغيلي (DP/1999/5/Rev.1) وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن إدارة المخاطر المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ واستعراض الاحتياطي التشغيلي (DP/1999/26) وقرر استئناف النظر في هاتين الوثيقتين في دورته السنوية لعام ١٩٩٩.

البند ١٢: أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة

وافق على إطار التعاون القطري الأول لأروبا (DP/CCF/ARU/1 و Corr.1)؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بتقديم المساعدة إلى الصومال (DP/1999/11) **مقرونا بالتعليقات التي أبديت عليه وأذن لمدير البرنامج بمواصلة الموافقة على المشاريع في الصومال في كل حالة على حدة؛**

أحاط علما بالتقرير المتعلق بتقديم المساعدة إلى مونتيسيرات (DP/1999/12 و Corr.1)؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالمخصصات الأولية للأرقام المستهدفة من أجل تحديد الموارد من الموارد الأساسية للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ (DP/1999/27)؛

البند ١٣: مسائل أخرى

وافق على اختيار ممثلين من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى ومن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للعمل في لجنة التنسيق المعنية بالصحة المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان لمدة سنة واحدة.

وأحاط علما بالموجز الإعلامي المقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن برنامج تقديم المساعدة إلى حكومة بيرو.

١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩

المرفق الأول

الدورة السنوية لعام ١٩٩٩ (١٤-٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٩)

اليوم/التاريخ	الموعد	البند	الموضوع
الاثنين ١٤ حزيران/يونيه	صباحا	١	المسائل التنظيمية: إقرار جدول الأعمال والاتفاق على خطة العمل والموافقة على تقرير الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩
		٢	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقرير السنوي لمدير البرنامج
	مساء	٢	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقرير السنوي لمدير البرنامج (تابع)
الثلاثاء ١٥ حزيران/يونيه	صباحا	٣	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: متابعة إصلاح الأمم المتحدة
	مساء	٤	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقييم
الأربعاء ١٦ حزيران/يونيه	صباحا	٥	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة
		١٤	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة: إدارة المخاطر المالية
	مساء	٦	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: استراتيجية الإعلام والاتصال
الخميس ١٧ حزيران/يونيه	صباحا	٧	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تعبئة الموارد
		٨	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التعاون التقني فيما بين البلدان النامية
	مساء	٩	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
الجمعة ١٨ حزيران/يونيه	صباحا		الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان
		١٠	مراجعة الحسابات والمراقبة الداخلية
		١٥	الزيارة الميدانية الى البرازيل
	مساء		مناسبة خاصة القطاع الخاص في أفريقيا: دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اليوم/التاريخ	الموعد	البند	الموضوع
الاثنين ٢١ حزيران/يونيه	صباحا	١١	الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٩
	مساء	١١	صندوق الأمم المتحدة للسكان صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٩ (تابع)
الثلاثاء ٢٢ حزيران/يونيه	صباحا	١١	صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٩ (تابع)
	مساء	١٢	صندوق الأمم المتحدة للسكان: خطة العمل وطلب تفويض بالإنفاق على البرامج
الأربعاء ٢٣ حزيران/يونيه	صباحا	١٣	صندوق الأمم المتحدة للسكان: استراتيجية الإعلام والاتصال
	مساء	١٥	مسائل أخرى - تقرير عن المبادرة التي اتخذتها منظمة التجارة العالمية لصالح أقل البلدان نموا - برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) - المقررات التي لم يُبت فيها

إحاطات إعلامية غير رسمية مقترحة:

- إحاطة إعلامية من البنك الدولي بشأن إطار التنمية الشامل والصندوق الاستئماني العالمي
- المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الى عملية الانتخابات الإندونيسية
- إفادة مقدمة من مكتب الدراسات الإنمائية عن الإمكانات العامة العالمية - التعاون الدولي في القرن الحادي والعشرين
- متابعة الأنشطة المضطلع بها لمواجهة إعصار ميتش

المرفق الثاني

الجدول ١ - التعهدات بالمساهمة في الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقديراتها: ١٩٩٩-٢٠٠١ والإيرادات المتسلمة لموارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأساسية والمساهمات الحكومية في تكاليف المكاتب المحلية: ١٩٩٧-١٩٩٨[أ]

(في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩)

	الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٧			الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٨			التبرعات المعلنة لعام ١٩٩٩ والتقديرات[ب]					التبرعات المعلنة لعام ٢٠٠٠ والتقديرات		التبرعات المعلنة لعام ٢٠٠١ والتقديرات[ب]	
١ - أ الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	العملة المحلية (بالملايين)	دولارات الولايات المتحدة	النسبة المئوية للحصة من مجموع المساهمات الأساسية	العملة المحلية (بالملايين)	دولارات الولايات المتحدة	النسبة المئوية للحصة من مجموع المساهمات الأساسية	العملة المحلية (بالملايين)	دولارات الولايات المتحدة	النسبة المئوية للحصة من مجموع المساهمات الأساسية	النسبة المئوية للزيادة محسوبة بالعملة المحلية	النسبة المئوية للزيادة محسوبة بدولارات الولايات المتحدة	العملة المحلية (بالملايين)	دولارات الولايات المتحدة	العملة المحلية (بالملايين)	دولارات الولايات المتحدة
اسبانيا	٨٤١,٠	٥ ٨٠٠ ٠٠٠	٠,٨٪	٧٤١,٠	٥ ٢٩٢ ٨٥٧	٠,٧٪	*٨١٥	٥ ٢٥٥ ٦٢٣	٠,٧٪	١٠,٠٪	- ٠,٧٪				
استراليا	-	-	٠,٠٪	١٣,٢[ج]	٨ ٢٥٧ ٣٤٨[ج]	١,١٪	*٦,٧	٤ ٢١٣ ٨٣٦	٠,٦٪	٠,٠٪	٥,١٪	*٦,٧	٤ ٢١٣ ٨٣٦	*٦,٧	٤ ٢١٣ ٨٣٦
ألمانيا	١٢٠,٠٠	٦٩ ٣٧٩ ٩٣٢	٩,١٪	١٠٠,٠	٥٦ ٨٢٥ ٩٠٠	٧,٦٪	٧٥,٠	٤١ ١٤٤ ٨١٣	٥,٦٪	٢٥,٠٪ -	٢٧,٦٪ -				
أيرلندا	١,٨٥	٢ ٩٥٦ ٧٦٠	٠,٤٪	٢,٢	٣ ٠٨٤ ٤١٢	٠,٤٪	٢,٤٢	٣ ٢٩٦ ٩٥٨	٠,٤٪	١٠,٠٪	٦,٩٪	٢,٤٢	٣ ٢٩٦ ٩٥٨	٢,٤٢	٣ ٢٩٦ ٩٥٨
إيطاليا	٣٢ ٠٠٠,٠	١٩ ٥٥٣ ٦٩٩	٢,٦٪	١٩ ٠٠٠,٠	١٠ ٧٣٤ ٤٦٣	١,٤٪	٢٢ ٠٠٠,٠	١٢ ١٩١ ٠٦٧	١,٧٪	١٥,٨٪	١٣,٦٪	٢٢ ٠٠٠,٠*	١٢ ١٩١ ٠٦٧	٢٢ ٠٠٠,٠*	١٢ ١٩١ ٠٦٧
البرتغال	-	١ ٢٠٠ ٠٠٠	٠,٢٪	-	١ ٤٠٠ ٠٠٠	٠,٢٪	-	١ ٦٠٠ ٠٠٠	٠,٢٪	-	١٤,٣٪				
بلجيكا	٦٦٠,٠٠	١٨ ٥٩١ ٥٤٩	٢,٤٪	٤٥٤,٢	١٢ ٢٤٥ ٢٨٣	١,٦٪	٤٦٤,٢	١٢ ٣٤٦ ٧٩٥	١,٧٪	٢,٢٪	٠,٨٪				
الدانمرك	٥٠٨,٥٥	٧٦ ٣٣٠ ٣٠٨	١٠,٠٪	٥٥٠,٠	٨٤ ٥٥٠ ٠٩٧	١١,٣٪	٥٧٥,٠*	٨٥ ٣٢٤ ٢٣٢	١١,٦٪	٤,٥٪	٠,٩٪				
السويد	٤٦٠,٠	٦١ ١٦٢ ٠٨٠	٨,٠٪	٤٧٠,٠	٥٩ ٩٦٨ ١٠٢	٨,٠٪	٤٩٠,٠	٥٩ ٣٩٣ ٩٣٩	٨,٠٪	٤,٣٪	١,٠٪ -	٤٩٠,٠	٥٩ ٣٩٣ ٩٣٩	٤٩٠,٠	٥٩ ٣٩٣ ٩٣٩
سويسرا	٥٦,٠	٣٨ ٦٢٠ ٦٩٠	٥,١٪	٥٦,٠	٤١ ٧٩١ ٠٤٥	٥,٦٪	٥٦,٠*	٣٧ ٥٨٣ ٨٩٣	٥,١٪	٢٠,٠٪	١٠,١٪ -				
فرنسا	٨٠,٠٠	١٣ ٦٠٦ ٠٧٢	١,٨٪	٣١,٦	٥ ١٤٦ ٥٨٠	٠,٧٪	١٠٠,٠[ج]	١٦ ٣٥٧ ١٨٩[ج]	٢,٢٪	٥٥,٠٪	٥١,٦٪				
فنلندا	٦١,٠٠	١١ ٨٨٨ ١٠٤	١,٦٪	٦٢,٠	١١ ٤٥٣ ٢٧٣	١,٥٪	٦٥,٠	١١ ٧٢٩ ٨٤٥	١,٦٪	٤,٨٪	٢,٤٪				
كندا	٤١,٢٥	٢٩ ٧٨٣ ٧٨٢	٣,٩٪	٤١,٣	٢٩ ٢٩٠ ٧٨٠	٣,٩٪	٤١,٣	٢٧ ٣٥٠ ٩٩٣	٣,٧٪	٠,٠٪	٦,٦٪ -	٤١,٣	٢٧ ٣٥٠ ٩٩٣	٤١,٣	٢٧ ٣٥٠ ٩٩٣
لكسمبرغ	١٥,٠	٤٣١ ٠٣٤	٠,١٪	٢٠,٠	٥٢٦ ٥٣٥	٠,١٪	٢٤	٦٣٨ ٣٥٢	١,٠٪	٢٠,٠٪	٢١,٢٪	٣٠	٧٩٧ ٩٤٠	٣٠	٧٩٧ ٩٤٠
المملكة المتحدة	٢٤,٠	٣٨ ٨٥٠ ٨٧٤	٥,١٪	٣٠,٠	٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٦,٧٪	٣٥,٠	٥٦ ٦٣٤ ٣٠٤	٧,٧٪	١٦,٧٪	١٣,٣٪	٣٥,٠	٥٦ ٦٣٤ ٣٠٤	٣٥,٠	٥٦ ٦٣٤ ٣٠٤
النرويج	٥٢٤,٠	٧٥ ٨٢٠ ٤٩٢	١٠,٠٪	٥٦٠,٠	٧٤ ٥٩٠ ٢٤٥	٩,٩٪	٥٥٠,٠	٦٩ ٩١٢ ٢٩٢	٩,٥٪	١,٨٪ -	٦,٣٪ -				

---

* استنادا الى مؤشرات غير رسمية مقدمة من المانحين أو الى أفضل تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ لم تتح التعهدات النهائية قبل وضع هذا الجدول في صيغته النهاية.

	الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٧			الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٨			التبرعات المعلنة لعام ١٩٩٩ والتقديرات[ب]					التبرعات المعلنة لعام ٢٠٠٠ والتقديرات		التبرعات المعلنة لعام ٢٠٠١ والتقديرات[ب]	
١ - أ الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	العملة المحلية (بالملايين)	دولارات الولايات المتحدة	النسبة المئوية للحصة من مجموع المساهمات الأساسية	العملة المحلية (بالملايين)	دولارات الولايات المتحدة	النسبة المئوية للحصة من مجموع المساهمات الأساسية	العملة المحلية (بالملايين)	دولارات الولايات المتحدة	النسبة المئوية للحصة من مجموع المساهمات الأساسية	النسبة المئوية للزيادة محسوبة بالعملة المحلية	النسبة المئوية للزيادة محسوبة بدولارات الولايات المتحدة	العملة المحلية (بالملايين)	دولارات الولايات المتحدة	العملة المحلية (بالملايين)	دولارات الولايات المتحدة
النمسا	١٣٦,٩٠	١١ ٤٥٢ ٥٥٠	١,٥٪	١٢٥,٩	١٠ ٠٥٢ ٠٠٨	١,٣٪	١٤٣,٨[د]	١١ ٢١٤ ٣٨٥[د]	١,٥٪	٠,٠٪	- ٢,٤٪	١٢٥,٨	٩ ٨٠٩ ٢٧٣	١٢٥,٨	٩ ٨٠٩ ٢٧٣
نيوزيلندا	٤,٤	٣ ٠٣٤ ٤٨٣	٠,١٪	٤,٤	٢ ٥٧٣ ٠٩٩	٠,٣٪	٤,٤*	٢ ٣٤٠ ٤٢٦	٠,٣٪	٠,٠٪	- ٩,٠٪				
هولندا	١٧٠,٠	٨٧ ٤٨٠ ٨١٦	١١,٥٪	١٦٥,٠	٨٢ ٣٣٥ ٤٥٤	١١,٠٪	١٥٠,٠	٧٣ ٠٣٣ ٢١٦	٩,٩٪	- ٩,١٪	- ١١,٣٪				
الولايات المتحدة	-	٧٢ ٣٥٠ ٠٠٠	٩,٥٪	-	٩٥ ٥٤٨ ٤٦٥	١٢,٧٪	-	١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٣,٥٪	-	٤,٧٪	-	٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠	-	
اليابان	-	٩٩ ٢٧١ ٢٠٠	١٣,٠٪	-	٧٩ ٨٩٦ ٠٠٠	١٠,٦٪	-	٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠,٨٪	-	٠,١٪				
المجموع الفرعي للجنة المساعدة الإنمائية		**٧٣٧ ٥٦٤ ٤٢٥**	**٩٦,٩٪**		**٧٢٥ ٥٦١ ٩٤٦**	**٩٦,٦٪**		**٧١١ ٥٦٢ ١٥٩**	**٩٦,٤٪**		**- ١,٩٪**				
بلدان أخرى		٢٣ ٤٠٠ ٦١٣	٣,١٪		٢٥ ٣٦٣ ٤٥٥	٣,٤٪		٢٦ ٥٠٩ ٠٥٢	٣,٦٪		٤,٥٪				
مجموع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي		**٧٦٠ ٩٦٥ ٠٣٨**	**١٠٠,٠٪**		**٧٥٠ ٩٢٥ ٤٠١**	**١٠٠,٠٪**		**٧٣٨ ٠٧١ ٢١١**	**١٠٠,٠٪**		**- ١,٧٪**				
١ - ب البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية															
أندورا		٨ ٠٠٠	٠,٠٪		صفر	٠,٠٪			٠,٠٪						
ايسلندا	٨٠٠ ٠٠٠ ٣١	٧٦٧ ٨٥٧	٠,١٪	٢٢ ١٠٠ ٠٠٠	٣٦٤ ٩١٠	٠,٠٪	١٨ ٣٠٠ ٠٠٠	٢٧٢ ٣٢١	٠,٠٪	- ١٧,٢٪	- ٢٥,٤٪				
قبرص			٠,٠٪		صفر	٠,٠٪			٠,٠٪						
الكرسي الرسولي		٢ ٥٠٠	٠,٠٪		صفر	٠,٠٪			٠,٠٪						
ليختنشتاين	١٠ ٠٠٠	٦ ٩٤٤	٠,٠٪	١٠ ٠٠٠	٦ ٨٤٩	٠,٠٪	١٠ ٠٠٠	٦ ٧١١	٠,٠٪	٠,٠٪	- ٢,٠٪				
مالطة		١٤٨ ٩٣٤	٠,٠٪		٢٥ ٠٠٠	٠,٠٪			٠,٠٪						
موناكو	٧٥ ٠٠٠	١٣ ١٥٨	٠,٠٪		صفر	٠,٠٪	٧٠ ٠٠٠	١١ ٤٥٠	٠,٠٪						
اليونان		٧٨٨ ٣٤٦	٠,١٪	٧٠ ١٦٥ ٣٤٣	٢٧٦ ٢٩٦	٠,٠٪	٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٣٩ ٤٦٤	٠,٠٪	- ٠,٢٪	- ١٣,٣٪				
مجموع البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية		**١ ٧٣٥ ٧٣٩**	**٠,٢٪**		**٦٧٣ ٠٥٥**	**٠,١٪**		**٥٢٩ ٩٤٦**	**٠,١٪**						

١ - ج البلدان التي تنفذ فيها البرامج حسب المنطقة	الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٧			الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٨			التبرعات المعلن عنها لعام ١٩٩٩ المتسلمة[ب] في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩		التبرعات المعلن عنها لعام ٢٠٠٠[ب] المتسلمة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩		التبرعات المعلن عنها لعام ٢٠٠١[ب] المتسلمة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩	
	مجموع الإيرادات[ط]	صافي المساهمة الأساسية[ط]	مدفوعات الحكومات مقابل المساهمات في تكاليف المكاتب المحلية	مجموع الإيرادات[ط]	صافي المساهمة الأساسية[ط]	مدفوعات الحكومات مقابل المساهمات في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية
	بدولارات الولايات المتحدة											
أفريقيا												
إثيوبيا	١٤٨ ٩٣٨	صفر	١٤٨ ٩٣٨	١٥٢ ٢٥٧	صفر	١٥٢ ٢٥٧	١٤٤ ٩٢٨	٧ ٥٩٤	١٤٤ ٩٢٨	٧ ٥٩٤	١٤٤ ٩٢٨	٧ ٥٩٤
بنن	٢٥٦ ١٧٣	٤ ٥٠٠	٢٥١ ٦٧٣	٣٠٤ ٣٧١	صفر	٣٠٤ ٣٧١	٥ ٠٠٠					
بوتسوانا	٤١ ٢٧٣	صفر	٤١ ٢٧٣	٤٣٦ ٧١٦	صفر	٤٣٦ ٧١٦						
بوركينا فاصو	صفر	صفر	صفر	٣٨ ٧١٩	صفر	٣٨ ٧١٩	٥٠ ٠٠٠					
بوروندي	٢٩ ٦٧٤	صفر	٢٩ ٦٧٤	١٢ ٤٢٩	صفر	١٢ ٤٢٩	١٠ ٠٠٠					
تشاد							٤٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠		
جمهورية أفريقيا الوسطى	٢٣ ٨١٠	صفر	٢٣ ٨١٠	صفر	صفر	صفر						
جمهورية تنزانيا المتحدة	٨ ٤٥٣	صفر	٨ ٤٥٣	صفر	صفر	صفر	٥٠ ٧١٨	١ ٠٠٠ ٠٠٠				
جنوب أفريقيا	٢٠٠ ٢٢٦	صفر	٢٠٠ ٢٢٦	١٧٤ ٠٨١	صفر	١٧٤ ٠٨١	١٤٤ ٦٩٥					
رواندا	صفر	صفر	صفر	١٦ ٩٩٠	صفر	١٦ ٩٩٠						
زامبيا	صفر	صفر	صفر	١ ٩٧٦	صفر	١ ٩٧٦						
زمبابوي	١١٢ ٧٧٧	صفر	١١٢ ٧٧٧	صفر	صفر							
سان تومي وبرينسيبي	صفر	صفر	صفر	٤٥ ٩٣١	صفر	٤٥ ٩٣١						
السنغال							٢٠ ٠٠٠	٢٨٠ ٠٠٠				
سوازيلند	١٤٤ ٢٢٧	صفر	١٤٤ ٢٢٧	١٣٣ ٥٣٣	صفر	١٣٣ ٥٣٣						
سيشيل	٢٣ ٠٠٩	صفر	٢٣ ٠٠٩	صفر	صفر	صفر						
غامبيا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٥ ٠٠٠					
غانا	٤٠ ٠٠٠	٣٢ ٠٠٠	٨ ٠٠٠	صفر	صفر	صفر	٤٠ ٠٠٠		٥٠ ٠٠٠		٦٠ ٠٠٠	
الكاميرون	٣٧ ٢٣٤	صفر	٣٧ ٢٣٤	صفر	صفر	صفر						
ليسوتو	١٠٥ ٣٥٢	صفر	١٠٥ ٣٥٢	٤١٢	صفر	٤١٢	٢١ ٤١٧	٥٧ ٨٧٨				
مالي	١١ ٧٢٦	صفر	١١ ٧٢٦	صفر	صفر	صفر						
مدغشقر	٥٢ ٢٦٦	صفر	٥٢ ٢٦٦	٥٣ ٠٢٤	صفر	٥٣ ٠٢٤						
ملاوي	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٤ ١٢١					

١ - ج البلدان التي تنفذ فيها البرامج حسب المنطقة	الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٧			الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٨			التبرعات المعلن عنها لعام ١٩٩٩ المتسلمة[ب] في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩		التبرعات المعلن عنها لعام ٢٠٠٠[ب] المتسلمة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩		التبرعات المعلن عنها لعام ٢٠٠١[ب] المتسلمة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩	
	مجموع الإيرادات[ط]	صافي المساهمة الأساسية[ط]	مدفوعات الحكومات مقابل المساهمات في تكاليف المكاتب المحلية	مجموع الإيرادات[ط]	صافي المساهمة الأساسية[ط]	مدفوعات الحكومات مقابل المساهمات في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية
بدولارات الولايات المتحدة												
موريشيوس	٩١ ٣٧٠	صفر	٩١ ٣٧٠	٩٧ ٢١٦	صفر	٩٧ ٢١٦						
ناميبيا	٥٠٠	صفر	٥٠٠	٤٤٤ ٩٢٩	صفر	٤٤٤ ٩٢٩						
نيجيريا	صفر	صفر	صفر	٢٨٦ ٦٧٧	صفر	٢٨٦ ٦٧٧						
المجموع الفرعي	**١ ٣٢٧ ٠٠٨**	**٣٦ ٥٠٠**	**١ ٢٩٠ ٥٠٨**	**٢ ١٩٩ ٢٦١**	**صفر**	**٢ ١٩٩ ٢٦١**	**٥٣٥ ٨٧٩**	**١ ٤٤٥ ٤٧٢**	**٢٣٤ ٩٢٨**	**١٠٧ ٥٩٤**	**٢٠٤ ٩٢٨**	**٧ ٥٩٤**
الدول العربية												
الأردن	٥٠٩ ٨٨٧	١٥٧ ٨٨٧	٣٥٢ ٠٠٠	٢٤٠ ١١٣	صفر	٢٤٠ ١١٣	٢٨٤ ٧٣٥	٣٣٥ ٤٢٠				
الإمارات العربية المتحدة	٦٨٥ ٧٩٨	صفر	٦٨٥ ٧٩٨	١ ٣٥٨ ٧٧٢	٥٧٠ ٨٠٠	٧٨٧ ٩٧٢						
البحرين	٤٨٠ ٠٠٠	صفر	٤٨٠ ٠٠٠	٥٦٦ ٦٣٩	٥٦ ٠٠٠	٥١٠ ٦٣٩						
تونس	٣١٨ ٥٨٤	صفر	٣١٨ ٥٨٤	٤٦٧ ٤٢٠	١٦١ ٧٢٠	٣٠٥ ٧٠٠	٢٢٣ ٤٧٨	١٣٠ ٤٣٥				
الجزائر	٢٦٦ ٣١٩	صفر	٢٦٦ ٣١٩	١٠٠ ٠٠٠	صفر	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠					
الجماهيرية العربية الليبية	٦٦٥ ٩١٠	صفر	٦٦٥ ٩١٠	صفر	صفر	صفر						
الجمهورية العربية السورية	٩٩ ٠٩٥	صفر	٩٩ ٠٩٥	٩٦ ٩٤٢	صفر	٩٦ ٩٤٢						
جيبوتي	١ ٠٠٠	صفر	١ ٠٠٠	صفر	صفر	صفر	١ ٠٠٠					
العراق	٨٥٨ ٠٢٠	صفر	٨٥٨ ٠٢٠	صفر	صفر	صفر						
الكويت	٥٧٠ ٠٠٠	٥٦٨ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	صفر	صفر	صفر	٥٧٠ ٠٠٠					
لبنان	٣٨٩ ٠٠٠	صفر	٣٨٩ ٠٠٠	٩٩٣ ١٧٧	صفر	٩٩٣ ١٧٧						
مصر	١ ١٢١ ٩٩٤	٣٥٥ ٠٨٠	٧٦٦ ٩١٤	٤٢٢ ٠٥٩	١٩٦ ٠٥٩	٢٢٦ ٠٠٠						
المغرب	٤٨٦ ٧٠٥	١٦ ٨٠٥	٤٦٩ ٩٠٠	٦٥٧ ٩١٥	١٩١ ٨٨٦	٤٦٦ ٠٢٩						
المملكة العربية السعودية	٢ ٣٥٩ ٩٦٧	١ ٩١٩ ٠٦٧	٤٤٠ ٩٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	صفر	٢ ٠٠٠ ٠٠٠					
اليمن	٤٠ ١٥٢	صفر	٤٠ ١٥٢	٢٠١ ٠٦٢	صفر	٢٠١ ٠٦٢	٤٠ ٠٠٠					
المجموع الفرعي	**٨ ٨٥٢ ٤٣١**	**٣ ٠١٦ ٨٣٩**	**٥ ٨٣٥ ٥٩٢**	**٧ ١٠٤ ٠٩٩**	**٣ ١٧٦ ٤٦٥**	**٣ ٩٢٧ ٦٣٤**	**٣ ٢١٩ ٢١٣**	**٤٦٥ ٨٥٥**	**صفر**	**صفر**	**صفر**	**صفر**
آسيا/المحيط الهادئ												
اندونيسيا	١ ١٥٥ ٠٠٠	٨٣٧ ٥٠٠	٣١٧ ٥٠٠	صفر	صفر	صفر						

١ - ج البلدان التي تنفذ فيها البرامج حسب المنطقة	الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٧			الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٨			التبرعات المعلن عنها لعام ١٩٩٩ المتسلمة[ب] في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩		التبرعات المعلن عنها لعام ٢٠٠٠[ب] المتسلمة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩		التبرعات المعلن عنها لعام ٢٠٠١[ب] المتسلمة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩	
	مجموع الإيرادات[ط]	صافي المساهمة الأساسية[ط]	مدفوعات الحكومات مقابل المساهمات في تكاليف المكاتب المحلية	مجموع الإيرادات[ط]	صافي المساهمة الأساسية[ط]	مدفوعات الحكومات مقابل المساهمات في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية
	بدولارات الولايات المتحدة											
إيران (جمهورية - الإسلامية)	٣٣٣ ١٢١	صفر	٣٣٣ ١٢١	٥١١ ١٢١	صفر	٥١١ ١٢١		٠٧٩ ٦٦				
باكستان	٠٩٥ ٨٨٨	٥٢٩ ٦١١	٥٦٦ ٢٧٦	٧١٩ ٧٧٥	٠١٩ ٥١٤	٧٠٠ ٢٦١	٧٤٣ ٤٩٦	٠٦٧ ٢٣١	٤١٧ ٥٤٦			
بنغلاديش	٢٢٩ ٢٥	صفر	٢٢٩ ٢٥	٧٤٦ ٣٢٢	٦٤٦ ٦٥	١٠٠ ٢٥٧	٠٠٠ ٣٠٠	٧٤٦ ٢٢	٠٠٠ ٤٠٠		٠٠٠ ٤٠٠	
بوتان	٣٥٤ ٥٣	صفر	٣٥٤ ٥٣	٣٤٠ ٦٧	صفر	٣٤٠ ٦٧	٢٣٢ ١١		٢٣٢ ١١		٢٣٢ ١١	
تايلند	١٠٠ ٦٧٨ ١	٧٠٠ ٧٣٢	٤٠٠ ٩٤٥	٣٢٣ ٨٧٩ ١	٤٢٣ ٩٨٤	٩٠٠ ٨٩٤	١١٢ ٨٦٥	٦٤٤ ٤١٣				
تونغا	٠٠٠ ١٥	صفر	٠٠٠ ١٥	٠٠٠ ١٥	صفر	٠٠٠ ١٥						
جزر توكيلاو	٩٥٣ ١٨	صفر	٩٥٣ ١٨	٩٩٢ ٤٨	صفر	٩٩٢ ٤٨						
جزر كوك	٠١٦ ٢٦	صفر	٠١٦ ٢٦	صفر	صفر	صفر						
جمهورية كوريا	٥٠٨ ٣٩٣ ٣	٣٠٨ ٥٢٧ ٢	٢٠٠ ٨٦٦	٤٤٥ ٥٣٤ ٢	٣٤٥ ٨٣٣ ١	١٠٠ ٧٠١	٠٠٠ ٢٥٠ ٢					
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية		صفر		١٨٧ ١٤٠	٤٨٧ ٨	٧٠٠ ١٣١						
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	صفر	صفر	صفر	١١٦	صفر	١١٦	١٦٨ ٢١					
ساموا	١٠٠ ٥٩	صفر	١٠٠ ٥٩	٠٦٨ ٤٦	٠٠٠ ٦	٠٦٨ ٤٠	٠٠٠ ٦					
سري لانكا	٦٤٠ ٠٣٤ ١	٥٤٠ ٩٨٠	١٠٠ ٥٤	٢٨٠ ٠٦٩ ٢	٥٨٠ ٠٠٨ ٢[ز]	٧٠٠ ٦٠						
سنغافورة	٠٠٠ ٢٥٥	٠٠٠ ٢٥٥	صفر	٠٠٠ ٣٠٠	٠٠٠ ٣٠٠		٠٠٠ ٣٠٠					
الصين	٧١٩ ١٦٤ ٣	٤١٩ ٩٢٥ ٢	٣٠٠ ٢٣٩	٣٧١ ٢٥٢ ٣	٠٠٠ ٩٥٠ ٢	٣٧١ ٣٠٢	٠٠٠ ٠٠٠ ٣	٢٩٧ ٣٠٢				
فانواتو	صفر	صفر	صفر	٠٠٠ ٥	صفر	٠٠٠ ٥						
الفلبين	٢٧٢ ٣٥٤ ١	١٦٣ ٦٢٨	١٠٩ ٧٢٦	٧٧٧ ٦٤٨	٩٤٩ ٣٠٢	٨٢٨ ٣٤٥	٠٠٠ ٧	٨٤٥ ٤٥٩				
فيجي	٦٨٦ ٤٨	صفر	٦٨٦ ٤٨	٨٢٥ ٤٣	صفر	٨٢٥ ٤٣	٠٢١ ٣٤	٦٣٩ ٩				
فييت نام	٧٨٩ ٤٠٨	٨٥٠ ٢٥	٩٣٩ ٣٨٢	٨٨٤ ٢٦	صفر	٨٨٤ ٢٦	٠٣٥ ٢٩					
ماليزيا	٥٤٦ ٤١٦	٢٤٦ ١٦	٣٠٠ ٤٠٠	٠٠٠ ٣٨٥	٥٠٠ ١١٨	٥٠٠ ٢٦٦	٠٠٠ ٣٨٥					
ملديف	٥٠٠ ١٠٢	صفر	٥٠٠ ١٠٢	٠١١ ١٢٠	٠٠٠ ١٠	٠١١ ١١٠	٥٠٠ ٧					
منغوليا	٥٥٩ ٧٩	صفر	٥٥٩ ٧٩	٧٢٧ ٩٢	صفر	٧٢٧ ٩٢	٠٠٠ ١٧					

١ - ج البلدان التي تنفذ فيها البرامج حسب المنطقة	الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٧			الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٨			التبرعات المعلن عنها لعام ١٩٩٩ المتسلمة[ب] في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩		التبرعات المعلن عنها لعام ٢٠٠٠[ب] المتسلمة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩		التبرعات المعلن عنها لعام ٢٠٠١[ب] المتسلمة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩	
	مجموع الإيرادات[ط]	صافي المساهمة الأساسية[ط]	مدفوعات الحكومات مقابل المساهمات في تكاليف المكاتب المحلية	مجموع الإيرادات[ط]	صافي المساهمة الأساسية[ط]	مدفوعات الحكومات مقابل المساهمات في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية
بدولارات الولايات المتحدة												
ميانمار	٥٣٠ ١١٥	٧٤٥ ٥	٧٨٥ ١٠٩	صفر	صفر	صفر	٣٤٤ ٣					
ميكرونيزيا	صفر	صفر	صفر	٠٠٠ ٣	صفر	٠٠٠ ٣						
نيبال	٢٢٨ ١٣٨	٦٣٠ ١١	٥٩٨ ١٢٦	٧٣١ ١٢١	صفر	٧٣١ ١٢١	٠٠٠ ٨٠		٠٠٠ ٨٠			٠٠٠ ٨٠
نيوي	٣٠٢ ٢٠	٤٠٠ ١	٩٠٢ ١٨	٣١٦ ٢٠	صفر	٣١٦ ٢٠						
الهند	٣٦٦ ٤ ٣٩٤	٠٦٦ ٤ ٢٩٩	٣٠٠ ٩٥	٠٧٦ ٩ ٠٣٠	٧٨٤ ٩٢١ ٨[ط]	٢٩٢ ١٠٨	٠٠٠ ٥٠٠ ٤		٠٠٠ ٥٠٠ ٤			٠٠٠ ٥٠٠ ٤
هونغ كونغ	٣٣١ ٤٨	٠٠٠ ٣٧	٣٣١ ١١	صفر	صفر	صفر						
المجموع الفرعي	**١٥٦ ١٩ ٠١٥**	**٠٩٦ ١٣ ٨٩٥**	**٠٦٠ ٥ ١٢٠**	**٤٤٥ ٢٢ ٠٧٠**	**٧٣٣ ١٨ ٠٢٣**	**٧١٢ ٤ ٠٤٦**	**١٥٤ ١٢ ٣١٣**	**٣١٧ ١ ٥٠٥**	**٦٤٩ ٥ ٥٣٧**	**صفر**	**٢٣٢ ٤ ٩٩١**	**صفر**
أمريكا اللاتينية												
الأرجنتين	٥٦١ ٢٨٠	صفر	٥٦١ ٢٨٠	٦٠٤ ٨٠١	صفر	٦٠٤ ٨٠١	٠٠٠ ٥٠٠	٠٠٠ ٨٠٠				
أروبا	٩٨٨ ١٠	صفر	٩٨٨ ١٠	صفر	صفر	صفر						
إكوادور	صفر	صفر		٢٨١ ١١١	صفر	٢٨١ ١١١						
أنغيلا	٨٠٧ ٢٦	صفر	٨٠٧ ٢٦	٦٠٠ ٢٤	صفر	٦٠٠ ٢٤						
أوروغواي	صفر	صفر		٠٠٠ ٢٦٣	صفر	٠٠٠ ٢٦٣						
باراغواي	٦٧٩ ٢٢٧	صفر	٦٧٩ ٢٢٧	٢١٣ ٤٠	صفر	٢١٣ ٤٠						
البرازيل	٠٠٠ ٦٠٠	صفر	٠٠٠ ٦٠٠	صفر	صفر	صفر						
بربادوس	١٧٥ ١٤٥	صفر	١٧٥ ١٤٥	٤٦٤ ١٦٢	صفر	٤٦٤ ١٦٢						
بليز	٨٧٩ ٣٧	صفر	٨٧٩ ٣٧	٥٠٥ ٥٠	صفر	٥٠٥ ٥٠						
بنما	٩٦٠ ٧٢٢	٧٤٠ ١٤٨	٢٢٠ ٥٧٤	٧٦٠ ٤٣٣	٨٦٠ ١٤٠	٩٠٠ ٢٩٢						
بوليفيا	٠٠٠ ٧٠	صفر	٠٠٠ ٧٠	٠٠٠ ٧٠	صفر	٠٠٠ ٧٠	٠٠٠ ٧٠					
بيرو	صفر	صفر		٠٠٠ ٤٥٠	صفر	٠٠٠ ٤٥٠	٠٠٠ ٥٠٠					
ترينيداد وتوباغو	٢١٩ ١٥٩	٣١٩ ٢١	٩٠٠ ١٣٧	٢١٨ ١١	صفر	٢١٨ ١١						
جامايكا	٠٥٢ ١٠٦	صفر	٠٥٢ ١٠٦	صفر	صفر							
جزر الأنتيل الهولندية	٨٣٦ ١٨	صفر	٨٣٦ ١٨	صفر	صفر							
جزر تركس وكايكوس	٩٠٠ ٢٩	صفر	٩٠٠ ٢٩	٠٠٠ ٥٠	٦٠٠ ٢٣	٤٠٠ ٢٦						

١ - ج البلدان التي تنفذ فيها البرامج حسب المنطقة	الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٧			الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٨			التبرعات المعلن عنها لعام ١٩٩٩ المتسلمة[ب] في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩		التبرعات المعلن عنها لعام ٢٠٠٠[ب] المتسلمة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩		التبرعات المعلن عنها لعام ٢٠٠١[ب] المتسلمة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩	
	مجموع الإيرادات[ط]	صافي المساهمة الأساسية[ط]	مدفوعات الحكومات مقابل المساهمات في تكاليف المكاتب المحلية	مجموع الإيرادات[ط]	صافي المساهمة الأساسية[ط]	مدفوعات الحكومات مقابل المساهمات في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية
	بدولارات الولايات المتحدة											
جزر فيرجن البريطانية	١٧ ٤٢٨	٨ ٣١٦	٩ ١١٢	١٧ ٤٢٨	٨ ٣١٦	٩ ١١٢						
جزر كايمان	صفر	صفر	صفر	١٨ ٨٠٠	صفر	١٨ ٨٠٠						
الجمهورية الدومينيكية	٣٧ ٧٤١	٣٧ ٧٤١		صفر	صفر							
سانت فنسنت	٣٢ ٩٧٣	صفر	٣٢ ٩٧٣	صفر	صفر							
سانت كيتس ونيفيس	٥٨ ٣٠٠	صفر	٥٨ ٣٠٠	٥٨ ٣٠٠	صفر	٥٨ ٣٠٠						
سانت لوسيا	٤٦ ٠٠٠	٢ ٢٠٠	٤٣ ٨٠٠	٥١ ٨٠٠	صفر	٥١ ٨٠٠						
السلفادور	٥٥٢ ٦٤٠	صفر	٥٥٢ ٦٤٠	٣٨٣ ٠٦٠	صفر	٣٨٣ ٠٦٠						
سورينام	٥١ ٤٤٥	صفر	٥١ ٤٤٥	صفر	صفر							
شيلي	١ ١٠٠ ٠٠٠	٢٨٣ ٨٠٠	٨١٦ ٢٠٠	٦١٢ ٠٠٠	صفر	٦١٢ ٠٠٠	٩٧٥ ٠٠٠	٢٥٠ ٠٠٠				
غواتيمالا	٩٨ ٣٢٥	صفر	٩٨ ٣٢٥	٢٥١ ٣٦٢	صفر	٢٥١ ٣٦٢		٢٥١ ٣٦٢				
غيانا	٦٠ ٠٠٢	١٦ ١٤٢	٤٣ ٨٦٠	٥٨ ٣٤٣	١٤ ١٦٠	٤٤ ١٨٣						
فنزويلا	صفر	صفر		٣٠٦ ٧٨٠	صفر	٣٠٦ ٧٨٠						
كوبا	١ ٥٥٧ ٧٥٤	١ ٣٥٢ ٧٥٤	٢٠٥ ٠٠٠	١ ٥٥٢ ٧٥٤	١ ٣٥٢ ٧٥٤	٢٠٠ ٠٠٠	١ ٣٥٢ ٧٥٤	٢٠٠ ٠٠٠	١ ٣٥٢ ٧٥٤	٢٠٠ ٠٠٠	١ ٣٥٢ ٧٥٤	٢٠٠ ٠٠٠
كوستاريكا	٢٦١ ٢٥٢	صفر	٢٦١ ٢٥٢	٥٥٩ ٣٩٤	٢٧٩ ٩٩٤	٢٧٩ ٤٠٠						
كولومبيا	١ ٠١٦ ٠٥٧	٤٤٠ ٣٥٧	٥٧٥ ٧٠٠	٦٥٠ ٩٩٤	٧٩ ٨٩٤	٥٧١ ١٠٠	٤٥٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠				
المكسيك	١ ٠٠٢ ٤٢٦	٣٩٥ ٨٢٦	٦٠٦ ٦٠٠	٩٩٦ ٧٣٠	٣١٨ ٣٣٠	٦٧٨ ٤٠٠						
نيكاراغوا	صفر	صفر		١٩٨ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠	١٥٨ ٠٠٠						
هايتي	٨٣ ٧٩٥	صفر	٨٣ ٧٩٥	٤٧٧ ٩٩٠	صفر	٤٧٧ ٩٩٠						
هندوراس	٤٥ ٢٧٩	صفر	٤٥ ٢٧٩	٧١ ١٠٦	صفر	٧١ ١٠٦						
المجموع الفرعي	**٨ ٤٥٧ ٤٧٣**	**٢ ٧٠٧ ١٩٥**	**٥ ٧٥٠ ٢٧٨**	**٨ ٧٣٣ ٤٨٦**	**٢ ٢٥٧ ٩٠٨**	**٦ ٤٧٥ ٥٧٨**	**٣ ٨٤٧ ٧٥٤**	**١ ٧٠١ ٣٦٢**	**١ ٣٥٢ ٧٥٤**	**٢٠٠ ٠٠٠**	**١ ٣٥٢ ٧٥٤**	**٢٠٠ ٠٠٠**
أوروبا												
الاتحاد الروسي	٤٥٠ ٠٠٠	١٦٠ ٨٠٠	٢٨٩ ٢٠٠	٧٥ ٠٠٠	صفر	٧٥ ٠٠٠	٩٠٠ ٠٠٠[ط]					
إستونيا	٦٨ ٠٢٧	صفر	٦٨ ٠٢٧	٧٣ ٥٢٩	صفر	٧٣ ٥٢٩						
أوكرانيا	٧٢ ٤٥٦	صفر	٧٢ ٤٥٦	٥١ ٥٠١	صفر	٥١ ٥٠١						

١ - ج البلدان التي تنفذ فيها البرامج حسب المنطقة	الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٧			الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٨			التبرعات المعلن عنها لعام ١٩٩٩ المتسلمة[ب] في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩		التبرعات المعلن عنها لعام ٢٠٠٠[ب] المتسلمة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩		التبرعات المعلن عنها لعام ٢٠٠١[ب] المتسلمة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩	
	مجموع الإيرادات[ط]	صافي المساهمة الأساسية[ط]	مدفوعات الحكومات مقابل المساهمات في تكاليف المكاتب المحلية	مجموع الإيرادات[ط]	صافي المساهمة الأساسية[ط]	مدفوعات الحكومات مقابل المساهمات في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية
بدولارات الولايات المتحدة												
بلغاريا	صفر	صفر		٤٥٧ ١٥٢	٧٢٢ ٥	٧٣٥ ١٤٦	٠١٤ ١	٠٠٠ ٥٠				
بولندا	٦٠٣ ٤٢٠	٢٧٩ ٢٣٠	٣٢٤ ١٩٠	٧٦١ ٥١٠	٦٦٧ ٢٩١	٠٩٤ ٢١٩	٧٣٧ ٣٩٤	٠٠٠ ٢٠٠				
بيلاروس	٥٤٣ ١٢٣	صفر	٥٤٣ ١٢٣	٠٠١ ١٠٠	صفر	٠٠١ ١٠٠						
تركمانستان							٠٠٠ ٣					
تركيا	٧٠٧ ٨٩٩ ٢	٦٤٤ ٣٧٨ ١	٠٦٣ ٥٢١ ١	٠٠٠ ٥٣٠ ١	٤٠٠ ٦٨٨	٦٠٠ ٨٤١	٠٠٠ ٧٧٠					
الجمهورية التشيكية	٥٢١ ٢٣٩	٥٢١ ٢٣٩		٩٠٢ ٢٤٣	٩٠٢ ٢٤٣		٠٢٠ ١٧٠	٢٥٢ ٢١	٠٣٠ ٢٥٥[ج]		٣٦٦ ٢٨٣[ج]	
جمهورية مولدوفا	٦٠٠ ٢٦	صفر	٦٠٠ ٢٦	صفر	صفر							
رومانيا	٢٧٤ ٤٤	صفر	٢٧٤ ٤٤	٢٠٣ ١١٧	٦٠٣ ٨	٦٠٠ ١٠٨	٨٤٩ ١٦	٧٦٤ ٧٠				
سلوفينيا	صفر	صفر		٠٣١ ٢	صفر	٠٣١ ٢	٤١٧ ١					
لاتفيا	٤٢٦ ١٤٣	صفر	٤٢٦ ١٤٣	٧٣٦ ١٤٦	صفر	٧٣٦ ١٤٦						
ليتوانيا	٠٠٠ ٢٤٥	صفر	٠٠٠ ٢٤٥	صفر	صفر							
يوغوسلافيا	صفر	صفر		٧٤٣ ٩	صفر	٧٤٣ ٩						
المجموع الفرعي	**١٥٧ ٧٣٣ ٤**	**٢٤٤ ٠٠٩ ٢**	**٩١٣ ٧٧٣ ٢**	**٨٦٤ ٠١٢ ٣**	**٢٩٤ ٢٣٨ ١**	**٥٧٠ ٧٧٤ ١**	**٠٣٧ ٢٥٧ ٢**	**٠١٧ ٣٤٢**	**٠٣٠ ٢٥٥**	**صفر**	**٣٦٦ ٢٨٣**	**صفر**
التقديرات							٠١٦ ٣٣٦ ٤[ك]					
مجموع جميع المناطق	**٢٢٥ ٣٨٥ ٤٢**	**٨٧٤ ٦٦٤ ٢١**	**٣٥١ ٧٧٠ ٢٠**	**١٥٥ ١٢٠ ٤٣**	**٤٠٠ ٦٩٦ ٢٤**	**٧٥٥ ٤٢٣ ١٨**	**٠٥٢ ٥٠٩ ٢٦**	**٠٢٣ ٤٦٠ ٥**	**٣٦١ ٣٨٠ ٧**	**٥٩٤ ٣٠٧**	**٢٨٠ ٨٣٢ ٦**	**٥٩٤ ٢٠٧**

حواشي الجدول

(أ) استنادا إلى الإيرادات الفعلية التي تسلمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كل سنة ميلادية، لا التبرعات المعلنة لتلك السنة.

(ب) استنادا إلى أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة في ١ نيسان/ابريل ١٩٩٩.

(ج) لم تدفع استراليا أي مبالغ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ من التبرعات المعلنة لتلك السنة. وبدلا من ذلك، قدمت مبلغين قدرهما ٦,٥ مليون دولار استرالي (يعادل ٤,٢٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة) و٦,٧ مليون دولار استرالي (يعادل ٤,٠١ مليون من دولارات الولايات المتحدة) في عام ١٩٩٨، مما يمثل مدفوعات لكل من التبرعين المعلنين لعامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ على التوالي. وبإعلان استراليا عن التبرع لعام ١٩٩٩ بمبلغ ٦,٧ مليون دولار استرالي (يعادل ٤,٢١ مليون من دولارات الولايات المتحدة) فإنها تكون قد أبقت على مستوى تبرعها محسوبا بالعملة المحلية عند مستوى عام ١٩٩٨. بيد أنه استنادا إلى سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة في ١ نيسان/ابريل ١٩٩٩ فإن النسبة المئوية للزيادة محسوبة بدولارات الولايات المتحدة هي ٥,٠٨ في المائة تقريبا عن السنة الماضية.

(د) حسبما أكد، يظل التبرع الذي أعلنته النمسا لعام ١٩٩٩ عند مستوى عام ١٩٩٨ أي ١٢٥,٨ مليون شلن نمساوي؛ وبناء عليه، لا يوضح الجدول أي نسبة مئوية للتغير محسوبة بالعملة المحلية لعام ١٩٩٩. بيد أن المبلغ المبين لعام ١٩٩٨ هو إيراد فعلي جرى تسلمه ويبين جزءا من التبرع المعلن لعام ١٩٩٨، فضلا عن مدفوعات جزئية عن السنوات السابقة. ونظرا لأن الجزء الأخير من التبرع المعلن من النمسا لعام ١٩٩٨ يتوقع تسلمه في عام ١٩٩٩ فإن التقديرات المبينة للنمسا لعام ١٩٩٩ تشمل الجزء المتبقي من التبرع المعلن لعام ١٩٩٨ زائدا التبرع المعلن لعام ١٩٩٩.

(هـ) أعلنت فرنسا عن التبرع بمبلغ ٥١,٦ مليون فرنك فرنسي لعام ١٩٩٨، ورد منه الدفعة الأولى وقدرها ٣١,٦ مليون فرنك فرنسي (تعادل ٥,١٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة) في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. وورد المبلغ المتبقي وقدره ٢٠ مليون فرنك فرنسي (تعادل ٣,٤٨ مليون من دولارات الولايات المتحدة) في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٩، وسيظهر، بناء على ذلك، كجزء من الإيرادات المتسلمة في السنة الميلادية ١٩٩٩. واستنادا إلى التبرع المعلن الفعلي لعام ١٩٩٨ (٥١,٦ مليون فرنك فرنسي، تعادل ٨,٦٣ مليون من دولارات الولايات المتحدة) والتبرع المعلن لعام ١٩٩٩ وقدره ٨٠ مليون فرنك فرنسي (تعادل ١٣,٠٩ مليون من دولارات الولايات المتحدة) تمثل المساهمة زيادة قدرها ٥٥,٠٤ في المائة محسوبة بالعملة المحلية و٥١,٦٣ في المائة محسوبة بدولارات الولايات المتحدة. وفيما يتعلق بالزيادة المتوقعة لمدفوعات عام ١٩٩٩ على الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٨، فإنها ستبلغ ٢١٧ في المائة محسوبة بالعملة المحلية و ٢١٨ في المائة محسوبة بدولارات الولايات المتحدة.

(و) لم تدفع الهند أي مبالغ من تبرعها المعلن لعام ١٩٩٦ وقدره ٤,٣٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة خلال السنة الميلادية ١٩٩٦. وبدلا من ذلك، دفعت مبلغين في عام ١٩٩٨ قدرهما ٤,٣٩ مليون من دولارات الولايات المتحدة و٤,٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة مما يمثل مدفوعات للتبرعين المعلنين لعامي ١٩٩٦ و ١٩٩٨، على التوالي. وبإعلان الهند عن تبرعها لعام ١٩٩٩ بمعدل ٤,٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة تكون قد حافظت على مستوى تبرعها المعلن لعام ١٩٩٨.

(ز) لم تدفع سري لانكا أي مبالغ للوفاء بتبرعها المعلن لعام ١٩٩٦ وقدره ١,٠٣ مليون من دولارات الولايات المتحدة خلال السنة الميلادية ١٩٩٦. وبدلا من ذلك، دفعت مبلغين في عام ١٩٩٨ يبلغ كل منهما ١,٠٣ مليون من دولارات الولايات المتحدة، مما يمثل مدفوعاتها للتبرعين المعلنين لعامي ١٩٩٦ و ١٩٩٨ على التوالي.

(ح) تشمل مساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية التي لم تقدم تفاصيل بشأنها.

(ط) مجموع الإيرادات المتسلمة من البلدان التي تنفذ فيها البرامج وتشمل التبرعات فضلا عن مدفوعات الحكومات مقابل المساهمات في تكاليف المكاتب المحلية. وقد تظهر أجزاء أو كل التبرعات الأولية بوصفها مدفوعات الحكومات مقابل المساهمات في تكاليف المكاتب المحلية من خلال الربط المحاسبي. ويبين صافي المساهمة الأساسية التبرعات بعد تطبيق الربط المحاسبي.

(ي) وردت مدفوعات الاتحاد الروسي لعام ١٩٩٨ في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. ويبين مجموع التبرع المعلن وقدره ٠٠٠ ٩٠٠ دولار مجموع مدفوعات عام ١٩٩٨ والتبرع المعلن لعام ١٩٩٩.

(ك) يقدر أنه سيرد على الأقل ٤ ملايين من دولارات الولايات المتحدة من المساهمات الأساسية للبلدان التي تنفذ فيها البرامج. ويستند هذا الرقم إلى تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتجاهات المعهودة.

المصدر : تقرير إدارة الشؤون المالية، 431A للفترة ١٩٧٧-١٩٩٨ وكشوفات مؤتمر الإعلان عن التبرعات لفترة السنتين الصادرة في ١ نيسان/ابريل ١٩٩٩.

شعبة تعبئة الموارد / مكتب الموارد والشؤون الخارجية
٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٩

الجدول ٢: الجـــدول الزمنـــي للمدفوعات المؤكدة من التعهـــدات المعقـــودة في عام ١٩٩٩ من أجل المـــــوارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المساهمون	الجدول الزمني للمدفوعات
المانحون الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية	
استراليا	مطلع تموز/يوليه ١٩٩٩.
ألمانيا	أربعة أقساط. الدفعة الأولى قدرها ١٨,٧٥ مليون مارك ألماني (تعادل ١٠,٩٣ مليون مـــن دولارات الولايات المتحدة) تسلمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٩. ومن المقرر دفع مبالغ أخرى في ١٥ أيار/ مايو و ١٥ آب/أغسطس و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.
أيرلندا	٠٠٠ ٢٠٠ جنيه أيرلندي (تعادل ٣٨٠ ٢٩٨ دولارا من دولارات الولايات المتحدة) تسلمت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وتسلم الرصيد البالغ قدره ٢,٢٢ مليون جنيه أيرلندي (تعادل ٣,٠٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩.
إيطاليا	تموز/يوليه ١٩٩٩.
بلجيكا	أيار/ مايو ١٩٩٩.
السويد	قسطان متساويان، الدفعة الأولى وقدرها ٢٤٥ مليون كرونا سويدية تسلمت في آذار/ مارس ١٩٩٩. وسيدفع المبلغ النهائي في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩.
فرنسا	قبل ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩.
فنلندا	نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٩.
كندا	تسلم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المبلغ بكامله وقدره ٤١,٣ مليون دولار كندي في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٩.
لكسمبرغ	ورد المبلغ النهائي وقدره ٢٤ مليون فرنك من فرنكات لكسمبرغ (تعادل ٠,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩.

المساهمون	الجدول الزمني للمدفوعات
المملكة المتحدة	سيبدأ الدفع في نيسان/أبريل ١٩٩٩.
النرويج	أربعة أقساط متساوية. وردت الدفعة وقدرها ١٣٧,٥٠ مليون كرونة نرويجية (تعادل ١٨,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. ويتوقع تسلم الدفعة الثانية وقدرها ١٣٥,٥ مليون كرونة نرويجية بحلول نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٩.
النمسا	أقساط شهرية.
هولندا	١٢ قسطا، دفعت فعلا ثلاثة مبالغ قدرها ١٢,٥ مليون غيلدر هولندي (تعادل ٦,٤٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) تسلمت في ٢ شباط/فبراير ١٩٩٩؛ و ١٢,٥ بليون غيلدر هولندي (تعادل ٦,٤٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) تسلمت في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٩؛ و ١٢,٥ مليون غيلدر هولندي (تعادل ٦,٠١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة تسلمت في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٩.
الولايات المتحدة	تسلم مبلغ ٧٧ مليون دولار في ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩.
اليابان	الربع الثاني من عام ١٩٩٩.
البلدان التي تنفذ فيها البرامج	
باكستان	الأسبوع الأول من أيار/ مايو ١٩٩٩.
بلغاريا	نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٩.
بوروندي	الربع الثاني من عام ١٩٩٩.
بولندا	النصف الأول من عام ١٩٩٩.
تركيا	خريف عام ١٩٩٩.
الجمهورية التشيكية	نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٩.
جمهورية كوريا	حزيران/يونيه ١٩٩٩.
رومانيا	النصف الثاني من عام ١٩٩٩.
غانا	النصف الأول من عام ١٩٩٩ (سيشمل مدفوعات عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ على السواء).

المساهمون	الجدول الزمني للمدفوعات
نيبال	سيدفع التبرع المعلن في عام ١٩٩٩ في نيسان/أبريل ١٩٩٩. وبالنسبة للتبرعات المعلنة لعامي ٢٠٠٠-٢٠٠١ ستقدم المدفوعات في كانون الثاني/ يناير من كل عام.
الهند	الربع الثاني من عام ١٩٩٩.

المصدر: استنادا إلى رسائل رسمية وردت إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (شعبة تعبئة الموارد/ مكتب الموارد والشؤون الخارجية) في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩ وقدمت شعبة المراقب المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي معلومات تكميلية، مكتب الخدمات المالية والإدارية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩.

الجدول ٣ - المساهمات العينية الحكومية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المنطقة/المكتب القطري	١٩٩٧	١٩٩٨
أفريقيا		
بنن	٣٤,٣	٣٢,٨
بوروندي	٦٠,٦	٦٥,٢
توغو	١٢٧,٩	١٢٢,٣
جزر القمر	٠,٠	١٨,٦
جمهورية أفريقيا الوسطى	٥٠,٨	٤٨,٦
جمهورية تنزانيا المتحدة	١٧٥,٤	١٧٥,٤
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٨٧,٨	٠,٠
جنوب أفريقيا	*٧٠,٠	*٧٠,٠
سيراليون	٥٤,٢	٥٤,٢
سيشيل	٨,٢	٨,٠
غامبيا	١٨,٤	١٧,٨
غانا	٢٠٤,٦	١٧٥,٨
غينيا الاستوائية	١٥,٧	١٥,٠
كوت ديفوار	٨٥,٩	٨٢,٢
الكونغو	٠,٠	٩٠,٠
ليسوتو	٠,٠	٧٨,٣
ملاوي	٤٠,٥	٢٥,٢
النيجر	٧٥,٧	٧٢,٤
نيجيريا	٨٣,٣	٨٣,٣
مجموع منطقة أفريقيا	**١ ١٩٣,٣**	**١ ٢٣٥,١**

المنطقة/المكتب القطري	١٩٩٧	١٩٩٨
الدول العربية		
الإمارات العربية المتحدة	١٠٦,٥	١٠٦,٧
البحرين	٦٧,٠	٦٧,٠
تونس	٧١,٥	٧٦,٦
الجزائر	٤٢,١	٤٢,١
الجماهيرية العربية الليبية	١٣٩,٧	١٣٥,٥
السودان	٤٤,٨	٤٤,٨
قطر	٦٧,٣	٦٧,٣
الكويت	٥٩,٠	٥٨,٦
لبنان	٠,٠	٤٢٤,٠
المملكة العربية السعودية	٢٨٠,١	٢٨٠,١
مجموع المنطقة العربية	**٨٧٨,٠**	**١ ٣٠٢,٧**
آسيا والمحيط الهادئ		
إندونيسيا	٣٥٤,٩	١٥٥,٨
إيران (جمهورية - الإسلامية)	٤٤٧,٤	٠,٠
بوتان	٨,٩	٨,٠
جمهورية كوريا	٦٤,٤	٤١,٥
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٠,٠	٣٢,١
سري لانكا	١١٣,١	١٠٥,٠
الفلبين	١٨٥,٨	١٩٠,٧
فييت نام	١٣١,٤	١١٧,١
ماليزيا	٣٢,١	١٠١,٣
ملديف	١٢١,٥	٠,٠
الهند	٠,٠	٣٢٠,٠
مجموع منطقة آسيا المحيط الهادئ	**١ ٤٥٩,٥**	**١ ٠٧١,٥**

المنطقة/المكتب القطري	١٩٩٧	١٩٩٨
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي		
أوروغواي	١٠,٥	٤٠,٠
باراغواي	٥٠,٠	٣٩,٨
بربادوس	٩٦,٧	٩٦,٧
بنما	٤٠,٠	٤٠,٠
جامايكا	٥٣,٨	٥١,٨
الجمهورية الدومينيكية	١٨٣,٣	٢٢٧,٠
شيلي	٣٣٩,٢	٣١٦,٦
غيانا	٦٩,٦	٦٧,٢
كوبا	٨٤,٥	٩٣,٠
مجموع منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	**٩٢٧,٦**	**٩٧٢,١**
أوروبا ورابطة الدول المستقلة		
أذربيجان	٧٢,٦	٧٢,٦
أوزبكستان	٠,٠	٢١٩,٥
أرمينيا	٤١,٠	٤٥,١
استونيا	٩,٩	٩,٩
ألبانيا	٧١,٦	٦٣,٧
أوكرانيا	٢٧٤,٢	٣٠١,٦
بلغاريا	٦٤,٨	٦٨,٤
بولندا	٢٣٢,٢	٢٣٢,٢
بيلاروس	١٩١,٨	١٨٥,١
تركمانستان	١٣٥,٦	١٣٥,٦
جمهورية مولدوفا	١١٨,٥	١١٨,٥
جورجيا	٤٣,٣	١٧٨,٠
رومانيا	٧٠,٣	٧٠,٣
طاجيكستان	٠,٠	١٥,٠
قبرص	٥٥,٢	٥٢,٤

المنطقة/المكتب القطري	١٩٩٧	١٩٩٨
قيرغيزستان	٥٩,٤	٦٥,٣
كازاخستان	٠,٠	٥٢٩,١
لاتفيا	٩٦,٠	١٠٥,٦
ليتوانيا	٤١,٠	٤٥,١
مجموع منطقة أوروبا ورابطة الدول المستقلة	**١ ٥٧٧,٤**	**٢ ٥١٣,٠**
المجموع الكلي	٦ ٠٣٥,٨	٧ ٠٩٤,٤

* تبين المبالغ التقديرات الأولية لمساهمات جنوب أفريقيا العينية التي لم تسجل ولكن سينظر فيها لدى حساب المساهمات الحكومية في تكاليف المكاتب المحلية لعام ١٩٩٩.

المصدر: استنادا الى معلومات مقدمة من المكاتب القطرية الى مكتب الميزانية، مكتب التخطيط وإدارة الموارد/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩.

مرفق

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩

جلسة التمويل الأولى

بيان رئاسي

١ - افتتح الجلسة رئيس المجلس التنفيذي فأشار إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشهد فصلا جديدا في تاريخه بعقد المجلس التنفيذي جلسته التمويلية الأولى. وذكر أن المجلس سينظر، خلال الجلسة الحالية في بيانات التمويل الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقط نظرا لأن صندوق الأمم المتحدة للسكان لا يزال في مرحلة مبكرة من مراحل وضع استراتيجيته التمويلية.

٢ - وقد حدد المقرر ٢٣/٩٨ الذي اتخذه المجلس التنفيذي والخاص بوضع استراتيجية تمويل للبرنامج الإنمائي، دورته الثانية العادية التي تبدأ في عام ١٩٩٩، موعدا تعلن فيه جميع الدول الأعضاء في البرنامج الإنمائي تبرعاتها الأساسية له. وينبغي أن تتضمن إعلانات التبرعات التزاما راسخا بتقديم التمويل في العام الحالي، على أن تقدم البلدان القادرة تبرعات مؤكدة أو تعهد بالتبرع في العام التالي ثم تبرعات مؤكدة أو مؤقتة للعام الثالث. ويتعين على الدول الأعضاء أيضا تحديد جداول زمنية للسداد بالنسبة للعام الحالي.

٣ - وأعاد المجلس التنفيذي تأكيد الاستعدادات لجلسة التمويل في قراره ١/٩٩ بشأن إطار التمويل المتعدد السنوات، وطلب إلى جميع الدول الأعضاء في البرنامج الإنمائي إبلاغ تبرعاتها الأساسية كتابة إلى الأمانة مع بدء شهر نيسان/أبريل كحد أقصى، بغرض تسهيل إعداد جلسة التمويل المذكورة بشكل فعال. وترد الرسائل الواردة من الدول الأعضاء في البرنامج الإنمائي في الوثيقة DP/1999/CRP.6، التي عممها المجلس التنفيذي.

٤ - ويعقد المجلس التنفيذي جلسة التمويل قبل اكتمال إعداد الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وكان المجلس قد طلب، في مقرره ٢٣/٩٨، من البرنامج الإنمائي إعداد هذا الإطار، ومن المنتظر أن يستعرض المجلس مشروع الإطار في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٩. ويعني ذلك أن المجلس يعمل في الجلسة الحالية على أساس شبه تجريبي، وهو عامل يجب أن يؤخذ في الحسبان نظرا لأن وقائع الجلسة الحالية سيجري تحليلها لاستخلاص الدروس المستفادة.

٥ - وبالنسبة لوقائع جلسة اليوم، أعرب الرئيس عن أمله في أن يجرى حوار حقيقي وموضوعي بشأن قضية التمويل، بما في ذلك الأساس المنطقي لزيادة أو نقصان التبرعات. وقال إن من المستصوب أن يدور الحوار خارج الشكل الذي درجت عليه مؤتمرات إعلان التبرعات التي عقدت في إطار الجمعية العامة. إن من شأن تكثيف الحوار عن التمويل تمكين المجلس التنفيذي من الحصول بشكل أفضل على صورة أوضح عن الوسيلة الدقيقة لتقوية البرنامج الإنمائي وكفالة استمراره قويا، بحيث يقدم خدمات مثالية إلى البلدان التي تنفذ فيها البرامج. ومن ثم فقد رئي تحديد زمن البيانات بثلاث دقائق فقط على أن توزع البيانات الطويلة المكتوبة عند الطلب.

بيان مدير البرنامج

٦ - رحب مدير البرنامج بالمجلس التنفيذي في أول جلسة تمويل خاصة يعقدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأشار إلى أن الجلسة تشكل جزءا من المظهر المستمر للشراكة الجديدة، التي بدأت في العام السابق، وأنها تمثل الخطوة التالية على الطريق إلى إعادة تحديد مستويات تمويل أساسي للمنظمة، تكون كافية ويمكن التنبؤ بها وكفالة استمرارها. ويجري الحوار المفتوح لكل الدول الأعضاء في البرنامج الإنمائي، في إطار مقرري المجلس ٢٣/٩٨ و ١/٩٩ بشأن التمويل، اللذين يشكلان معلمين بارزين ويعتبران بمثابة تصويت بالثقة في البرنامج الإنمائي. وقد امتلك المجلس، باتخاذه المقررين، زمام إعادة تشييد القاعدة المالية للبرنامج الإنمائي بمستوى سنوي قدره ١,١ بليون من دولارات الولايات المتحدة. واستجاب البرنامج الإنمائي لذلك بأن آل على نفسه أن يؤسس نظاما متكاملا يوفر معلومات واضحة وأكثر شمولا عن النتائج، كوسيلة لإدرار التمويل اللازم لدعم أنشطته.

٧ - وقد أُجملت الاتجاهات الرئيسية لحالة التمويل الأساسي اللازم للبرنامج الإنمائي في الوثيقة DP/1999/CRP.6. وأشارت آخر التقديرات، بالنسبة للحجم، إلى أن مجموع الموارد الأساسية لعام ١٩٩٩، معبرا عنه بدولارات الولايات المتحدة سيبلغ ٧٣٨ مليون دولار تقريبا، وهو رقم يقارب مستوى دخل عام ١٩٩٨. وما يزال الوضع القوي للدولار، يشكل عاملا رئيسيا في تحديد حالة الموارد الأساسية. وسيكون رقم التبرعات المعلنة لعام ١٩٩٩ بالعملات المحلية أعلى كثيرا إذا تحسنت الأسعار الحالية لصرف هذه العملات مقابل الدولار. إذ أنه بتطبيق أسعار صرف شهر نيسان/أبريل ١٩٩٧، مثلا، على التبرعات المقدرة لعام ١٩٩٩، ستبلغ القيمة المقابلة بدولارات الولايات المتحدة ٧٨٦ مليونا، أي بزيادة قدرها ٤,٧ في المائة عن عام ١٩٩٨. وتُبرز حالة أسعار الصرف مدى الأهمية الحاسمة للقدرة على تثبيت قيمة التبرعات المعلنة بالعملات المحلية من خلال الاستفادة التامة من أدوات الوقاية في أسواق العملات الأجنبية. وكان ذلك سببا آخر لتحديد مواعيد ثابتة ومبكرة للسداد، بناء على التبرعات المعلنة المتعددة السنوات.

٨ - وبالنسبة لتحقيق هدف الوصول بالتبرعات الأساسية إلى ١,١ بليون من دولارات الولايات المتحدة، أشار مدير البرنامج إلى أن من المقدر حاليا، لأول مرة منذ سبع سنوات، يتوافر ١٢ من المانحين الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ لجنة المساعدة الإنمائية، وهم يعتزمون زيادة تبرعاتهم بالعملات المحلية في عام ١٩٩٩ مقارنة بالعام السابق. وفي حين أنه يتعيَّن على عدد من البلدان التي تنفَّذ فيها البرامج، أن تؤكد تبرعاتها المعلنة للموارد الأساسية لعام ١٩٩٩، فإن ثمانية بلدان قد أعلنت حتى الآن

عن زيادة تبرعاتها. وأكدت ستة من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ لجنة المساعدة الإنمائية، و ٢٣ من البلدان التي تنفَّذ فيها البرامج، أنها ستحافظ في عام ١٩٩٩ على مستوى تبرعاتها الأساسية المعلنة بالعملات المحلية لعام ١٩٩٨. وستعمم جداول منقحة تتضمن المناقشات بهذا الشأن في ١٦ نيسان/أبريل.

٩ - وبالنسبة لتحسن القدرة على التنبؤ، أعلنت ١٣ من البلدان تبرعات متعددة السنوات، وأعلن ١٢ بلدا منها تبرعات عن عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ على السواء. وظلت معظم إعلانات التبرعات المتعددة السنوات على نفس مستواها لعام ١٩٩٩، على أقل تقدير، إن لم ترتفع.

١٠ - وفيما يختص بتقاسم الأعباء، وهو إحدى القضايا الرئيسية التي ستناقش في الجلسة الحالية، أشار مدير البرنامج إلى أنه ما زال هناك الكثير الذي يجب إنجازه. وأوضح أن عشرة من أكبر المانحين بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما زالوا يشكلون نسبة ٨٥ في المائة من مجموع التمويل الأساسي لعام ١٩٩٩. وتزداد الحالة تعقيدا لأن التبرعات للفرد بالنسبة للموارد الأساسية للبرنامج الإنمائي تختلف اختلافا كبيرا من مانح إلى آخر.

١١ - وقدم مدير البرنامج إلى المجلس التنفيذي معلومات مستكملة عن التطورات المتصلة بإطار التمويل المتعدد السنوات. وقال إن نهج الإدارة على أساس النتائج يسجل تقدما حقيقيا مطردا يثير الإعجاب. وقد أجرى مدير البرنامج اتصالات مع جميع الممثلين المقيمين، ثم عن طريقهم مع سلطات البلدان التي تنفذ فيها البرامج، حيث قدم مجملا عن القضايا الأساسية وإجراءات المتابعة التي يتطلبها البرنامج الإنمائي، نتيجة لتطبيق المقررين ٢٣/٩٨ و ١/٩٩. وقد بذلت جهود جماعية ضخمة في مقر البرنامج الإنمائي والمكاتب القطرية النموذجية، لتطبيق إطار النتائج الاستراتيجية، الذي ينتظر أن يشكل قاعدة لتقييم أداء البرنامج. كما أُخضعت الأداة الجديدة لعملية اختبار وإجازة صعبة على المستوى القطري، لضمان تماسكها كأداة تشغيلية عملية ومفيدة. وقد جرى تطبيقها في المكاتب القطرية في أوائل آذار/ مارس عبر سلسلة من حلقات العمل الإقليمية بحيث أصبحت قدرات البرنامج الإنمائي معبأة الآن بكاملها في جميع المناطق. وينتظر أن تنتهي جميع مكاتب البرنامج القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي، في أوائل حزيران/يونيه، من تطبيق عملية إطار النتائج الاستراتيجية، الذي سيغذي عملية إعداد مشروع إطار التمويل المتعدد السنوات، وذلك في الوقت المناسب للعرض على الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩.

١٢ - وأشار مدير البرنامج، في معرض رده على الشواغل التي أعربت عنها بعض الوفود إلى أن البرنامج الإنمائي عازم على تجنب تحميل المكاتب القطرية الكثير من الأنظمة والأدوات الجديدة بما يفوق طاقتها، بل إنه سيعمد إلى إلغاء بعض الأدوات المعمول بها الآن التي يمكن الاستعاضة عنها بإطار النتائج الاستراتيجية.

١٣ - وعلى وجه الإيجاز ذكر مدير البرنامج أنه قد أبرز القضايا الأساسية المتعلقة بتمويل البرنامج الإنمائي المتمثلة في حجم التمويل والقدرة على التنبؤ به والاعتماد الزائد على عدد من المانحين. وأكد

أن البرنامج الإنمائي يعبئ جهوده من أجل تطبيق نظام شامل للإبلاغ بالنتائج، وكما أن البرنامج الإنمائي يقف الآن عند مفترق طرق، حيث يتقاسم المسؤولية عبر شراكة واتفاق مع المجلس التنفيذي من أجل السلامة المالية للمنظمة. وأوضح أن المسؤولية تقع على عاتق المجلس وجميع الدول الأعضاء في البرنامج، وأن الفرصة سانحة ويجب اغتنامها للعودة بالقاعدة الأساسية الحرجة إلى اتجاه النمو. وأضاف يقول إن جلسة التمويل تتيح الفرصة لأن يناقش الأعضاء بصراحة فيما بينهم، الاتجاهات، التي تم إجمالها. وإن من الضروري أن تتكاتف جميع الأطراف لاغتنام هذه الفرصة بغرض تأمين المستقبل المالي للبرنامج الإنمائي.

بيان مدير شعبة تعبئة الموارد

١٤ - قدم مدير شعبة تعبئة الموارد، مكتب الموارد والشؤون الخارجية، بيانا عن النتائج الواردة في الوثيقة DP/1999/CRP.6. وأبرز المجالات المتعلقة بالعمليات والاتجاهات الخاصة بحجم التمويل، والقدرة على التنبؤ به، وأهمية تقليل الاعتماد على عدد محدود من المانحين، كما ألقى نظرة على المستقبل. وقد عـُممت نسخ من المعلومات الواردة في بيانه على المجلس التنفيذي. وسيجري توفير جداول التبرعات المنقحة، التي تتضمن البيانات المقدمة خلال جلسة التمويل، في ١٦ نيسان/أبريل.

بيانات وزارية

١٥ - أشار وزير التخطيط في بنن، إلى الاجتماع الإقليمي الذي ضم الممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي انعقد في الآونة الأخيرة في بنن. وأعرب عن تقدير بلاده للبرامج التي ينفذها البرنامج الإنمائي والأنشطة التي يقوم بها في مجال التنمية المستدامة. كما أعرب عن امتنانه لمدير البرنامج، والمساعد الجديد لمدير البرنامج. وقال إن البرنامج الإنمائي ينفرد من بين جميع المنظمات بأنه يتيح لأفريقيا الأمل في تحقيق انتعاش حقيقي، برغم أنها قارة مهددة بالتهميش. وأضاف يقول إن تركيز البرنامج الإنمائي على العامل البشري ينطوي على أكبر قدر من الأهمية، خاصة لأن المنظمة تركز على القواعد الشعبية بالمجتمعات المحلية. وذكر أن البرنامج يحتاج إلى الموارد لكي ينفذ مهمته التي تتمثل في العمل الشامل مع الوكالات المتخصصة. وقال إن الشراكة الجديدة المتعلقة بالتمويل أوجدت مناخا من التضامن أتاح للبرنامج الإنمائي تنقيح أهدافه، وإنه يجب تعزيز البرنامج، بزيادة التمويل الذي يمكن التنبؤ به، بوصفه عاملا حافزا على التنمية ولأنه رائد في ميدان الكفاءة.

١٦ - وهنأ الوزير المسؤول عن التنمية الاقتصادية في بوركينا فاصو، البرنامج الإنمائي على ما أنجزه من عمل. وأكد حاجة البرنامج إلى قاعدة موارد يمكن التنبؤ بها لتحقيق الأمن المالي للمنظمة. وقال إن بلده لا يزال عـُرضة للهزات الاقتصادية برغم ما يتمتع به من نمو اقتصادي. وأعلن أنه سيجري تقديم تبرع بمبلغ ٠٠٠ ٥٠ دولار في الميزانية الأساسية للبرنامج، لعام ١٩٩٩.

١٧ - وأوضح وزير التخطيط في تشاد، أن الظروف البيئية والاقتصادية في بلاده ليست إيجابية في الوقت الحاضر، وأن المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية ليست مؤاتية بدورها، برغم الإمكانات التي تتيحها موارد بلده الطبيعية. وأضاف أن البرنامج الإنمائي قدم مساعدة جيدة لبلده. وأعلن أن تشاد ستقدم مبلغ ٠٠٠ ٤٠ دولار كتبرع أساسي، ومبلغ ٠٠٠ ١٠٠ دولار لتغطية تكاليف المكاتب الحكومية المحلية.

١٨ - وأبرز وزير الدولة في مكتب الرئيس الكيني التعاون الإيجابي بين بلده والبرنامج الإنمائي في دعم الأهداف الوطنية الإنمائية، ودعم أولويات خطة كينيا الإنمائية الوطنية وغيرها من صكوك التخطيط. وأشار إلى أن البرنامج الإنمائي ظل يواصل دعمه لكينيا حتى عندما جمد شركاء التنمية الثنائيين والمتعددي الأطراف دعمهم. وقال إن الدعم الذي قدمه البرنامج كان فعالا بصفة خاصة في مجالات القضاء على الفقر، وإدارة البيئة والموارد الطبيعية، والتعليم، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ثم أعرب عن قلق وفده إزاء تدني مستوى الموارد الأساسية المتاحة للبرنامج، وناشد المانحين أن يزيدوا مخصصاتهم للمنظمة بمبالغ كبيرة. وذكر أنه سيجري بذل كل جهد ممكن من أجل المحافظة على مستوى المساهمة في التكلفة المحلية المقدمة للبرنامج. وقال إن تبرع كينيا سيعلن عنه عندما تكتمل عملية الميزنة العادية.

١٩ - ذكر وزير المالية والاقتصاد والتخطيط في السنغال أن وفده شارك على مستوى الوزراء للإعراب عن تقديره لما يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أعمال. فهذه المنظمة أسهمت إسهامات جمة في القضاء على الفقر وتعزيز الحكم السليم في بلده. وأضاف أن وفده يساوره القلق بخاصة لارتفاع مستويات خدمة الديون التي تميّز بعضا من أفقر البلدان في العالم، وأعرب عن أمله أن يعمل أعضاء مجموعة السبعة من أجل مواصلة تدابير التخفيف من عبء الديون. وقدم اقتراح السنغال لاستضافة اجتماع للمجلس التنفيذي مستقبلا. وقال إن بلده سيساهم بمبلغ ٠٠٠ ٢٠ دولار في الموارد الأساسية في عام ١٩٩٩، أي ما يفوق عشر مرات ما ساهم به في عام ١٩٩٨، وسيساهم بـ ٠٠٠ ٢٨٠ دولار في المساهمات الحكومية في تكاليف المكاتب المحلية.

بيانات الوفود

٢٠ - أشاد وكيل وزارة الخارجية للتعاون الدولي في الأرجنتين بالدور الذي يضطلع به المجلس التنفيذي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم البلدان ذات المساهمة الصافية. ومع الترحيب بخاصة بالنهج الذي يتيح الانتقال التدريجي إلى مركز المساهم الصافي مع الأخذ في الاعتبار لمختلف الدخول ومستويات التنمية في البلدان المستفيدة من البرنامج. وقال إن وفده يود أن تزداد تخصيص الموارد الأساسية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على أساس معايير من قبيل مستويات الفقر والفئات السكانية التي تعيش في فقر مدقع، ومستويات السكن والتعليم بما من شأنه أن يعكس المستويات المتفاوتة للفقر داخل المناطق في البلدان. وأشار إلى أن البلدان المستفيدة من البرنامج في المنطقة، رفعت حجم الموارد المتاحة من خلال تقاسم التكاليف، وهي آلية كان لها دور هام ومكمّل في الميزانيات الأساسية. وأوضح أن الأرجنتين ستساهم بمبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ دولار في الميزانية الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومبلغ ٠٠٠ ٨٠٠ دولار في المساهمات الحكومية في تكاليف المكاتب المحلية في عام ١٩٩٩.

٢١ - وأكد ممثل استراليا دعم وفده للإطار التمويلي المتعدد السنوات وارتياحه لتنفيذ الاستراتيجية التمويلية الجديدة حتى الآن. وأشار إلى أن اجتماع إعلان التبرعات كان خطوة أولى على طريق تنفيذ هذا الإطار. وبعد أن لاحظ أن الجدول ١ من الوثيقة DP/1999/CRP.6 يبيّن أن مساهمة استراليا لعام ١٩٩٧ لم تأت في وقتها، لترد في مدفوعات تلك السنة شدد على ضرورة تسديد المانحين للمدفوعات بصورة

منتظمة وفي الوقت المناسب. وقال إن وفده يتوقع أن يوفر الإطار التمويلي المتعدد السنوات مجموعة من المؤشرات لرصد التقدم المحرز في برنامجه ولقياس الأثر الممكن، مما يسمح لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبلدان المستفيدة من البرنامج باستخلاص المقاييس والدروس. وأضاف أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يواجه التحدي لدوره في مواصلة تنفيذ النهج الثاني من إصلاحات الأمين العام. وقال إن استراليا ستواصل رصد الدور الريادي للبرنامج الإنمائي في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وفي نظام المنسقين المقيمين، وإنه لا يزال هناك شاغل يتمثل في أن البرنامج الإنمائي عليه أن يركّز نظرا لموارده المحدودة على المناطق التي يؤثر فيها تأثيرا حقيقيا على التنمية.

٢٢ - وأعلنت نائبة مدير التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف في النمسا أن مساهمة حكومتها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ستظل عند نفس المستوى، في الفترة الممتدة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠١ مع تسديد المدفوعات حسب مواعيد ثابتة. وقالت إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يمر بمنعطف ويساهم مساهمة جيدة في التنمية العالمية. ومن المؤمل أن يكون النظام المرتكز على النتائج مفيدا للمنظمة.

٢٣ - وأكد مدير المساعدة متعددة الأطراف، بوزارة التعاون الإنمائي في بلجيكا، مساهمة حكومته بمبلغ ٤٦٤ مليون فرنك بلجيكي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو مبلغ يعكس زيادة بالمقارنة بمساهمة عام ١٩٩٨. وقال إنه يتطلع خلال الدورة السنوية إلى مناقشة التمويل غير الأساسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأضاف أن بلجيكا تؤيد مبدأ التمويل المتعدد السنوات لكنها لم تتمكن في ذلك الوقت من إعلان مساهماتها للسنوات القادمة. وأردف قائلا إن وفده يؤيد تعزيز تركيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المجالات التي يكون له فيها ميزة نسبية ويتطلع إلى الإبلاغ عن النتائج أثناء الدورات المقبلة.

٢٤ - ولاحظ ممثل البرازيل أن بلده انتقل إلى مركز المساهم الصافي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. لكن هذا لم يقلل من اهتمام البرازيل بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ودعم هذا التعاون. وأوضح أن بلده لديه أحد أكبر البرامج التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الممولة عن طريق تقاسم التكاليف، وتبلغ قيمته حوالي ٢٥٠ مليون دولار، وهو ما يدل على الأهمية التي تولى لأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأضاف أن البرازيل تؤيد الإطار التمويلي المتعدد السنوات الذي يعد وسيلة لتعبئة الموارد وتعزيز دور البرنامج الإنمائي في البلدان المستفيدة من البرنامج. واستطرد يقول إنه، نظرا للأزمة المالية التي تمر بها البرازيل وتخفيض الميزانيات الحكومية، فإن المناقشات ما زالت جارية كما أن حكومته لم تستطع حتى الآن إعلان مساهمتها في الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٥ - وأعلن ممثل بلغاريا زيادة قدرها ٩ في المائة بالعملة المحلية في مساهمة حكومته في الميزانية الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقارنة مع مساهمة عام ١٩٩٨. وأضاف أن المساهمة الحكومية في تكاليف المكاتب المحلية سترتفع كذلك. وكان وفده لا يستطيع، في الوقت الراهن، إعلان التبرعات لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١.

٢٦ - وأعرب الممثل الدائم لبوروندي عن امتنان بلده للجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال القضاء على الفقر، وأعلن مساهمة أساسية تبلغ ٠٠٠ ١٠ دولار لعام ١٩٩٩.

٢٧ - وأعلن المدير العام لفرع البرنامج المتعدد الأطراف، في الوكالة الكندية للتنمية الدولية، بكندا، أن المساهمة الأساسية لبلده لعام ١٩٩٩ ستظل عند نفس المستوى الذي كانت عليه في عام ١٩٩٨ بالعملة المحلية، موضحا أن التسديد الكامل سيكون في أوائل نيسان/أبريل. وسيظل مستوى المساهمة مستقرا في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١. ولأول مرة خلال عشر سنوات، تم رصد مبلغ في ميزانية كندا لعام ١٩٩٩ الغرض منه تحقيق زيادة مؤقتة فيما يتعلق بالمنظمات الدولية في عام ٢٠٠٠. ويرجى، مع تطور الإطار التمويلي المتعدد السنوات، تحقيق نتائج أكثر إيجابية في مجال التمويل. ويعتبر حفاظ كندا على مساهمتها دليلا واضحا على التزامها إزاء الإطار التمويلي المتعدد السنوات وببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٨ - وأعرب نائب الممثل الدائم للصين عن شكره لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لريادته القديرة وأشار إلى المساعدة التي قدمتها المنظمة لبلده. وأعلن أن الصين سترصد ٣ ملايين دولار للمساهمة الأساسية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومبلغ ٢٩٧ ٣٠٢ دولارا للمساهمة الحكومية في تكاليف المكاتب المحلية لعام ١٩٩٩. وأضاف أن حكومته ستساهم أيضا في برنامج متطوعي الأمم المتحدة، وفي صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية. وأكد أن مبادئ الحياد والعالمية والتعددية التي يرتكز عليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يجب أن تكون موضعا للشك. واستطرد يقول إن الصين، شأنها شأن بلدان أخرى مستفيدة من البرنامج، تولي اهتماما كبيرا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويرجى أن يوحد جميع المانحين قدراتهم لبلوغ هدف المساهمات الأساسية للبرنامج الإنمائي. ولاحظ أن حكومة الصين قدمت ١٠ ملايين دولار سنويا في إطار تقاسم التكاليف.

٢٩ - وأعرب الممثل الدائم للجمهورية التشيكية عن قلق بلده إزاء الانخفاض الذي شهدته الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السنوات الأخيرة. ولاحظ أن مشروعا هاما لشؤون الحكم في منطقة أوروبا الشرقية والوسطى يعني بالديمقراطية والحكم الرشيد والمشاركة تم تأجيله لعدم توافر التمويل، مما دفع حكومته إلى دعم المشروع مباشرة من خلال إعادة توجيه جزء من مساهمتها الأساسية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٩. ويعزى أيضا النقصان في مساهمة الجمهورية التشيكية في عام ١٩٩٩ إلى تقلبات أسعار الصرف. وفيما أعلنت الجمهورية التشيكية انخفاضا في مساهمتها لعام ١٩٩٩، فإنها سترفع مساهماتها في الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١. وستسدد المساهمات لعام ١٩٩٩ بنهاية نيسان/أبريل.

٣٠ - وقال ممثل الدانمرك إن كلمته ستكون موجزة. وأعرب عن شكره للأمانة لإعدادها الوثيقة DP/1999/CRP.26. وقد أشارت هذه الورقة إلى انخفاض نسبته ١,٧ في المائة في تبرعات عام ١٩٩٩ مقارنة بالمساهمات المتلقاة عام ١٩٩٨. وهذا ما يعني أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيتوفر لديه ثلثا المبلغ المستهدف وهو ١,١ بليون دولار. وفيما يتعلق بالمساهمة الدانمركية، قال إنه لا يستطيع الآن تأكيد الرقم

الذي أورده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الوثيقة DP/1999/CRP.16، البالغ ٥٧٥ مليون كرونا دانمركية. وأضاف أن الرقم، حسب ما جاء في ورقة غرفة الاجتماع، يعتبر "أفضل تقدير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي". وفي الوقت الراهن، يجب وصف حجم مساهمة الدانمرك حسب ما أوردته الوثيقة DP/1999/CRP.6، بأنه أفضل السيناريوهات. وقد ختمت ورقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنظرة تفاؤلية، معلنة أن "الاتجاه التنازلي الأخير سوف يتوقف بنهاية العام". وهذا تعبير عن الأمل ولكنه للأسف ليس تعبيرا عن الواقع. وقال إن حكومة الدانمرك تشاكر تماما هذا الأمل. وأعرب ممثل السلطات الدانمركية عن أمله العميق في أن تتحقق لهذه السلطات جميع العناصر الضرورية للتوصل إلى قرار إيجابي بشأن المساهمات الدانمركية في أعوام ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠١. ثم أعرب عن شكره للرئيس.

٣١ - وأكد الممثل الدائم لإثيوبيا شكوك البلدان المستفيدة من البرنامج الناتجة عن النقص في تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأضاف أن الحالة في تلك الدول أصبحت أدق مع مواجهتها للتحديات التي تطرحها العولمة. وقال إن إثيوبيا باعتبارها بلدا مستفيدا من البرنامج، ستعمل كل ما بوسعها لدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتثني على أولئك المانحين الذين رفعوا من مساهماتهم. واستطرد يقول إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو المنظمة الإنمائية الوحيدة التي تعتبر خدماتها المتواصلة، المعتمدة على التمويل الأساسي، ضرورية لا سيما لأقل البلدان نموا.

٣٢ - وأعلن نائب الممثل الدائم لفنلندا مساهمة في الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٩ بمبلغ ٦٥ مليون ماركا فنلنديا (١١,٧ مليون دولار)، وهو ما يمثل زيادة نسبتها ٥ في المائة عن مساهمة عام ١٩٩٨ بالعملة المحلية. وكانت الزيادة تقديرا لوضع الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وأضاف أنه، فضلا عن المساهمة الأساسية، فلسوف تساهم فنلندا أيضا في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومكتب مكافحة التصحر والجفاف بنفس مستويات عام ١٩٩٨. وستسدد المساهمات بنهاية نيسان/أبريل ١٩٩٩. وختم كلمته قائلا إن حكومته لا يسعها بعد تقديم تبرعات لسنوات متعددة.

٣٣ - وأكد نائب الممثل الدائم لفرنسا أن حكومته ستساهم بمائة مليون فرنك فرنسي (١٥,٢٥ مليون يورو) في الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٩. ولاحظ أن فرنسا زادت، لأول مرة منذ خمس سنوات، مساهمتها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأن هذه الزيادة ضخمة. وأضاف أن التسديد سيتم كاملا بنهاية نيسان/أبريل ١٩٩٩. ومضى يقول إن دوافع الزيادة المساهمة والإسراع في السداد واضحة إذ أن وفده يرغب في تأكيد تأييده للاستراتيجية التمويلية الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأوضح أن الإطار التمويلي المتعدد السنوات، بخاصة، يبين الإمكانيات الكبرى لتعزيز أداء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشفافية عمله. فالاستراتيجية ستبني الثقة بين أعضاء البرنامج الإنمائي وتوجد وسيلة للحصول على الموارد المالية. ومن المهم ملاحظة أن الاجتماع المعني بالتمويل كان مرحلة فحسب في العملية الجديدة التي ستنتهي باستعمال الإطار التمويلي المتعدد السنوات في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وستكون هذه مرحلة حاسمة لأن نوعية الإطار التمويلي المتعدد السنوات ستؤثر على قدرة حكومته على تعبئة الموارد. وأوضح أن المساهمات التي ستقدمها حكومته مستقبلا ستتوقف على قدرة الميزانية والقرارات المستقبلية بشأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وأفاد بأن مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتوقف

على القدرة على إيجاد ظروف تأييد سياسي حقيقي يتيح تعبئة الموارد لأنشطته. ومن الضروري، أكثر من أي وقت مضى، أن يوضح لمختلف المتلقين أنه ستكون هناك روابط بين الأمن والاستقرار من جهة وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى. وفي هذا السياق، يجب تحديد دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوضوح في زمن الإصلاح الذي تشهده منظمات المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف. ولاحظ أن فرنسا بدأت تقييما واسعا لمساعدتها الإنمائية وهي عملية أدت بالفعل إلى إصلاحات واسعة النطاق. ويجرى حاليا تقييم مماثل للعلاقة بين فرنسا والمنظمات المتعددة الأطراف. وفي أيار/ مايو ١٩٩٩، ستنظم ندوة في البرلمان الفرنسي بشأن الموضوع وستكون مناسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقديم معلومات عن الأعمال التي يقوم بها والدور الفريد الذي يضطلع به فيما بين الوكالات الإنمائية متعددة الأطراف.

٣٤ - وقال رئيس الإدارة، في الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا، إن حكومته ستواصل تسديد مساهماتها على شكل أربع دفعات سنوية متساوية. ونظرا للتغير الذي حدث في الحكومة، فإن تحديد عملية الميزانية لعام ١٩٩٩ في ألمانيا سيتم فقط بحلول ١ حزيران/يونيه. وقال إنه يستطيع في الوقت ذاته أن يعلن، رهنا بالموافقة البرلمانية، أن ألمانيا ستساهم بمبلغ ٧٥ مليون مارك ألماني في الميزانية الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٩. وأضاف قائلا إنه رغم الشك الذي يحيط بمساهمة حكومته، فإنها حاولت تجنب أي أثر على إمكانية التنبؤ بالتمويل وسددت قدر إمكانها مساهمتها المزمعة في موعدها المقرر، على أن يتم تعديل المدفوعات بعد وضع الصيغة النهائية لعملية الميزانية. ومضى قائلا إن ألمانيا لا يمكنها بعد إعلان مساهمتها لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١.

٣٥ - ولاحظ مدير شعبة العلاقات الاقتصادية الدولية متعددة الأطراف بوزارة المالية في غانا أن الاستراتيجية التمويلية الجديدة هي أول مجهود لتحويل الاتجاه التنازلي في تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهدف جعل الموارد الأساسية قابلة للتنبؤ. وذكر أن غانا ستزيد مساهمتها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٠ بنسبة ٢٥ في المائة مقارنة مع مساهمتها في عام ١٩٩٩ وستزيد من مساهمتها في عام ٢٠٠١ بنسبة ٢٠ في المائة مقارنة مع مساهمتها في عام ٢٠٠٠. وقد أكدت غانا من جديد التزامها بتسديد مدفوعاتها كاملة للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية. وسيتعيَّن على المانحين بذل المزيد من الجهد لبلوغ هدف التمويل الذي حدده المجلس التنفيذي. وسيُطالب مدير البرنامج بالنظر في سبل معالجة أوجه النقص التي ستؤثر على البلدان ذات الدخل المنخفض وعلى أقل البلدان نموا. ولاحظ المدير أن المجلس عزز في السنوات الأخيرة الطلب على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سواء في المقر أو على مستوى البلدان، مما أثَّر أيضا على الموظفين الحكوميين في البلدان المستفيدة من البرنامج. وأضاف أن غانا تقترح توفير جدول للتعهد بالتبرعات يتاح في الدورة العادية الثالثة في كل سنة حتى يتسنى للمجلس أن يتأكد من أن الأموال المتبرع بها في الدورة العادية الثانية قد تم تلقيها.

٣٦ - وأيدت ممثلة غواتيمالا الحاجة الى تعزيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد المالي وأثنت على الجهد المبذول لجعل مالية البرنامج ترتكز على أساس متعدد السنوات. وقالت إن غواتيمالا ترى أن البلدان المتقدمة النمو ينبغي لها أن تمول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ثم أعربت عن قلق بلدها بشأن

عدد المانحين المحدود. وأضافت أن مساهمة بلدها تأخذ في الاعتبار ثلاثة عناصر هي التضامن مع أقل البلدان نموا والمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية وتقاسم التكاليف.

٣٧ - وأكد ممثل الهند مساهمة حكومته البالغة ٤,٥ ملايين دولار لعام ١٩٩٩، وهو مبلغ يشمل المساهمة في تكاليف المكاتب المحلية، وأضاف أن الهند تنوي المساهمة بنفس المبلغ في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١. ولاحظ أن مساهمة الهند تفوق مساهمة بعض المانحين الأساسيين في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ لجنة المساعدة الإنمائية وتمثل ١٧ في المائة من مساهمات المانحين غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية في الميزانية الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واستطرد يقول إن وفده يشيد بالبلدان التي زادت مساهماتها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لا سيما البلدان المستفيدة من البرنامج، ويأمل أن يتوقف قريبا الاتجاه التنازلي في التمويل الأساسي. وينبغي أن يصبح بالإمكان حاليا تنفيذ مقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٩٨ وبلوغ هدف ١,١ بليون دولار في المساهمات الأساسية السنوية المقدمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وختم كلمته قائلا إن وفده يأمل أن تنظر الدورات القادمة في طبيعة النقص وأسبابه وأن تشمل مقررات يصدرها المجلس التنفيذي بشأن أنجع السبل لمواجهة هذا النقص.

٣٨ - وذكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية أن تخصيص الموارد على أسس مستدامة وعلى نحو يمكن التنبؤ به، ما زال يمثل عملية شاقة. ويُعرب وفد بلده عن الأمل في أن يزيد المانحون التقليديون من تبرعاتهم إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونظرا لانخفاض أسعار السلع الأساسية، ولا سيما أسعار النفط، ستواصل حكومته تقديم تبرعاتها بالعملة المحلية حسب مستوى عام ١٩٩٨، أي مبلغ ٤٥٠ مليون ريال إيراني.

٣٩ - وأعلن الممثل الدائم لأيرلندا لدى الأمم المتحدة عن زيادة التبرعات الأساسية التي تقدمها حكومته إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٩ بنسبة ١٠ في المائة، وقد سدد المبلغ بالكامل فعلا وأضاف يقول إن حكومته ستواصل التبرع بمثل هذا المبلغ في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١. وقال إن التبرع يمثل التزام حكومته بمبدأ تعددية المانحين وإزاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو المنظمة التي تحتل مكان الصدارة في مجال الإصلاح. وأشار إلى أنه لو استخدمت أسعار الصرف التي كان معمولا بها في السنة السابقة لبلغت الزيادة ١,٢ في المائة في الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عامة. ويتجسد الإيمان بأهمية المنظمة في الزيادات في تبرعات ١٢ من المانحين من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ لجنة المساعدة الإنمائية، وثمانية من البلدان التي تنفذ فيها البرامج. وأعرب عن الأمل في أن يحذو المانحون الآخرون حذوهم فيما يتعلق بزيادة التبرعات في أواخر السنة. مع التأكيد على أن يعمل المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو يبدأ حاليا في إحدى عملياته، في مضاعفة جهوده. وطالب بأن يقدم في المستقبل المزيد من المعلومات عن نسبة تبرعات الحكومات التي تقدمها إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى الفرد.

٤٠ - وأعلن نائب الممثل الدائم لإيطاليا عن زيادة تبرع حكومته الأساسي إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ١٩٩٩. فبالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ستبلغ

التبرعات ٢٢ بليون ليرة، أي بزيادة نحو ١٥ في المائة عن عام ١٩٩٨، أما بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان فستبلغ التبرعات ٦ بليون ليرة، أي بزيادة نحو ١٥٠ في المائة عن عام ١٩٩٨. وفيما يتعلق بالالتزامات بالنسبة لسنتي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، فلم يتح تأكيدها بعد، وإن كان من الأرجح أن تواصل إيطاليا تقديم تبرعاتها عند مستوى عام ١٩٩٩. وسيقدم تبرع بمبلغ ٥,٨ بليون ليرة إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، أي بزيادة ٥,٤ بليون ليرة مقارنة بعام ١٩٩٨. وقد عززت حكومة إيطاليا التزامها تجاه أنشطة التعاون الإنمائي التي تضطلع بها الأمم المتحدة، كجزء من سياساتها العامة المتمثلة في زيادة ما تقدمه من مساعدة إنمائية رسمية بصورة كبيرة بالنسبة لعام ١٩٩٩. وفيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تتوقع إيطاليا بذل مزيد من الجهود لتوسيع نطاق قاعدة المانحين من خلال زيادة المشاركة مع القطاع الخاص.

٤١ - وذكر المدير المساعد للتعاون المتعدد الأطراف في مكتب التعاون الاقتصادي، بوزارة الشؤون الخارجية في اليابان، أن حكومته قامت بتنفيذ استراتيجية إنمائية جديدة تهتم بالشراكة والملكية الحكومية. وأضاف قائلا إن حكومته تقدر التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولا سيما في أفريقيا، ومن خلال عملية مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية في أفريقيا. ومضى قائلا إن اليابان ملتزمة بتقديم الدعم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه مديرا لنظام المنسق المقيم، ورئيسا لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، كما يتجلى ذلك في دوره في قيادة تنسيق أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد القطري من خلال إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقال إن اليابان ستتبرع بمبلغ ٨٠ مليون دولار عام ١٩٩٩، أي بزيادة طفيفة مقارنة بعام ١٩٩٨. وإن كان لا يستطيع بعد أن يعلن التبرعات بالنسبة للسنوات المقبلة، إلا أن حكومته ستبذل قصارى جهدها لتكفل تأمين التبرعات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١.

٤٢ - وأعلن ممثل الأردن عن التبرع بمبلغ ٠٠٠ ١٩١ دينار أردني (حوالي ٠٠٠ ٢٦٥ دولار) إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة ١٩٩٩. وسيسدد مبلغ ٠٠٠ ٢٢٥ دينار أردني (قرابة ٠٠٠ ٣٠٠ دولار) كمساهمة حكومية في تكاليف المكاتب المحلية.

٤٣ - وأعرب ممثل ليسوتو عن تقديره لدور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية، ولا سيما في أقل البلدان نموا. وقال إن المؤشر المبكّر لتبرعات بلده للسنة المالية ١٩٩٩-٢٠٠٠ يبلغ ٠٠٠ ٢٦ لوتي (٥٠٠ ٤ دولار) في الميزانية الأساسية، و ٠٠٠ ٣٦٠ لوتي كمساهمة حكومية في تكاليف المكاتب المحلية و ٥٠٨ ١٠٦ لوتي كمساهمة محلية (بما مجموعه ٥٠٨ ٤٦٦ لوتي في التكاليف المحلية أي ٧٥٠ ٧٧ دولارا). ومضى قائلا إن مبالغ التبرعات لعام ١٩٩٩ ثابتة بالنسبة لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، مع الأمل في زيادتها قدر الإمكان. وأوضح أن ليسوتو سوف تقدم تبرعاتها الأساسية في المستقبل بالدولارات.

٤٤ - وأبلغ ممثل هولندا المجلس التنفيذي أن حكومته تعيد توجيه مساعدتها الإنمائية الرسمية في الوقت الراهن بغرض تحقيق مزيد من التركيز الجغرافي والمواضيعي وتنفيذ البرامج بمزيد من الكفاءة. وأشار إلى أن المساعدة المتعددة الأطراف تنطوي على إمكانية أن تصبح أكثر كفاءة وفعالية من المعونة الثنائية.

وأعرب عن ارتياح حكومته إزاء التحول إلى وضع الميزانية الموجهة لتحقيق نتائج في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأنها تتطلع إلى وضع الإطار التمويلي المتعدد السنوات في صورة نهائية مما يوفر أساسا للتعلم والتقييم. ومضى قائلا إن الإطار التمويلي المتعدد السنوات يعكس وجود شراكة جديدة داخل المجلس. بيد أنه لاحظ أن الاعتماد على مانحين قليلين يضر بحالة تمويل المنظمة. ونوه بما أبداه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من تعاون إيجابي مع البنك الدولي وأنه تجدر الإشادة به للجهود التي يبذلها لتحقيق أقصى قدر من التكامل. على أن المستجدات الأخيرة ومنها المؤسسة الإنمائية الدولية، التجديد الثاني عشر للموارد، والإطار الإنمائي الشامل تمثل تحديات رئيسية. أما الآليات الأخرى مثل الصندوق الاستئماني العالمي، فينبغي التعامل معها بقدر من الحذر، مع دراستها لمعرفة قيمتها المضافة. وأردف قائلا إن هولندا بسبيلها إلى تقييم أداء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولا سيما على الصعيد القطري. وإلى أن تتم هذه العملية وتناقش مع مدير البرنامج، فإن حكومته لا تستطيع الإبقاء على مستويات عام ١٩٩٨ من تبرعاتها إلى الموارد الأساسية وغير الأساسية، وهو ما مجموعه ١٢٦ مليون دولار. وبالنسبة لعام ١٩٩٩، فإن هولندا ستسهم بمبلغ ٧٥ مليون دولار في الميزانية الأساسية مسددا على إثنى عشر دفعة شهرية، وهو مبلغ لا يزال يمثل ١٠ في المائة من الميزانية الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد تقرر هولندا زيادة تبرعاتها لتبلغ مستوى عام ١٩٩٨ بنهاية العام، رهنا في الأساس بنتيجة تقييمها لأداء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز وغيرها من شركاء الأمم المتحدة، وثانيا لأداء وتنسيق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري. وريثما تتضح نتيجة تقييمها، في نهاية الصيف على الأرجح، لا تستطيع هولندا أن تعلن تبرعها بالنسبة للسنوات اللاحقة بل تأمل في أن تتمكن من ذلك بحلول نهاية هذا العام نظرا لأنها تؤيد فكرة التمويل المتعدد السنوات. وتلتزم حكومة هولندا سياسيا بهدف تخصيص نسبة ٠,٨ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لأغراض المساعدة الإنمائية الرسمية.

٤٥ - وذكر ممثل النرويج أن بلاده دأبت دوما على أن تكون مؤيدا قويا للأمم المتحدة. ولقد أدركت دور هذا النظام والحاجة إليه، بيد أنها تبينت أيضا في السنوات الأخيرة ضرورة إصلاحه بما يكفل استمرار ملاءمته. وبالرغم من الإصلاحات المضطلع بها، لا يزال تمويل التنمية يمثّل أحد المواضيع المسببة للقلق، نظرا لأن الإصلاحات المتفق عليها ليست شاملة بالقدر الكافي. إلا أنه قد حدث بعض التقدم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما يتبيَّن من اجتماع التمويل. ويمكن النظر إلى السنة الحالية باعتبارها سنة انتقال نظرا لأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات لم يستقر بعد بالكامل. ويلزم توفير الحماية لتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتمكين المنظمة من الاضطلاع بولايتها من حيث تهيئة الظروف المواتية للتنمية البشرية المستدامة. وأشار إلى أن تبرع النرويج وارد في الوثيقة DP/1999/CRP.6. وأنه في عام ١٩٩٨، بلغت حصة النرويج من مجموع التبرعات الأساسية إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أقل من ١٠ في المائة تماما، وقد اتبعت مواعيد سداد ثابتة. وسيجري الإبقاء على تبرع السنة الحالية تقريبا ليكون هو المبلغ ذاته الذي يتم سداده بالنسبة للسنتين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، رهنا بموافقة البرلمان. وقال إن وفد بلده قلق بشأن موضوع الاعتماد على عدد صغير من المانحين، ويأمل أنه متى نفّذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات، فإن المانحين المتبرعين بأقل مما يجب، سيزيدون تبرعاتهم.

٤٦ - وذكرت الأمينة المشتركة لشعبة الشؤون الاقتصادية، وزارة المالية في باكستان، في معرض الإشارة إلى الشراكة الطويلة الأمد بين بلدها وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن قوة البرنامج تكمن في جهوده المتواصلة لتحقيق التنمية المستدامة بما يتفق مع الأولويات التي تحددها البلدان. ومضت قائلة إن الأنشطة والبرامج المنفذة في باكستان وثيقة الصلة للغاية بالأولويات الإنمائية للبلد. وأن التحول الشديد إلى الملكية الوطنية من خلال التنفيذ الوطني كطريقة من طرائق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعد خطوة جديرة بالترحيب. وعلاوة على ذلك فإن الأعمال التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم منظومة الأمم المتحدة برمتها قيِّمة للغاية بدورها. ومن ثم تؤكد باكستان مجددا دعمها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سواء أدبيا أو ماليا، ولكن، رغم أن من المرجح أن يحقق الإطار التمويلي المتعدد السنوات بعض النتائج، فإن باكستان قلقة للغاية إزاء الاتجاه الحالي لتدني التبرعات المقدمة إلى الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وستصل التبرعات المقدمة من باكستان إلى الموارد الأساسية للبرنامج في عام ١٩٩٩، إلى مبلغ ٢٤,٤٠ مليون روبية باكستانية، وهو ذات المبلغ الذي تم سداده في عام ١٩٩٨. وسيكون المبلغ متاحا في الأسبوع الأول من أيار/ مايو ١٩٩٩. وتدرس باكستان زيادة تبرعاتها بنسبة ١٠ في المائة في السنة المالية ١٩٩٩-٢٠٠٠. وبالإضافة إلى ذلك قررت باكستان التبرع بمساحة من الأرض بالقيمة الحالية وتبلغ مليون دولار لدار الأمم المتحدة في إسلام أباد. وقد بلغت تبرعات باكستان كمساهمة حكومية في تكاليف المكاتب المحلية ١١,٠٣٥ مليون روبية للسنوات ١٩٩٧ حتى ١٩٩٩.

٤٧ - وأعرب المدير العام لإدارة التعاون الاقتصادي الدولي في وزارة الشؤون الخارجية، باراغواي، عن قلقه إزاء التدهور الأخير في الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باعتبار أن هذا اتجاه يجب وقفه. وأضاف قائلا إن الاعتماد المفرط على قليل من المانحين يعد مخاطرة. وأن باراغواي ستواصل التبرع للميزانية الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمبالغ تُسدد في الوقت المناسب. وأردف قائلا إن الجهود الوطنية لدعم الإطار التمويلي المتعدد السنوات قد زادت.

٤٨ - وأكد الممثل الدائم لبيرو جدوى أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بلده، ووصفها بأنها جهود ساعدت على دعم الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في بيرو وأنه يمكن استخدامها كنماذج بالنسبة لبلدان أخرى. وأشاد بأعمال المجلس التنفيذي ولا سيما إنشائه نظام التمويل الجديد الذي سيتيح حوارا أكثر شفافية وديناميةوقدرة أكبر على التنبؤ فيما يتعلق بتدفقات الموارد. وقال إن بيرو ستتبرع بمبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ دولار للميزانية الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٩.

٤٩ - وأكد ممثل الفلبين تبرع حكومته بنحو ٠٠٠ ٥٠٠ دولار لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٩. ورغم أن كثيرا من البلدان التي تنفَّذ فيها البرامج زادت من تبرعاتها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن وفد بلده يرى أن على المانحين الرئيسيين تحقيق فارق حقيقي بزيادة التمويل المقدم إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلا عن أن تعزيز الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعتمد على عوامل كثيرة، بما في ذلك الكفاءة على الصعيد القطري، وتجديد التزام أعضاء البرنامج بدعم المنظمة.

٥٠ - وأكدت ممثلة بولندا دعم بلدها القوي للأنشطة التنفيذية في الأمم المتحدة. وقالت إن بولندا أنشأت صندوقا "للخبرة" لنقل المساعدة الإنمائية وتقاسم الخبرات إلى البلدان الأخرى التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ولاحظت أن مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بولندا له دور مهم، ولا سيما في مجال بناء القدرة من أجل التكامل الأوروبي، وإصلاح نظام الضمان الاجتماعي، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة سيليزيا العليا. وأضافت قائله إن بولندا ستتبرع بمبلغ ١,٥ مليون زولوتي (٠٠٠ ٤٠٠ دولار) إلى الميزانية الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٩، و ٠٠٠ ٢٠٠ دولار كمساهمة حكومية في تكاليف المكاتب المحلية. وأوضحت حدوث زيادات مضطردة في تبرعات بولندا إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام ١٩٩٧.

٥١ - وأشادت ممثلة البرتغال بالتبرعات المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال القضاء على الفقر وقالت إن وفد بلدها يلاحظ الدور الفريد الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بفضل أهدافه الإنمائية وخبرته التقنية. وأضافت قائلة إن البرتغال قدمت زيادات متواضعة ولكنها مطردة في تبرعاتها للميزانية الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السنوات الأخيرة وأنها ستتبرع بمبلغ ١,٦ مليون دولار عام ١٩٩٩.

٥٢ - ولاحظ ممثل جمهورية كوريا أن الأرقام المقدمة إلى المجلس التنفيذي في الوثيقة DP/1999/CRP.6 ربما لم تلب التوقعات الكاملة للمجلس إلا أن هناك علامات إيجابية. وأضاف قائلا إن وفد بلده يؤكد أن نجاح الإطار التمويلي المتعدد السنوات يكمن في الصلة بين النتائج والتمويل. أما بالنسبة لعام ١٩٩٩، فقد أعلن عن تبرع بمبلغ ٢,٢٥ مليون دولار تُقدم في نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٩. كما أن حكومته ستبذل قصارى جهدها لزيادة تبرعاتها في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١.

٥٣ - وأشاد نائب الممثل الدائم للاتحاد الروسي بالتغيرات الحاصلة في نظام التمويل في الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة ولاحظ مزيدا من التركيز والترشيد للبرامج في الأمم المتحدة، وفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأضاف قائلا إنه بالرغم من الحالة المعقدة في الاتحاد الروسي، المتعلقة بالأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، فإن حكومته ترغب في تقديم الدعم إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالإبقاء على التبرع بالنسبة للفترة ١٩٩٩-٢٠٠١، عند نفس المستوى الذي كان عليه عام ١٩٩٨. على أن الأرقام ستعتمد على نتيجة المناقشات التي ستجرى بشأن الميزانية الوطنية وأنها ستكون موضعا للتأكيد.

٥٤ - وأبلغ ممثل اسبانيا المجلس التنفيذي أن وفد بلده لا يستطيع الإدلاء ببيان رسمي بشأن تبرع حكومته إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إلا أنه أكد أن عملية التمويل الجديدة حظيت بترحيب حكومته وأن وحدة خاصة قد أنشئت لمعالجة مسألة التبرعات المقدمة إلى جميع صناديق وبرامج الأمم المتحدة في إطار نظام التمويل المتعدد السنوات. وأنه بحلول السنة المقبلة ستكون لدى جميع صناديق وبرامج الأمم المتحدة معلومات اعتبارا من الشهر الأول من كل سنة مالية بشأن المبالغ التي سيتم التبرع بها وستوزع

الأموال وفقا لجدول زمني ثابت. وأعلن وفد بلده رقما إرشاديا للتبرع بمبلغ ٥,٢٥ مليون دولار إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٩.

٥٥ - وشدد نائب المدير العام، في وزارة الخارجية، بالسويد أن عملية التمويل لا تزال في مرحلة البداية نظرا لأن الأجزاء الأخرى من الإطار التمويلي المتعدد السنوات لم توضع بعد. وأضاف قائلا إن الدورة الحالية خطوة أولية يرجى أن توقف الاتجاه السلبي للتمويل الأساسي وأن تمهد الطريق لزيادة مطردة في الموارد لتلبية بلوغ رقم ١,١ بليون دولار في التمويل الأساسي سنويا. وأردف قائلا إن العملية المتبعة في وضع إطار التمويل المتعدد السنوات، جديرة بالإعجاب وقد جـرت المشاركة فيها على مستوى كل من المقر والبلد المعني. وفي هذا الصدد، تـؤيد السويد زيادة مشـاركة المجلس التنفيـذي والأعضاء الآخرين في البرنامج عن طريق المشاركة في الحوار الجاد ليس فقط أثناء الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩، وإنما أيضا فيما بين عواصم البلدان أثناء تقدم العملية. وأردف قائلا إن السويد ستكون شريكا فعالا في ذلك الحوار، ومن المؤسف أن مانحين قليلين جدا هم الذين استطاعوا إعلان التبرعات المتعددة السنوات بل إن بعض التبرعات قد انخفضت من حيث قيمتها بالدولار. على أن من الأمور المشجعة أن ١٢ مانحا من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ لجنة المساعدة الإنمائية، قد زادوا تبرعاتهم بالنسبة لعام ١٩٩٩. وقد زادت السويد تبرعاتها (٤٩٠ مليون كرونا سويدية/٦٠ مليون دولار) بأكثر من ٤ في المائة بالنسبة لعام ١٩٩٩، إلا أن ذلك سجل كنقصان بنسبة ١ في المائة بالقيمة الدولارية بسبب تقلبات العملة، وهذا عامل يؤثر أيضا في تبرعاتها لسنتي ١٩٩٧ و ١٩٩٨. وتعتزم السويد أن تتبرع بالمبلغ ذاته في عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠١، رهنا بموافقة البرلمان. وسيساعد القرار الذي سيتخذ في أيلول/سبتمبر بشأن أول إطار تمويلي متعدد السنوات، في زيادة حالة الموارد وجعلها مستقرة. وإذا توقف الاتجاه النزولي، تكون أول خطوة مهمة قد اتخذت، ومن ثم يجب الإبقاء على الزخم دون أن يتغلب الشعور بالغرور.

٥٦ - وذكّر ممثل سويسرا المجلس التنفيذي أن حكومته قد أبقت على تبرعاتها المقدمة إلى الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السنوات الأخيرة عند مستوى ٥٦ مليون فرنك سويسري. وأضاف قائلا إنه لم يكن سهلا الإبقاء على الدعم المقدم إلى التبرعات في الوقت الذي خفض فيه المانحون الرئيسيون الآخرون ما يقدمونه من تمويل. وأشار في هذا الصدد إلى أن سويسرا دعـّمت حصة غير متناسبة من تبرعات برنامج الأمم المتحدة الأساسية فيما لو أجرى تحليل على أساس الناتج القومي الإجمالي/ للفرد. وأردف قائلا إن حكومته قدمت أيضا تبرعات محددة تعزيزا لنظام المنسق المقيم والأنشطة المضطلع بها على الصعيد القطري. وستعلن التبرعات المقدمة من سويسرا لسنة ١٩٩٩ في غضون أسابيع قليلة. ولم يستطع أن ينفي أنه قد يحدث تخفيض في تبرعات بلده. علما بأن سويسرا ترى أن الأمر يتطلب تقاسم الأعباء بين المانحين بصورة أفضل. وأعرب وفد بلده عن الأمل في وقف اتجاه الهبوط في تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وما لم يتحقق توازن أفضل بين التبرعات المقدمة من المانحين فقد يلزم أن يولي المجلس مزيدا من التفكير في دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المستقبل.

٥٧ - وأعرب ممثل تايلند عن أمل وفد بلده في الوفاء بهدف تحقيق تبرعات أساسية تبلغ ١,١ بليون دولار. وأضاف قائلا إن تقلبات أسعار الصرف التي لا يمكن التحكم فيها كان لها أثر قوي على المبلغ الفعلي

للموارد المتاحة لأنشطة التنمية. وقد أبدت البلدان التي تُنفذ فيها البرامج التزامها إزاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال مساهماتها، بالرغم من المصاعب الاقتصادية التي صادفتها. وفي عام ١٩٩٩، ستسهم تايلند بمبلغ ٦٦٥ ألف دولار في الميزانية الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي و ١٥,٥ مليون باهت كمساهمة حكومية في تكاليف المكاتب المحلية، ويمثل ذلك زيادة في التبرعات مقارنة بعام ١٩٩٨. وأكد وفد بلده الحاجة إلى مانحين كبار يبذلون المزيد لإظهار التزامهم بالتنمية وفقا لقدراتهم، بما يسمح بتخفيف العبء عن كاهل البلدان التي تنفذ فيها البرامج.

٥٨ - وأعربت الممثلة الدائمة لتركمانستان عن امتنان بلدها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولصندوق الأمم المتحدة للسكان ثم أعلنت عن تبرع أساسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمبلغ ٠٠٠ ٣ دولار.

٥٩ - وذكر نائب مدير شعبة الأمم المتحدة والكومنولث في إدارة التنمية الدولية، بالمملكة المتحدة أن حكومته ملتزمة بالكامل بأداء دور نشط رئيسي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبزيادة تطوير علاقاتها بهاتين الوكالتين اللتين تضطلعان بدور رئيسي في مجالي القضاء على الفقر والتنمية المستدامة. وأعرب نائب المدير عن شكره لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمعلومات التي قدمها إلى الاجتماع وأشار إلى عدة أمثلة واردة في الورقة المتعلقة بكل من العلامات الإيجابية والأقل إيجابية في العملية الأولية لاستراتيجية التمويل الجديدة. وقال إن تبرع المملكة المتحدة لعام ١٩٩٩ سيكون بمبلغ ٣٥ مليون جنيه استرليني أي بزيادة أكثر من ١٦ في المائة مقارنة بما كانت عليه عام ١٩٩٨. وأردف قائلا إن الالتزام في المستقبل سيكون على فترات متكررة مدة كل منها ثلاث سنوات مما يُبين الالتزام ببرامج التنمية الطويلة الأجل التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وستوفر المملكة المتحدة قاعدة متعددة السنوات قيمتها ٣٥ مليون جنيه استرليني لسنتي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، مما يصل بالالتزام إلى ما مجموعه ١٠٥ مليون جنيه استرليني للفترة ١٩٩٩-٢٠٠١ (زهاء ١٧٠ مليون دولار). وسيستهدف الحصول على تمويل تكميلي بصورة دقيقة. وينبع الالتزام الراسخ والطويل الأجل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من الثقة في المنظمة، والدعم المقدم لوضع الميزانية بصورة متكاملة تؤدي إلى تحقيق نتائج، والالتزام بتحسين التنسيق على الصعيد القطري، وتقديم الدعم من أجل بناء الشراكات، مثل تلك القائمة مع مؤسسات بريتون وودز وستنظر المملكة المتحدة إلى التقارير السنوية المتعاقبة المعنية بتحقيق النتائج، باعتبارها قواعد رئيسية لوضع مستويات الدعم المقبلة للميزانية الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقال إن وفد بلده سيترقب بصفة خاصة تحسن تقييم أداء المنظمة والآثار المترتبة على ذلك، والإسهامات في مجال القضاء على الفقر، والأهداف والمقاصد الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة، والتعاون من أجل تحقيق التقدم في تنفيذ برنامج الأمين العام الإصلاحي الأوسع نطاقا، والإسهام في تحسين الترابط بين منظومة الأمم المتحدة برمتها، سعيا لتحقيق التنمية الدولية.

٦٠ - وأكد نائب الأمين الدائم لوزارة المالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أهمية حياد ونزاهة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأضاف قائلا إنه يجب أن تعود للبرنامج حالة استقرار الموارد ليتسنى له الاضطلاع بأنشطته المفيدة، ولا سيما في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وفي تهيئة سبل المعيشة المستدامة. وقال إن تبرع بلده الأساسي لعام ١٩٩٩ (٧١٨ ٥٠ دولارا) يمثل

زيادة رئيسية بالدولارات. وبالإضافة إلى ذلك فإن بلده سيسدد المبالغ المستحقة عليه كمساهمة حكومية في تكاليف المكاتب المحلية لعام ١٩٩٩.

٦١ - وأعربت نائبة الممثل الدائم للولايات المتحدة عن التزام حكومتها ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يكمل في ضوء التكامل بين ما يقوم به، وبين عمل المانحين الثنائيين إذ يشكل البرنامج الإنمائي قوة دافعة في مجال بناء القدرات. وستزيد الولايات المتحدة مساهمتها خلال عام ١٩٩٩ لتصل إلى ١٠٠ مليون دولار. وفي حين أنه ليس بالإمكان تأكيد مبلغ التبرعات المعلنة لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ حتى الآن، ذكرت أن الميزانية لعام ٢٠٠٠ شملت طلبا بشأن ٨٠ مليون دولار في شكل تبرعات أساسية للبرنامج الإنمائي. ولا يشكل هذا النقص انخفاضا في قدر الثقة بالمنظمة. ثم أكدت على نظرة حكومتها الإيجابية إلى إطار التمويل المتعدد السنوات الذي يقوم البرنامج الإنمائي بإعداده، وذكرت أن احتياجات تقديم التقارير المتعلقة بذلك لا ينبغي أن تشكل عبئا لا ضرورة له على الصعيد القطري، وإن التحول إلى نهج قائم على تحقيق النتائج في البرنامج الإنمائي قد يكون أمرا محبطا في بعض الأحيان، لكنه من المحتم العمل بهذا النهج من أجل اجتذاب الموارد. ومن الضروري بشكل خاص دعم النهج القائم على تحقيق النتائج على الصعيد القطري.

٦٢ - ورحب نائب الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة بالتدابير المتخذة لضمان قاعدة الموارد اللازمة للبرنامج الإنمائي. وأعرب عن تأييده لها، وعن أمل وفده في أن يزيد كافة المانحين من تبرعاتهم لهذه المنظمة ليتسنى بذلك استعادة النمو والقدرة على التنبؤ. وبالرغم من صعوبة الظروف الاقتصادية في آسيا خلال السنوات الماضية، فقد قررت فييت نام زيادة تبرعها الأساسي لعام ١٩٩٩ المقدم إلى البرنامج الإنمائي بنسبة ٨ في المائة.

ردود الوفود

٦٣ - أعلن الرئيس فتح باب إلقاء الكلمات أمام الوفود التي تود الإدلاء بمزيد من التعليقات أو للرد على أي تعليقات أدلي بها خلال المناقشة.

٦٤ - وأكد ممثل فرنسا أن المجلس التنفيذي قد استهل عملية تهدف إلى استقرار حالة الموارد الأساسية للبرنامج الإنمائي وبلوغ هدف جمع ١,١ بليون دولار من التبرعات الأساسية. وأعرب عن ترحيب وفده بزيادة التبرعات المقدمة من البلدان التي تنفذ بها البرامج، وعن تقديره لحضور العديد من الوزراء الأفارقة هذه الجلسة. وأكد أنه يجب على المانحين التطلع إلى المستقبل والسعي بصورة جماعية لبلوغ الهدف الذي حدده المجلس التنفيذي. وتحقيقا لذلك الهدف يجب على كل مانح أن يتحمل مسؤوليته وأن يحاول زيادة تبرعه أو المحافظة على مستواها على الأقل. ولاحظ الاعتماد الكبير على عدد قليل من المانحين ومع ذلك، فمن بين ٢١ من المانحين الرئيسيين، لوحظ أن ١٨ من بينهم يزيدون من تبرعاتهم، وهذا يمثل اتجاها إيجابيا.

٦٥ - وذكر نائب المدير العام، في وزارة الشؤون الخارجية بالسويد، أن الاجتماع كان بداية طيبة في عملية الاستراتيجية الجديدة للتمويل وأن هناك ما يدعو إلى التفاؤل الحذر، في ضوء الاستجابة البناءة من جانب البلدان المنفذ بها البرامج والإحساس المتزايد بالشراكة فضلا عن الإحساس بالمسؤولية الجماعية إزاء البرنامج الإنمائي. وهكذا فإن المجلس التنفيذي يستطيع أن يعول على الإحساس بالشراكة الذي أظهرته المناقشة التي جرت بشأن موارد المنظمة لأول مرة في تاريخها. وأعرب عن الأمل في أن يوفر إطار التمويل المتعدد السنوات أساسا متينا لتعميق المناقشة خلال الجلسة التي ستخصص لمسألة التمويل في العام المقبل.

٦٦ - وأعرب نائب مدير شعبة الأمم المتحدة والكمنولث بإدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة عن شعوره بالتفاؤل في ضوء نتيجة أول اجتماع يخصص للتمويل. فقد برهن هذا الاجتماع على وجود شعور حقيقي بالشراكة، وتشكل التبرعات المعلنة لدعم تمويل البرنامج الإنمائي وغيرها من أشكال الالتزام تصويتا قويا بالثقة في موظفي ومدير البرنامج. وفي هذا الصدد، استحق مدير البرنامج وموظفوه التهنئة على ما قاموا به من أعمال تحضيرية لهذا الاجتماع. وتتطلع المملكة المتحدة إلى مواصلة العمل في المجلس التنفيذي بشأن عملية إطار التمويل المتعدد السنوات، بما في ذلك إجراء مزيد من الحوار الإيجابي على غرار ما تجسد خلال الاجتماع الحالي.

ملاحظات ختامية

٦٧ - أعرب مدير البرنامج عن تقديره الخالص لما صدر من التزامات بالتمويل وما أبدي من تعليقات إيجابية بشأن البرنامج الإنمائي فضلا عن روح الشراكة التي شهدتها الجلسة. وقال إن هناك ما يدعو إلى التفاؤل، الذي تجسد في أولى الخطوات التجريبية التي اتخذت خلال السنة الانتقالية الحالية. وحيث أن المجلس التنفيذي والبرنامج الإنمائي يمضيان قدما في ظل إطار قائم على تحقيق النتائج، ينبغي للدول الأعضاء في البرنامج الإنمائي أيضا المضي قدما من أجل ضمان قاعدة تمويلية للمنظمة تحقيقا للرقم المستهدف المتمثل في جمع ١,١ بليون دولار. وقال إن البرنامج الإنمائي ما زال يعتمد على قيادة المجلس التنفيذي لتنفيذ القرارات المتخذة بشأن استراتيجية التمويل الجديدة. وأشار إلى أن المستويات المتدنية التي بلغتها المساعدة الإنمائية الرسمية جعلتها تبدو وكأنها في تراجع. وحث البلدان التي لم تزد مساعدتها الإنمائية الرسمية على النظر في زيادة نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البرنامج الإنمائي. ويجب على البلدان المانحة الرئيسية أن تتحمل نصيبا أكبر من التبرعات إذا أريد للبرنامج الإنمائي بلوغ الرقم المستهدف الذي حدده المجلس التنفيذي. وسيبذل البرنامج، من جهة، كل ما في وسعه ليتسنى بلوغ الرقم المستهدف من خلال الوفاء بالتزاماته ضمن عملية إطار التمويل المتعدد السنوات.

٦٨ - ولاحظ مدير البرنامج أن البلدان المنفذ بها البرامج برهنت على توافر قدر كبير من الالتزام خلال الاجتماع الحالي وأن العديد من المانحين التابعين لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ لجنة المساعدة الإنمائية قدموا التزامات كبيرة الحجم للسنة الحالية والسنوات المقبلة. وأشار إلى أن البلدان المنفذ بها البرامج ذكرت أن البرنامج الإنمائي بدأ فعلا في تحقيق نتائج. وأعرب عن أمله في أن يكون تصويتها بالثقة بمثابة إلهام للمجلس التنفيذي بقدر ما كان إلهاما للبرنامج الإنمائي. كما أعرب عن امتنانه لما بذلته

الأمانة من جهود للتحضير لهذا الاجتماع وعن امتنانه للمجلس التنفيذي لما قدمه من توجيه له. وفي حين أن هناك ما يدعو لبعض التفاؤل، فلا تزال ثمة حاجة إلى المزيد. وقال إنه يعول على المجلس التنفيذي في العمل مع البرنامج الإنمائي سعيا للوصول إلى الرقم المستهدف البالغ ١,١ بليون دولار. ثم أعرب عن تقديره للاقتراح المقدم من السويد بشأن إجراء حوار مكثف بشأن عملية التمويل وطلب إلى المجلس التنفيذي العمل مع البرنامج الإنمائي للارتقاء بهذا الحوار إلى المستويين البرلماني والوزاري، لكي يمكن من خلاله كسب بعض الالتزامات. وفي الختام، قال إنه في حين أن ذلك تحديا ضخما، فثمة ما يدعو إلى التفاؤل لو تعاون الجميع تعاونا وثيقا.

٦٩ - ونوه الرئيس بالعدد الكبير من المشاركين والممثلين الرفيعي المستوى الأول الذين حضروا الاجتماع للتمويل الذي عقده المجلس التنفيذي. كما أعرب عن التقدير للوزراء والسفراء الذين أتوا للتعبير عن دعمهم للبرنامج الإنمائي. وأشار إلى أن العديد من الوفود برهنت على أن هناك توجها إيجابيا آخذا في الظهور بعد أن أعلنت عن زيادات في تبرعاتها المقدمة للبرنامج الإنمائي. كما بذلت حكومات كثيرة جهدا خاصا لضمان القدرة على التنبؤ من خلال إعلانات بالتبرع تمتد على مدى سنوات مع سداد تبرعاتها في وقت مبكر. ولاحظ روحا متجددة للشراكة بين المانحين والبلدان المنفذ بها البرامج وكذلك بين الدول الأعضاء في البرنامج الإنمائي وأمانة البرنامج. ومع ذلك، يستوجب الأمر جهدا أكبر بكثير لبلوغ رقم ١,١ بليون دولار المستهدف، فضلا عن تقاسم أعدل للأعباء فيما بين المانحين. ويسود اليوم تفاؤل حول مستقبل البرنامج الإنمائي في ضوء الاهتمام الواضح بزيادة التمويل والقدرة على التنبؤ به وذلك من أجل تعزيز البرنامج الإنمائي. ثم أعرب عن شكره لمدير البرنامج وموظفيه على ما بذلوه من جهود مكثفة لإصلاح البرامج وإعادة تنظيمه، كما يصبح الآن منظمة تلبي بصورة أكثر فعالية احتياجات البلدان التي تشهد تنفيذ البرامج وتركز أنشطتها على تحقق فيه أكبر قدر من الفعالية وعلى ما يكون هناك حاجة ماسة إلى القيمة.

ملحوظة: للاطلاع على إعلانات التبرعات الإضافية المقدمة للصندوق، انظر الفصل التاسع، الفقرة ١٣٢ عن تعبئة الموارد لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

- - - - -